

# الإمامة والنقيضة عند مفكرى الإباضية

الدكتور عبد الحميد قزويني

دار الكتب

٢٨ شارع عبدالغني شروت - القاهرة ١١٥١٠١ - ٢٩٣٦٤

ترويش : عبد الحميد .

الإسماعية والتقية عند مقلدي الألبانسية / عبد الحميد ترويش ، - ط1

- القاهرة : عالم الكتب ، 2007 .

160 ص ، 24 سم

رقمه : 2- 577-232-977

1- الألبانية ( الفلوج )

2- الإسماعية

1 - الخوان

248.2

## عالم الكتب

لشر. توزيع . طباعة

✦ القاهرة :

18 شارع جود صبرى - القاهرة

التليفون : 3924626

فاكس : 0020233639027

✦ المكتبة :

38 شارع عبد الحلقم لوت - القاهرة

التليفون : 3926401 - 3959634

ص. ب 86 محمد فرد

الرمز البريدي : 11518

✦ الطبعة الأولى

1428 هـ - 2007 م

✦ رقم الإيداع : 8039 / 2007

✦ الترخيم الدولي I.S.B.N

2 - 577 - 232 - 977

✦ مواقع على الإنترنت : [WWW.alamalkutob.com](http://WWW.alamalkutob.com)

✦ البريد الإلكتروني : [info@alamalkutob.com](mailto:info@alamalkutob.com)

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
وأصلى وأسلم على الرسول المجتبي وإمام الهدى والعلم والتقى محمد  
صلى الله عليه وسلم.

هذه الدراسة تعالج أهم القضايا التي تشغل بال الإنسان منذ  
نشأته وحتى الآن وهي قضية الإمامة والحكم وعلاقتها بالاعتقاد  
والعمل وذلك من منظور أحد المذاهب الاعتقادية في الإسلام وهو  
المذهب الإباضي.

ولم نشأ الدراسة أن تقتصر على الجانب النظري من مسألة  
الإمامة فكان من الضروري بيان العلاقة الضرورية بين  
النظر والعمل من خلال أحد المبادئ العملية وهو مبدأ الثقة، وكيف  
ارتبط مفهوم الإمامة بالثقة من خلال مشروعية الإمامة ووجوبها  
وعلاقة ذلك بوجوب الثقة الدينية وشروط جوازها.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أسباب الاختلاف في الإمامة  
والثقة بين الإباضية وسائر الفرق والمذاهب الإسلامية في محاولة  
ليبين وسائل حسم الخلاف المذهبي بين الفرق والمذاهب الكلامية  
التقليدية؛ ليحل الاتفاق والاتحاد بدلا من الاختلاف والافتراق، ولعل  
كشف هذه الأسباب يكون سبيلا للتقريب بينها تحقيقا للاعتصام  
بوحدة الدين واتحاد أهله وقوتهم في مواجهة أعدائهم. وإثبات أن  
الخلاف كان في الفهم والتأويل وفي الفروع وصحة الدليل وليس في  
الأصول، كما حاولت هذه الدراسة بيان حقيقة المذهب الإباضي  
ودوره الديني والسياسي من خلال أصوله السياسية والاعتقادية التي  
ميزته عن غيره من المذاهب والفرق والتي بينت مدى أصالته التي  
بجهلها الكثيرون وحتى أصحاب المذهب نفسه من المعاصرين، وذلك  
من خلال المبحث الثالث الذي يتناول أصالة الفكر الإباضي من خلال

بيان النشأة وأصلالة التمييز عن الخوارج وكذلك أصالة التراث الأباضي والإنتاج الفكري لأئمة العلم من الأباضية.

وفي سبيل تحقيق ذلك حاولت الدراسة وضع اليات لتحقيق الأهداف والإجابة على العديد من التساؤلات مثل :

١. ما هو الدور الذي لعبته المدرسة الأباضية في تاريخ الفكر السياسي العربي من خلال قضية الإمامة وترسيخ مبدأ الديمقراطية كمناهج عام للاتجاه السياسي وشرط لتحقيق الإمامة العادلة؟

٢. ما هو موقف الأباضية من مسألة الإمامة عموماً وإمامة الخلفاء الراشدين على وجه الخصوص، وما هو موقف أصحاب الفرق والمذاهب من الإمامة الأباضية؟

٣. كيف وازن الأباضية بين إمامة العلم وإمامة الدين والجمع بين الإمامة السياسية والإمامة الدينية من خلال مراحل الإمامة الأربعة وهي مسالك الدين المتمثلة في إمامة الظهور وإمامة النفاق وإمامة الشراة وإمامة الكتمان؟

٤. كيف اختلفت آراء الأباضية عن باقي الفرق والمذاهب عند إثبات مشروعية الإمامة ووجوبها من خلال أدلة العقل والنقل، هذا رغم الاتفاق بينهم في العديد من الشروط الواجب توافرها في الإمام العادل وطريقة اختياره؟

٥. كيف كانت العلاقة الوثيقة بين الإمامة والتقية ذليلاً على ترابط الأصل بالفروع والنظر بالعمل واعتبار الاعتقاد في الإمامة والتقية من أصول المذهب عند الأباضية؟

٦. كيف أدت الخلافات الداخلية بين الأئمة من جهة والدعاة من جهة ثانية، وكذلك بين رؤساء القبائل الطامحة في السيطرة والإمامة إلى ضعف الإمامة الأباضية وسقوطها وانحسار المذهب في غالبية الأقطار وأماكن الانتشار؟

من أجل ذلك هدفت هذه الدراسة إلى تقديم الحقائق والمعلومات حول حقيقة موقف الأباضية وباقي الفرق والمذاهب الكلامية من قضية الإمامة والتقية سعياً لتحقيق هدف التقارب بين المذاهب والفرق من خلال عرض الأصول السياسية والاعتقادية للإمامة الأباضية، كما حاولت إثبات العلاقة الوثيقة بين الإمامة والتقية في الفكر الإباضي الذي أثبت الترابط الضروري بين الإيمان والتقية من جهة ومراحل الإمامة التي هي مسائل الدين الأربعة من جهة ثانية، لأن هذا الترابط عندهم يؤكد التزامهم بمبدأ التقية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما يؤكد الترابط بين الوسيلة والهدف، لأن نجاح الإمامة واستمرارها عندهم كان يتطلب عندهم لزوم هذا الترابط واستخدام التقية كأصل ومبدأ من مبادئ المذهب الإباضي.

والله الموفق والمعين

عبد الحميد درويش

# المبحث الأول

## الإمامة في الفكر الأباضي

الفصل الأول : الإمامة ونشأة المذهب الأباضي.

الفصل الثاني : ثبوت الإمامة وأدلة وجوبها.

الفصل الثالث : أنواع الإمامة الأباضية.

الفصل الرابع : شروط الإمامة العامة.

## الفصل الأول

### الإمامة ونشأة المذهب الإباضي

الإباضية: أحد المذاهب الاعتقادية التي لعبت دوراً بارزاً في الحياة الفكرية والسياسية على الساحة العربية منذ القرن الثاني والثالث الهجري، ويمتد تأثيرها وجودها حتى الآن بسبب اعتدالها وجرأة مواقفها من الإمامة وحكام بني أمية وأصالة مذهبهم وتنسب الإباضية من الناحية الفقهية والمذهبية إلى الإمام جابر بن زيد الأزدي العملي (٩٦-٢٢ هـ).

ثم عرفت بعد ذلك واشتهرت نسبتها إلى الإمام عبد الله بن أباض التميمي الذي عرف بالعلم والقدرة على الجدل أيام الدولة الأموية وخلافة عبد الملك بن مروان، والذي تنلمذ على يد إمام المذهب أبي الشعثاء جابر بن زيد. وينسبها رجال الفرق والطبقات خطأ إلى الخوارج لانتقالهم معهم في بعض الآراء والأصول السياسية مثل الشورى والاختيار في الإمامة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والموقف من الإيمان والعمل ومركب الكبيرة. ولقد رفض الإباضية في مختلف عصورهم نسبتهم إلى الخوارج على اعتبار أنهم يخالفونهم في كثير من المسائل والمواقف والتي دفعتهم إلى قتالهم فقد حارب الإباضية كل من الصفورية والأزارقة بسبب خروجهم ونظف أنهم وأعلنوا براءتهم منهم ومن صليحهم.

نشأت الإمامة الإباضية في البصرة حين أرسى الإمام جابر بن زيد أصول الإمامة الاعتقادية، ثم ما أقامه الإمام عبد الله بن أباض وأبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة من آراء كونت في مجملها ملامح الأصول السياسية للمذهب، وقد ظهر ذلك خلال تحركه مع ابن الزبير ت ٦٤ هـ، وفي اجتماع البصرة وفي مراسلاته مع حكام بني

أمية وخاصة مع عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٥هـ) وموقفهم الجري من الأحداث السياسية وتوجيه النقد لمسيحة بنى أمية مميزين بين إمامة الهدى وإمامة الضلالة؛ لأن إمام الهدى هو الذى يتبع كتاب الله وأحكامه ويقسم بسم الله ويحكم بحكم الله وهؤلاء الذين قال فيهم الله عز وجل : "وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا".<sup>١</sup>

وهؤلاء هم الأئمة الذين أمر الله بطاعتهم ونهى عن معصيتهم، وأما أئمة الضلالة فهم الذين يحكمون بغير ما أنزل الله، ويقسمون بغير قسمه الله ويتبعون أهواءهم بغير سنة الله، وهؤلاء الذين قال الله عز وجل فيهم: "وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ويوم القيامة لا ينصرون".<sup>٢</sup> وفيهم قال تعالى: "ولا تطع الكافرين وجاهدكم جهادا كبيرا".<sup>٣</sup> وقال تعالى: "ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطا".<sup>٤</sup>

كما أنهم الإمام عبد الله بن أباض خلفاء الدولة الأموية بالانتماء عن منهج الخلفاء الراشدين، وانتقد سلوكهم ودعاهم إلى الالتزام بأحكام العدل والمساواة مع الرعية كما كان له مواقف عديدة في معارضة الخوارج.<sup>٥</sup>

وفى هذه الأثناء ظهر الإمام أبو عبيدة مسلم بن أبى كريمة الذى أخذ العلم عن الإمام جابر وغيره من علماء البصرة وقدم العديد من الآراء التى شكلت مجموعة المبادئ والأسس التى كان لها أثرها فى انتشار المذهب وتدعيم مبادئه وانتشاره بفضل تلاميذه الذين أصبحوا فيما بعد أئمة العلم وأطلق عليهم اسم حملة العلم إلى المشرق والمغرب.

<sup>١</sup> - الأنبياء : ٧٩

<sup>٢</sup> - القصص : ٤٦

<sup>٣</sup> - الأحزاب : ٦

<sup>٤</sup> - التوبة : ٢٨

<sup>٥</sup> - على يحيى معمر : الأئمة مذهب إبلاعى معتدل، ط٢ ١٩٨٨ ص ١٠٠-٩



ثم انتقلت هذه الأراء إلى عمان حيث لاقت قبولا وتأييدا وانتشارا كان سببا في إعلان إمارة الظهور الأولى في عمان عام ١٢٢هـ، وعلى الفور تمكنت الجيوش العباسية من إسقاطها خاصة في المناطق الساحلية والقريبة منها. ورغم ذلك ظل حملة العلم وأتباع الإمامة الأباضية يمارسون نشاطهم وحياتهم في المناطق الداخلية والحصينة من عمان حتى قويت الدعوة وأتباعها مرة أخرى وتمكنوا من التغلب على قوات الدولة العباسية عام ١٧٧هـ وأعلنوا الإمامة الأباضية الثانية أيام حكم الرشيد.

وفي ظل الإمامة الأباضية الثانية عاشت عمان حياة الاستقرار والازدهار كما نجحوا في صد محاولات الدولة العباسية إعادة السيطرة على عمان. ومع ذلك تضاعفت عدة عوامل أدت إلى سقوط الإمامة الأباضية الثانية في عمان منها:

- ظهور العصبية القبلية وطموحات رؤساء القبائل والتي أدت إلى الاقتتال كما حدث بين النزارية واليمانية في معركة القاع عام ٢٧٨هـ.
- تعدد الخلافات وتضارب الأراء بين الأئمة والدعاة والأتباع فضعفت الحماسة الدينية.
- ظهور الرغبة لدى بعض الأئمة في طلب الرئاسة والتنافس عليها فساء النظام وابتعد أهل الفضل والعلم عن مجال التنافس والصراع، فانتسعت الهوة بين الأئمة والأتباع.
- تآكلت مظاهر الضعف في سلطة الأئمة أمام التكتلات القبلية فضعفت الدعوة وانقسمت الصفوف وسهل اختراقها والقضاء عليها.
- الحصار الذي فرضه حكام بني أمية وبني العباس على أتباع المذهب سواء في البصرة أو في عمان وغيرها حتى تمكنوا من إضعافهم والقضاء على إمامتهم بل وإحراق مؤلفاتهم ومكتباتهم.

وحول الدور الذي لعبته الإمامة الأباضية على المستويين السياسي والعقائدي في أماكن ظهور المذهب ونشأته في البصرة وعمان واليمن وشمال إفريقيا إبان الخلافة الأموية والعباسية يمكن القول: إنه منذ عودة الإمام جابر بن زيد إلى البصرة قائماً من عمان بدلت مرحلة جديدة في تكوين وإعداد الأصول العقائدية للإمامة الأباضية، والاعداد لمرحلة ظهور الإمامة الأباضية على الساحة السياسية. ففي البصرة كان يحضر مجلس الإمام جابر طلاب علوم الحديث والفقه مثل قتادة وأيوب وابن دينار وحيان وأبي المنذر تميم بن حويص، وكان بعض طلابه لا يأخذون العلم إلا منه ولا يتأثرون إلا به منهم أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة وضمام بن السائب وأبي نوح الدهان والربيع بن حبيب وعبد الله بن أباض. هؤلاء الذين أصبحوا أئمة العلم وحملته ودعاة المذهب الأباضي فكان منهم من اشتغل بالشؤون العامة ومنهم من اشتغل بالشؤون السياسية مع حكام بني أمية في ميدان الكلمة دون استعمال السيف كعبد الله بن أباض الذي نسبت إليه الأباضية.

وكان الإمام جابر مؤسس المذهب الأباضي في مجالسه كزملائه الحسن البصري وغيره من كبار التابعين غير راضين عن سياسة الحكم الأموي فكانوا يتناولونه بالنقد في مجالسهم، وكانت السلطات الأموية تراقبهم وتلصقهم وتضيق عليهم الخناق وتحاول ألا تسمح لنقدهم أن يتسرب إلى العامة، وقد احتاطت لذلك من بداية الأمر وحذرت من ظهور أفكار المذهب الأباضي فتسميتهم إلى التطرف واعتبرتهم ضمن الخوارج وهي تهمة تلصق بمن يراد التخلص منه، ولذلك لم يسلم من هذه التهمة زعيم المذهب الإمام جابر كذلك باقي الأئمة مثل مالك بن انس وأبو عبيدة وغيرهم.

ومنذ نشأة المذهب رفض الأباضية تسميتهم أو اتسابهم للخوارج فكانوا يطلقون على أنفسهم مسمى المسلمون وأهل الحق، وأهل التوحيد، وأهل القبلة، وأهل الاستقامة كما قبلوا إلى جانب هذه

المسميات اسم الأباضية نسبة إلى الإمام عبد الله بن أبيان التميمي. وبعد وفاة الإمام جابر حوالي ٩٣ هـ تولى أمر الدعوة في البصرة الإمام أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة الذي بدأ مرحلة الإعداد الجدي لإعلان إمامة الظهور الأباضية فأرسل الدعاة من حملة العلم إلى العديد من المناطق في المشرق والمغرب كما جعل من مواسم الحج فرصة لتسريح المذهب الأباضي وانتقله إلى معظم أرجاء العالم الإسلامي.

وردد علماء الأباضية المبدأ العام للإمامة وهو وجوب اختيار الإمام من قبل الأمة اختياراً حراً بعيداً عن اعتبارات الجنس واللون والأصل، وأعلنوا بعض الشروط اللازمة لقيام الإمامة وكيف يكون للأمة الحق في عزل الإمام إذا أخل بشروط البيعة والاختيار أو بشروط العقد بينه وبين الجماعة.

وكانت هذه أول مظاهر الخلاف الأساسية بين الإمامة الأباضية وبين حكام الدولة الأموية والعباسية وكذلك فرق الشيعة على اختلافها إذ أجمع هؤلاء على وجوب أن تكون الخلافة في قرش أولاً ثم تنحصر في البيت الأموي تارة والبيت العباسي تارة أخرى أو في البيت العلوي وخاصة أبناء فاطمة رضي الله عنها.

من أجل ذلك حرص دعاة الأباضية نشر مذهبهم في اليمن وحضر موت وعمان ثم في بلاد الشمال الإفريقي ليكونوا بعيداً وفي مأمن من مضايقات وعيون الخلافة الأموية، فانتشر المذهب سريعاً في هذه المناطق وبدأ الاستعداد للانتقال من دور السرية والكتمان والتقية إلى دور الجهر والظهور للإمامة الأباضية العامة. وساعد على هذا الانتشار ثلاثة عوامل رئيسية في مقدمتها اعتدال المبادئ والأراء الأباضية في الأصول والفروع ومعارضتها لأراء الخوارج، ثم استعداد أهل عمان للدعوة الأباضية بسبب الرابطة القبلية مع أزد صان، والدور الذي لعبه كل من الإمام جابر والإمام أبي عبيدة وكبار الدعاة من حملة العلم مثل محمد بن المعلل والربيع بن حبيب وموسى

بن جابر الأزكوي والمختار بن عوف الأزدي الملقب بـ أبي حمزة الشاري. ثم انتشغل السلطة الأموية بحركات المعارضة التي أنهكت قواها فلم يلتفتوا إلى القوى المناوئة في المناطق البعيدة عن مركز الدولة مثل اليمن وحضرموت وعمان وشمال أفريقيا.

## أولاً: الإمامة الأباضية الأولى

انتهز زعماء الأباضية فرصة قيام الثورة العباسية للقضاء على خلافة الوليد بن يزيد بن عبد الملك الأموي، وبدأ التنسيق بين الإمام أبي عبيدة زعيم الأباضية في البصرة وبين نظيره إمام الدعوة الأباضية في حضرموت عبد الله بن يحيى الكندي الملقب بطالب الحق، وذلك لإعلان الإمامة الأباضية في جنوب شبه الجزيرة العربية عام ١٢٩هـ.

وتعاون أباضية عمان مع هذه الحركة وأعلن الجندى بن مسعود زعيم أباضية عمان مبايعته لطالب الحق إماماً للأباضية في حضرموت واليمن وأعلنت الإمامة الأباضية توليها خلافة المسلمين لتطبيق شرائع الله وأحكامه بالعدل، عندئذ بدأ الصدام بين طموحات الأسرة العباسية والإمامة الأباضية التي حاولت أن تمد نفوذها عبر عمان إلى المناطق المجاورة كما نجحت في استقطاب قبائل الشمال الإفريقي وانتخاب أبو الخطاب إماماً عام ١٤٠هـ تمهيداً لقيام الإمامة الأباضية بالمغرب بقيادة الإمام عبد الرحمن بن رستم في تاهرت.

واستمر التنسيق بين الإمامة الأباضية في المشرق وبين إمامة المغرب، وبعد استقرار الأمور للسلطة العباسية وإسقاطها للحكم الأموي عام ١٣٢هـ اتخذت من العراق حاضرة للعالم الإسلامي سارعت الجيوش العباسية لتطويق خطر الإمامة الأباضية للقضاء عليها خاصة وأن الإمامة الأباضية قد أعلنت أن الدولة العباسية دولة ظالمة ولا يجوز التعامل معها، ولذلك اعتبرت السلطة العباسية

الحركة الأباضية ثورة خارجة على سلطة الدولة والخلافة المركزية ولا بد من إرجاعها إلى سيادة الدولة أو القضاء عليها.

وقد تزامن ذلك مع إعلان إمارة الظهور في عمان برئاسة الجلندي وهذا يعنى أن الأباضية اعتبرت نفسها الممثل الشرعى للإمامة فى العالم الإسلامى فى الوقت الذى اعتبرت فيه الخلافة العباسية نفسها وريثة الدولة الأموية والممثل الشرعى للخلافة والحكم فى العالم الإسلامى. وعندما تحرك الإمام أبو حمزة الشارعى الأزدى العماني عام ١٢٩ هـ واستولى بجيشه على مكة والحجاز والمدينة والطائف سارع مروان الثانى بإرسال جيش أموى كبير لمواجهة الأباضية واستعادة المدن التى استولوا عليها وانهزم جيش الأباضية عام ١٣٠ هـ وقتل أبو حمزة الشارعى وعدد كبير من رجاله وفى الوقت نفسه انهزم جيش مطلب الحق عام ١٣٢ هـ فى حضرموت واليمن، وعندها عاد أئمة العلم الأباضى إلى دور السرية والكتمان والتقبة فى عمان وفى غيرها من البلدان بعد أن أعلن نهاية إمارة الظهور الأولى فى عمان عام ١٣٤ هـ على يد العباسيين.

### ثانياً: الإمارة الأباضية الثانية

بعد تغلب الجيش العباسى على الأباضية فى معركة جلفار ومقتل الجلندى بن مسعود وهلال بن عطية الخراسانى، عاد الأباضية إلى المناطق الداخلية من عمان وبدأت مرحلة جديدة فى إعداد الدعاة وبناء القوة الداخلية من الناحية العسكرية، وانتشرت الدعوة وقويت بفضل الإمام شبيب بن عطية، ونجحت الإمارة فى مراحلها الثلاث: مرحلة الكتمان والتقبة ومرحلة الشراء والدفاع مما أدى إلى إعلان الإمارة الأباضية الثانية وإمارة الظهور التى استمرت حوالى قرن من الزمان ابتداءً من عام ١٧٧ هـ.

وفي الفترة الواقعة بين عام ١٣٤هـ وعام ١٧٧هـ الذي تمكن فيه الأباضيون من إقامة الإمامة الثانية نجد أن عمان كان يتنازعها قوى ثلاث: القوة العباسية التي انحصر نفوذها في السواحل، وقوى الأباضية في الداخل والقوة الثالثة هي قوة القبائل المنتشرة في عمان، وأقوى هذه القبائل آل الجلندي ويلهم بنو هناءة.

وقد تحالف آل الجلندي مع السلطة العباسية في حكم عمان. خاصة عندما حكم عمان محمد بن زائدة ورشد بن النظر الجلنديان من خلال تعيين عدد من الولاة والقضاة على مدن عمان، وبعد فترة من الصراع قام الأباضيون بتعبئة كل القوى في عمان لتقويض حكم آل الجلندي وإعلان الإمامة الأباضية المناوئة للخلافة العباسية. وقام أئمة العلم (حملة العلم) بدور رائد في هذا المجال لأنهم كتبوا من طلاب مدرسة أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة، فجمعوا الأشياء من أنحاء عمان وأنضوى الجميع تحت قيادة محمد بن المعل الكندي وأعلنوا الحرب على راشد بن النظر الجلندي والفضين شعار لا حكم إلا لله.

والتقى الفريقان، وتمكن الأباضيون من إلحاق هزيمة ساحقة في هذه الموقعة في شهر رمضان عام ١٧٧هـ ٧٩٣م. بجيش راشد وقد ترتب على ذلك زوال سلطة العباسيين وحلفائهم من آل الجلندي في عمان. وكانت هذه المعركة بداية إعلان قيام الإمامة الأباضية الثانية وقد تزامن ذلك مع خلافة الرشيد العباسي. وفي أعقاب النصر الذي أحرزه الأباضيون، اتخذوا منطقة منح مقراً لهم، وبادرت الحركة بمراسلة الفقيه الباضي موسى بن أبي جابر الأزكوي المقيم في مدينة أزكي من نواحي نزوى واستقدموه إلى منح، وأناطوا به السلطة العليا لإعادة ترتيب الأمور وتنظيم الدولة في عمان.

ورغب الأباضية في أن يتولى موسى الأزكوي إمامة الأباضية بنفسه ولكنه أبى ذلك وقيل أن موسى بن جابر أراد أن يبايع محمد بن المعل كإمام شارى لخدماته السابقة للدعوة إلا أنه اعتذر فبويع بدلاً

منه محمد بن عبد الله بن أبي عفان الذي واجهته الصعاب والاضطرابات والفتن ولم يحسن التصرف؛ فاجتمع قادة الدعوة وخلعوه عن الإمامة وانتخب من بعده الوارث بن كعب الخروصي ليكون إماماً لعمان والذي يبيع إمام شاري وحكم عمان بعدل ونزاهة وسد الهدوء والاستقرار وامتنحه علماء الأباضية وعلى رأسهم الأركوي.<sup>١</sup>

وتوصف الإمامة الأباضية الثانية في عمان بقيادة الإمام الوارث بن كعب بالعدل والاستقرار فقد استمرت حوالي اثني عشر عاماً فقد توفي عام ١٩٢ هـ، وجاء بعده عدد من الأئمة من عمان واستمروا حتى سقطت الإمامة الثانية بيد السلطة العباسية وحلفائها. وهؤلاء الأئمة هم:

- ١- الإمام عسان بن عبد الله الفحجي ٢٠٨-١٩٢ هـ
- ٢- الإمام عبد الله بن حميد ٢٠٨-٢٢٦ هـ
- ٣- الإمام المهنا بن جعفر اليمدني ٢٢٦-٢٣٧ هـ
- ٤- الإمام الصلت بن مالك ٢٣٧-٢٧٣ هـ
- ٥- الإمام راشد بن النظر اليمدني ٢٧٣-٢٧٧ هـ
- ٦- الإمام عزان بن تميم الخروصي ٢٧٧-٢٨٠ هـ

وكان في مقدمة أسباب سقوط الإمامة الأباضية الثانية في عمان: كثرة النزاعات القبلية الطامحة في الإمامة والسلطة، ثم الاصطدام والخلاف الدائم بين الإمامة الأباضية والخلافة العباسية، وتحالف بعض القبائل مع آل الجندبي، ثم الحروب الأهلية وتعدد حركات الانشقاق التي أدت إلى عزل الإمام الصلت وقادت في النهاية إلى سقوط الإمامة عام ٢٨٠ هـ. هذا إلى جانب بروز الطموحات الشخصية لبعض الدعاة والأئمة الذين أظهروا حب الدين وأبطنوا حب الدنيا.

<sup>١</sup> - محمد رشيد المغالي: الأباضية في عمان، ص: ٢٩-٣٠.

كما تعتبر وقعة الفاج عام ٢٧٨هـ أهم أسباب سقوط الإمامة الأياضية الثانية في عمان والتي وقعت بين التحالف المضري بقيادة الحواري بن عبد الله الحداني وبين قوات عزان وجلها (أى معظمها) من اليمانية. وقتل الحواري وابنه ولاذ الباقون بالفرار ممستجدين بوالى البحرين العباسى محمد بن بور فاستجاب لهم بعد استئذان الخليفة العباسى المعتضد وتحرك بجيش كبير اجتاح عمان وهزم الإمام عزان. ورغم الصعوبات البالغة التى واجهها محمد بن بور باحتلال عمان إلا إنه تمكن فى النهاية من السيطرة عليها بعد أن أعمل السيف فى الرقاب وخرّب المزارع وأحرق الكتب الأياضية. وقتل الإمام عزان وكثير من أتباع الأياضية وأرسل رؤسهم إلى بغداد. وقبل أن يغادر محمد بن بور عمان ولى عليها أحمد بن هلال من المواليين للحكم العباسى وبذلك أسدل الستار على الإمامة الأياضية فى عمان بعد حكم دام أكثر من قرن من الزمان.<sup>١</sup>

<sup>١</sup> - محمد رشيد الخطيب : الإمامة الأياضية فى عمان، ص ٢٦١، ٢٦٢



## الفصل الثاني

### ثبوت الإمامة وأدلة وجوبها

#### أولاً: وجوب الإمامة عند الإباضية

الإمامة عند الإباضية مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي والسياسي وأحد مسائل الدين الرئيسية الأربعة عندهم وهي الظهور والدفاع والبراء والكتمان.

وتلبي الإمامة على الوجوب في المرحلة الثانية من هذه المراحل والمسالك وهي الدفاع. ففي مرحلة للدفاع عندهم يتم إجماع المسلمين على إمام يرضونه ويختارونه عند مواجهة الأعداء أو من احتل ديار الإسلام، أو كل عايت بمصير أمة الإسلام وانحرف بها وبفسه عن كتاب الله عز وجل، فالحاجة إلى الدفاع وموقف المواجهة أوجبت تعيين هذا الإمام. ويظهر معنى وجوب الإمامة عند الإباضية أن هذا الإمام الذي عين من طرف الأمة النافذة وجب على الجميع طاعته والالتزام بأحكامه حال كونه إماماً للمسلمين، فالإمامة واجبة والطاعة أيضاً واجبة لأن الإمام كقائد واجب الطاعة والاحترام.

وهذا الإمام المؤقت تماماً كالقائد بحسب النظرية الموقفية التي قدمها علماء النفس ضمن نظريات القيادة بحيث ينتهي دوره كقائد بانتهاء الموقف. وبالفعل فإن هذا الإمام تنتهي إمامته بانتهاء الثورة وانتهاء المعارك، فإذا زال القتال زالت إمامته، وله الحق أن يرشح نفسه لإمامة المسلمين من جديد في الدولة الفتية المنتصرة وذلك وفقاً لشروط الإمامة العامة وهي الكفاءة والأهلية والسلامة والعلم والورع والتقوى بوصفها شروط عامة لا خلاف عليها.

والإمامة عند الأباضية لا تخرج عن قواعد الدين بحال بحدوده وأركانه وشرائعه كتاباً وسنة؛ ولهذا كان الشرط الأول في صحة الإمامة هو الالتزام بحدود الدين وأركانه إذ أن هذا الشرط أول شروط وجوب الطاعة له. وقد عبر عن ذلك الإمام أبو عمار عبد الكافي الأباضي في كتابه الموجز بقوله: **إن الله تعالى أمر بإقامة الحدود والقيام بالقسط والأخذ فوق يد الغشوم، فليقول بذلك الكتب وبعث به الرسل وضرب فيه الأمثال وأحل الحلال وحرم الحرام، وعرف الحدود والأحكام ومدح الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذم الأمرين بالمنكر والناهين عن المعروف في غير آية من كتابه المفصل على لسان نبيه المرسل (صلى الله عليه وسلم).<sup>١</sup> فقال عز وجل: "لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط"<sup>٢</sup> وقال تعالى: "ولكم في القصص حياة يا أولى الأبصار".<sup>٣</sup>**

ويظهر موقف الأباضية في وجوب الإمامة واضحاً عندما يؤكد الإمام عمار عبد الكافي على أهمية الإمامة كأصل من أصول الدين وضرورة من ضرورات النظام والحياة وتطبيق حدود الله وأركانه، مشيراً إلى موقف النجدات وزعيمهم نجدة بن عامر الذي أقر عدم وجوبها بقوله: ولما الذي قالت به النجدات من الخوارج بأن الناس لا يحتاجون إلى إمام وإنما عليهم أن يقيموا كتاب الله فيما بينهم فليس ذلك من قولهم بشئ ولو جامعهم (أي أبدهم) ووالقهم عليه ناس من الأباضية، لما كان الذي ذهبوا إليه من ذلك داعياً إلى السائية في دين الله أي التهاون في حدود الله، والتعطيل لحدود الله وتضييع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وقد فرض الله عز وجل أن يؤمر بالمعروف وينهى عن المنكر وأن تقام حدود الله على ما بيّنها في كتابه وفصله. وقد أجمعت الأمة (أي الأباضية) أن هذه الحدود مع وجوبها لا تقام ولا توجد إلا بالأئمة ولائتهم، وفي إبطال الإمامة

<sup>١</sup> - عمار عبد الكافي الأباضي : الموجز ج٢، ص ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٨.

<sup>٢</sup> - المائدة : ٢٤

<sup>٣</sup> - البقرة : ١٧٩

وإزالة فرضها إبطال إقامة الحدود والأحكام وإزالة فرضها على المسلمين أو القول بإساعتها، فبأي حجة أزيلت الحدود عن استحقتها من المارق والزناة والقذفة بعد إيجاب الله عليهم؟ فلما كان من إجماعهم ما وصفنا ثبت أن عقد الإمامة على المسلمين فرض واجب وحق لازم، ولما كانت الفروض التي ذكرناها منوطة بالإمامة إلا تقام إلا معها، فكل ما كان من الفرض لا يتم إلا به فهو فرض مثله والأمة لا تجتمع على شيء ثم تختلف فيه.

ثم بطل أبو عمار وجوب الإمامة من باب المصلحة العامة وتطبيق الحدود بقوله: وبعد فكيف يتكلف المسلمون بعد نبي الله عليه السلام من إقامة الإمامة ما قد نكثوا وهي عندهم ليست من الواجب، وفي الذي ذكرنا من خلافة أبي بكر على لسان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وسمى بذلك خليفة رسول الله وما وجد له المسلمون منه فساد ما ذهب إليه من زعم أن الإمامة ليست بواجبة مع ما كان من استخلاف أبي بكر لعمر رضي الله عنهما.

وفي مشروعية الإمامة وجوبها عند الأباضية كأصل من أصول الدين يقول الشيخ تيفورين بن عيسى المشطوي (توفي في القرن الخامس الهجري): وعقد الإمامة فريضة علينا لفرض الله الأمر والنهي والقيام بالعدل وإقامة الحدود على ما بيّنه في كتابه فاجتمعت الأمة على أن هذه الحدود مع وجوبها لا تقام إلا بالإمامة وولاتهم فثبت أن عقد الإمامة على المسلمين واجب وعندهم حق لازم، وأنها من الأصول التي لا يجوز الخلاف فيها.

فالإمامة عندهم واجبة لوجوب الإيمان والعدل عقلاً وشرعاً، ووجوب الأمر والنهي وتحقيق المصلحة العامة في الدين والدنيا ولهذا ففي مشروعية الإمامة وجوبها يستشهد الشيخ أطفيش بقول عمر بن الخطاب وغيره من أولى الأمر يقتل من تعين نصبه إماماً فبأي قبولها، كما يؤكد محمد أطفيش ذلك في شرح كتاب الذيل فيقول: إن الأمر والنهي لا يتمان إلا بإمام عادل فنصبه واجب إذا كان

المسلمون على نصف عددهم الذي يتقون شوكته، ثم يرد الشيخ أطفيش على القائلين بعدم وجوب نصب الإمام وأنتههم على عدم التعصب بأن الإنسان تألى نفسه أن يتولى عليها غيرها ولأن منصب الإمام قد تحتكره طائفة دون أخرى فيكون الصراع ويعظم الضرر، وحيث أن الإمام غير معصوم فقد يكثر ويحمل الناس على الكفر فيكفرون أو يقاتلونه ويقاتلهم فيكون الضرر أشد.

وقد يحتج غير الأباطنية (بعض فرق الخوارج والمرجئة) بعدم نصب الإمام بوجود أخرى: أن الناس إذا توفرت مصالحهم الدينية والدنيوية فإن الحاجة إلى نصب الإمام غير واردة، والدليل أن أهل البادية الخارجين عن أحكام السلطان قد انتظمت أحوالهم بلا إمام، فهذه حجة من لا يوجبون الإمامة ولا يرونها ضرورية. ويرد الشيخ أطفيش - موضحاً رأى الأباطنية - على ذلك بقوله إن ضرر عدم نصب الإمام كبير لأن كثيراً من الناس ينقاد إلى مثله فكيف إلى من هو أعظم، وإذا كفر لم يترك على كفره فقتاله مأمور به شرعاً.

أما عن أحوال أهل البادية وعدم حاجتهم إلى إمام فإن الواقع يثبت أنها (أى أمور حياتهم) غير منتظمة وفيهم فتن عظيمة لا يبقى بعضهم على بعض ولا يقيمون على فرض ولا على سنة، ومتى اتفقوا إنما يتفقون على باطل ثم إنه يتوزع إلى بوائل فيختلفون أيضاً. وقد يستدلون على عدم تعيين الإمام بأن الانتفاع بالإمام إنما يكون بالوصول إليه، وطرح المشاكل عنده وهذا أمر متعذر؛ لأنه لا يستطيع كل واحد من الرعية الوصول إلى الإمام كلما ظهرت لديه أمور دينية أو دنيوية. فيجيب الشيخ أطفيش بأن الانتفاع بالإمام لا يكون بالوصول إليه فقط بل يكون أيضاً بوصول أحكامه وسياسته إليهم.

ومعنى ذلك أن رأى النجيدات من الخوارج وكذلك المرجئة هو  
الرأى الذى يعارضه الأباضية إجماعاً. إذ أوجب الأباضية نصب  
الإمام (يوصفه الحاكم العادل للمسلمين) كما أجمعوا على وجوب  
انتخاب الإمام لوجوب اختيار الحاكم العادل فالإمام الصائغ يقول:  
الإمامة فرض من فرائض الله، واجبة بالكتاب والسنة والإجماع وهى  
على الكفاية. ويقول الإمام عبد الله بن حميد السامى فى شرح الجامع  
الصحيح: الإمامة فرض بالكتاب والسنة والإجماع والاستدلال.  
وجمهور الأباضية يجمع على أن إنكار الإمامة الذى ذهب إليه  
النجيدات وبعض الخوارج يؤدى إلى تعطيل حدود الله وإلى تضيق  
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما أن إبطال الإمامة يؤدى إلى  
إبطال حدود الله التى لا تقام إلا بالإنعنة وولاتهم.

ورغم الخلاف الجوهرى بين الأباضية وبعض فرق الخوارج  
كالنجيدات مثلاً نرى كتاب الفكر الأباضى يشير إلى اتفاق  
الأباضية مع الخوارج فى وجوب الإمامة وشروطها. فيؤكد على  
بحسب معمر فى كتابه الأباضية فى موكب التاريخ على أن قضية  
الخلافه هى أهم قضية يلتقى فيها الأباضية والخوارج على رأى  
واحد، فيما عدا ذلك فالأباضية أبعد ما يكون عن الخوارج فى فهمهم  
للإسلام وعلمهم بأحكامه. ولا شك أن هذا رأى يجانبه الصواب كثيراً  
لأن الاعتقاد بوجوب الإمامة وشروط الإمام قد أجمعت عليه سائر  
الفرق والمذاهب دون استثناء. فالشيعة قد اعتبرت الإمامة أصلاً  
واجباً من أصول الاعتقاد والمذهب، كما أن السنة والأشاعرة  
والخوارج لما اختلفت فيما بينها لولا الاختلاف على الإمام من يكون  
والإصرار على أن الإمام لا بد أن يكون تابعاً لمذهبهم ورأيهم.  
فالاختلاف فى الإمامة لا يعنى إنكارها بل كانت الإمامة والسعى إليها  
وحتى يومنا هذا وراء كل خلاف مذهبى بين الفرق والمذاهب  
وأصحاب السياسات.

وهكذا يقرر على بحسب معمر منطقية الرأى الأباضى فى  
مشروعية وجوب الإمامة فى شكل الخلافة العامة للمسلمين حسب

الشروط والمواصفات الشرعية والمصالح الاجتماعية كوسيلة ناجحة في مواجهة الصعوبات والمشكلات التي تواجه الأمة العربية الآن فيقول: أن رأى الأباضية ومذهبهم في الإمامة هو أكثر الآراء والمذاهب مناسبة للرأى الإسلامى العام وأن اعتقاده هذا مرجعه التجارب الواقعية ومعيار التاريخ وبالأحداث المتطورة التي يمر بها الواقع العربى الإسلامى فيقول فى ذلك: إننى أعتقد أن الأمة الإسلامية بعد التجارب الطويلة المريرة وبعد أن ابتعد بها التاريخ عن المؤثرات الخاصة التي سببتها فى اتجاه معين لا يسعها إلا أن ترى رأى الأباضية فى قضية الخلافة وأن علماء الإسلام لا يمكن أن يرجحوا غير هذا الرأى.

وإذا قدر للأمة الإسلامية أن تجتمع وأن ترجع إلى حكم الله وأن تلقى هذه الشرائع التي جاء بها الاستعمار لإبعاد هذه الأمة عن كتاب الله، وقدر للخلافة الإسلامية أن تتولى شئون المسلمين كما أمر الله وقدر ذلك، وكان للأمة أن تختار رئيس الدولة الذي تلقى بين يديه بمقدرات الأمة وما يسعها إلا أن ترجع إلى قواعد هذا المذهب لتختار الخليفة أو رئيس الدولة حسب الشروط السابقة التي أشرنا إلى بعضها، يقصد شروط العلم والعدالة والتقوى والسلامة وغيرها، كالحاجة إلى الدفاع والحرب وتطبيق الحدود.

ومن الملاحظ أن ثبوت الإمامة وطرق إثباتها وشروط صحتها مما اختلفت فيه الآراء والفرق، هذا رغم الاتفاق على ثبوتها بالنص قرأنا وسنة، أما طرق هذا الإثبات وشروطه فكان محل الخلاف، هل ثبوتها بالنص أى بالنقل وحده؟ أم أن الثبوت والنص والتعيين موكول إلى الإمام السابق أو الأول، أو أن هذا الثبوت والتعيين يتم من قبل أهل الحل والعقد وأئمة العلم أم أنه يتم عن طريق الاختيار والبيعة من الصحابة والتابعين وجنهور المسلمين.

وحول هذه الطرق كان الخلاف بين الأباضية وسائر الفرق الإسلامية، فالإمامية من الشيعة تنفى طريق الاختيار والدعوة.

ويعارضهم الرأي كل من المعتزلة والأشاعرة والخوارج والصالحية من الزيدية في أن الاختيار هو الطريق وليس النص والتعيين من قبل الإمام وهذا الرأي هو الذي أجمع عليه الأباضية أما الجارودية من الزيدية فقد جعلت ثبوت الإمامة بالدعوة أي أن يدعو الإمام لنفسه، أي أن يرى أنه الأولي والأحق والأجدر على القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وذهبت غالبية الشيعة إلى أن إثبات الإمامة بالنص لأنها نيابة وخلافة عن الله ورسوله فلا تثبت برأي أهل البيعة وإلا كان الإمام خليفة عنهم وليس عن الله ورسوله. وهذا الرأي هو الذي يعارضه الأباضية وسائر الفرق. وفيه يقول القطب محمد بن يوسف أفطيش وهو زعيم إباضية المغرب العربي حديثاً بأن اختيار أهل البيعة دليل على نصب الإمام من قبل الله ورسوله ولأن حكمها به كسائر انفاد سائر الأحكام لأن البيعة مظهرة للإمام والإمامة لها مثبتة.

ويحتج الشيعة على رأي الأباضية بقولهم: إن أهل البيعة لا يجوز لهم التصرف على غيرهم فكيف يملكون شخصاً على غيرهم؟ كما أن القضاء لا يتعقد بالبيعة فكيف بالإمامة العظمى؟ ويرد الأباضية على حجج الشيعة هذه بقولهم: إن بيعة أهل البيعة هي إمارة من الله ورسوله وحكمها ينطبق على سائر الرعية لأنهم ممثلون عنهم. أما القضاء كأمر يثبت بما دون البيعة، وهو إقامة الإمام له وبإمكان الرجوع فيه إلى الإمام وإن لم يكن إمام فلا بد من البيعة للقاضي أو إقامة الجماعة أو ذي إمارة له تغني، كما أن البيعة لا يشترط فيها الإجماع بل تصح ولو بواحد كعقد عمر للصديق، كما لا يشترط على الإمام أن يعلم كل شيء، فإذا لم يعلم سأل أو اجتهد وبالتالي فلا مجال لضرورة النص عقلاً.<sup>١</sup>

وهكذا تعددت آراء الفرق الكلامية وأصحاب المذاهب واختلفت في مسألة وجوب الإمامة ونصب الإمام بين الواجب والجائز

<sup>١</sup> - محمد بن يوسف أفطيش: شرح عقيدة التوحيد، ص ١١٢-١٢٩.

والمستحيل، فبعضهم يرى استبعاد الوجوب أو رفض الإمامة أصلاً كالنجنية من الخوارج الذين أثروا سؤال: هل الإمامة واجبة أم جائزة أم أنها ليست باللائمة أصلاً؟ وانطلق كل فريق حسب مذهبه ورأيه ومنطلقات فكره.

فالمعتزلة التي اعتمدت نظر العقل كمنهج للتفكير الفلسفي وفهم الشرع كان لها أكثر من رأي أو موقف في مسألة الإمامة. فرأى البعض منهم أن الإمامة واجبة بالعقل كما أنها واجبة عن طريق الشرع، وفي هذه الحالة تكون واجبة بثبوت الأدلة العقلية والعقائدية. والبعض الآخر رأى أن وجوب الإمامة بالشرع وليس بالعقل وهؤلاء رأوا أن الإمامة ليست واجبة بالعقل لأنه ليس في العقل ما يدل على وجوبها وهذا رأى معتزلة البصرة. وقريب آخر يقول بوجوب الإمامة اعتماداً على العقل وحده الذي يؤكد على وجوب إقامتها ويمثل هذا الفريق البغداديون والجاحظ من البصرة.

ويرد ابن خلدون على فريق المعتزلة القائل بوجوب الإمامة عقلاً دون الشرع بقوله: إن نصب الإمام واجب قد عرف وجوبه في الشرع بإجماع الصحابة والتابعين ووجب بالعقل لضرورة الاجتماع للبشر واستحالة حياتهم ووجودهم منفردين، ومن ضرورة الاجتماع التنازع لازحام الأغراض. ويؤيد هذا الرأي ابن تيمية في وجوب الإمامة شرعاً ثم عقلاً بقوله: إن ولاية أمر المسلمين من أعظم واجبات الدين بل لا قيام للدين إلا بها وأن الإمامة واجبة لاقتضاء المصلحة الاجتماعية، لأن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض ولا بد عند اجتماعهم من رأس ذي رئاسة أو إمام تثبت إمامته وتجب طاعته.

## ثانياً: أدلة وجوب الإمامة عند الأباضية

حول مشروعية الإمامة ووجوبها: يجمع الأباضية على وجوب الإمامة معتمدين على النص الصريح في قوله تعالى: "والذين يقولون



ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين واجعلنا للمتقين إماما".<sup>١</sup> وقوله تعالى: "وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فاتمهن قال إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتى قال لا يبال عهدي الظالمين".<sup>٢</sup> ومن السنة قوله -صلى الله عليه وسلم-: الإمام الذى على الناس راع ومسئول عن رعيته،<sup>٣</sup> وقوله أيضاً: "من نزع يده عن طاعة إمامه فإنه يأتى يوم القيامة لا حجة له"، وقوله -صلى الله عليه وسلم-: "تخيروا إمامتكم وتخيروا لنطفكم". هذا بالإضافة إلى أدلة النقل التى جمعها الإمام الزبيد بن حبيب فى كتابه المسمى الجامع الصحيح وذكر العديد من الأحاديث الدالة على وجوب الإمامة والنسب رواها الإمام جابر بن زيد.

نكر أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن عائشة رضى الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مروا أبا بكر ليصلى بالناس". قالت: فقلت يا رسول الله إن أبا بكر إذا قام فى مقامك لم يسمع الناس من البكاء، فأمر عمر فليصل بالناس، قالت فقال: مروا أبا بكر فليصل بالناس. قالت عائشة فقلت لحفصة قولى لرسول الله ما قلت له ففعلت حفصة، فقال رسول الله: اتكن لأنتن صواحب يوسف مروا أبا بكر ليصل بالناس".<sup>٤</sup> وقال صلى الله عليه وسلم: "إن أمر عليكم عبد حبشى مجدوع الأنف فاسمعوا وأطيعوا ما أقام فيكم كتاب الله".<sup>٥</sup>

وفى وجوب الإمامة وشروطها نلاحظ أن الأباضية يتوافقون مع الخوارج وبعض الفرق الاعتزالية فى هذا الركن وأنهم بذلك يناقضون رأى الشيعة. ومن الملاحظ أيضاً أن الأباضية يتوافقون مع الأشعرية فى مسألة القدر كما يتوافقون مع المعتزلة فى نفى الرؤية وخلق القرآن. كما أنهم يتوافقون مع الشيعة فى أصل التوحيد

<sup>١</sup> - الفرقان : ٧٤

<sup>٢</sup> - البقرة : ١٢٤

<sup>٣</sup> - الزبيد بن حبيب : الجامع الصحيح ج ١ ، ص ٤٤ ، باب الإمامة ج ٣ ، ص ١٢٧

والإيمان وغيرها من المسائل فيما عدا القول بوجوب الإمامة واختيار الإمام.

ويجب التوقف أمام القول بأن إقرار الأباضية بوجوب الإمامة والاختيار وعموميتها فهو رأى يتفق مع الخوارج وبالتالي لا فرق بينهما ، فهذا رأى يرفضه الأباضية لأن الاتفاق مع الخوارج فى هذه القضية لا يدل على وحدتهما واتحادهما أو أن الأباضية أحد فرق الخوارج. وكذلك فإن اتفاق الأباضية مع باقى الفرق فى كثير من المسائل العقائدية والخلافية لا يعطى سوى الاتفاق حول الأصل والاختلاف والتميز فى الفروع.<sup>١</sup>

ويعتمد الأباضية على أدلة عديدة تثبت وجوب الإمامة ومشروعيتها كما يتحدثون عن علة الوجوب ولزوم تطبيق الأحكام الشرعية وتحقيق مصالح الرعية. ويقولون أن الله قد شرع فى القرآن أحكاماً لا يتصور تنفيذها دون وجود دولة تتولى تنفيذها كقتل الفاتل وقطع اليد ومعاقبة الساعى فى الأرض فساداً وغيرها من الأحكام التى تستلزم وجود سلطة تطبق ما شرع الله وهذا فضلاً عن الآيات التى تشير صراحة إلى ضرورة إقامة الدولة منها قوله تعالى: "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون"،<sup>٢</sup> وقوله تعالى: "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل".<sup>٣</sup>

ومن أدلة الحديث عندهم قوله صلى الله عليه وسلم: "الإمام الذى على الناس راع وهو مسئول عن رعيته"، وقوله صلى الله عليه وسلم: "أطيعوهم، أى الأمراء والأئمة ما لم يمتعوكم الصلوات الخمس". ومن أدلة الأباضية أيضاً على الوجوب ويعتبرونه دليلاً نقلياً هو ما نقل عن عمر بن الخطاب وأبى عبيدة أنه يجب قتل

<sup>١</sup> - بكر بن محمد العريش : دراسات إسلامية فى الأصول الأباضية ص ١١٦، ١١٧، ١٢٠.

<sup>٢</sup> - آل عمران: ١٠٤.

<sup>٣</sup> - النساء: ٥٨.

المرشح للإمامة إن أبى ورفضها، ففي ذلك دلالة صريحة على وجوب الإمامة.

- كما أنهم يقدمون العديد من أدلة العقل على وجوب الإمامة منها:
١. أن عقد الإمامة على المسلمين فرض واجب وحق لازم لإقامة الحدود وتنفيذ الأحكام التي لا تنفذ إلا بالأئمة العدول وولايتهم. وفي هذا يقول الإمام أبو عصار عبد الكافي الأباضي: ولما كانت الفروض التي ذكرناها منوطة بالإمامة التي لا تقام إلا معها فكل ما كان من الفرض لا يتم إلا به فهو فرض مثله والأمة لا تجتمع على شيء ثم تختلف فيه.
  ٢. أن الإمامة واجبة لوجوب القضاء المصلحة الاجتماعية من دفع الضرر وجلب المصالح. وفي هذا يقول الإمام محمد بن يوسف أطفيش: فإذا وجد في نصب الإمام دفع ضرر مظنون واجب إجماعاً وعليه فنصب الإمام واجب<sup>١</sup>.
  ٣. تحقيق المصلحة الاجتماعية العليا وتنظيم شئون الدولة بدليل ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم الذي ولي الولاية وعين القضاء وأرسل القواد وأقام الحدود وعقد العهود ووزع أموال بيت المال بالعدل، فهذه أسوة الرسول (صلى الله عليه وسلم) في شخص الحاكم والقائد وراعى الرعية، فالمسلمون مأمورون بالاعتناء بها لا على أنها مشروعة فحسب بل لاعتناء المصلحة العامة وضرورة الاجتماع لها<sup>٢</sup>.
  ٤. تطبيق العدالة والمساواة بين جميع الطوائف، فالإمامة إذن واجبة لاعتناء الحاجة والمصلحة العامة والخاصة وتنظيم شئون الجماعات والأقليات، وقد ثبت ذلك عند الأباضية في المغرب العربي قبل قيام الدولة الرستمية، حين تنبه زعماء القبائل البربرية وطلبوا بتعيين إمام عندما شعروا بوجوب التصويب إمام لهم وقالوا قد علمتم أنه لا يقيم أمرنا إلا إمام

<sup>١</sup> - محمد يوسف أطفيش: شرح الطيف، ص ١٢٦.

<sup>٢</sup> - حنون جهلان: الفكر السياسي عند الأباضية، ص ١٢٩-١٣٠.

نرجع إليه في أحكامنا وينصف مظلومنا من ظالمنا ويقيم لنا  
صلواتنا وتزدي إليه زكاتنا ويقسم علينا.

### أنواع الإمامة الأباضية

تنقسم الإمامة الأباضية إلى أربعة أقسام بحسب مراحل ظهور الإمامة وثبوتها، وهذه الأنواع يسميها الأباضية مسالك الدين الأربعة وهي: إمامة الظهور، وإمامة الدفاع، وإمامة الشراء، وإمامة الكتمان. وهذه المسالك والأنواع عندهم تشير إلى مواضيع السلوك أو السبل التي يجب أن يسلكها الأباضية تحقيقاً لأغراضهم وإقامة إمامتهم.

مع ملاحظة أن هذه المسالك والأنواع الأربعة من أهم المعيزات التي ميزت الفكر الأباضي عن غيره وكانت في مقدمة الأسباب للمحافظة على المذهب واستمراريته حتى اليوم، لأن تنوع الإمامة ومرونة الحركة في كل مرحلة تكون بحسب القوة والضعف أو حسب المكان والزمان والاستعداد، وفي كل مرحلة كان أنمة العلم يضعون من المبادئ والتعاليم المناسبة بظروف كل إمامة وكل مرحلة لتتوافق والمواقف السياسية للأباضية داخلياً وخارجياً ومع تكتلات مخالفتهم ومواقفهم منهم.

وبالتالي كان تنوع الإمامة ومرونة هذه الأنواع والمراحل من أهم الملامح المميزة للفكر الأباضي وخاصة في المراحل الأولى لبناء المذهب ابتداءً من مرحلة الكتمان التي يمارس فيها الأباضية مبدأ التقية والسرية في التخطيط وبناء الدعوة وانتشارها، فكانت هذه التقية ومرونة أنواع الإمامة وراء النجاح السياسي والمذهبي للفكر الأباضي. وكان الهدف العام الذي اجتمعت عليه جميع المراحل والأنواع في الإمامة الأباضية هو إقامة الدولة الإسلامية العادلة التي تقوم على مرجعية القرآن والسنة وهدى صالح الأمة من الخلفاء والأنمة. وأن السبيل لتحقيق ذلك هو المرور بأنواع الإمامة الأربعة وهي: مسالك الدين، وسبل تحقيق الصلاح، واليقين، مع الالتزام

بتطبيق المبدأ العام في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لتحقيق الإمامة العادلة علاناً وذلك بإقامة إمامة الظهور.

### أولاً: إمامة الظهور

تمثل عند الأباضية قمة المراحل والأنواع التي تمر بها الإمامة التي تبدأ بالكتمان (السرية والتقية) ثم الشراء والدفاع، فبعدها تأتي مرحلة تحقيق الإمامة الحقيقية المعلنة وهي إمامة الظهور، والتي يطلق عليها البعض اسم إمامة البيعة أو الإمامة الكبرى؛ لأنها عندهم الغاية والهدف التي تبذل فيها النفوس والأرواح من أجل تحقيقها وهي إمامة الظهور لأنها تتحقق عند الانتصار والغلبة وإقامة الدولة الأباضية وفقاً لتعاليم المذهب الأباضي القائم على مبادئ الشرع الحنيف؛ فتتخذ الأحكام وتقام الحدود وتصلح الحقوق وترد المظالم وتحفظ الثغور، ويحمل أئمة العلم الدعوة إلى خارج البلاد. ولذلك تجب إمامة الظهور عندما يكونوا ظاهرين وقائدين على مواجهة أعدائهم أو عند استشعارهم القوة عليهم أو القدرة على مواجهتهم ومقابلتهم، ومن أجل هذا أصبحت إمامة الظهور الهدف العام للأباضية منذ نشأتهم وحتى اليوم.

إن إمامة الظهور عند الأباضية تعني أن الدولة الأباضية قد ظهرت على غيرها واكتملت أركانها، وأنهم في مرحلة الظهور يكونوا قائدين على غير عدوهم والظهور عليه، وعندئذ تكون إمامة الظهور وإعلانها واجب شرعاً، لأنها إن حُجبت ولم تعلن في هذه الحالة يكونوا بمثابة من أمات الدين ولم يقم أركانه؛ وذلك لأن إمامة الظهور تعني إقامة الدولة المسلمة العادلة التي يعيش فيها الجميع أحراراً آمنين لا يخضعون لأجنبي ظالم ولا يستبد بهم حاكم مستبد، بل يعيشون في كنف إمام عادل مختار من قبل عامة المسلمين وعلمائهم.

ومن أجل هذا يطلق الأباضية على مرحلة الظهور اسم الإمامة الكبرى التي تنفذ فيها حدود الله وحقوق العباد ولا يزول إمامها إلا بأحداث في الإسلام أى خروج على قواعده أو شروط النبعة أو زوال عقل أو عدم نفع أو خروج عن العدل وأحكام الشرع. ويستدل الأباضية على صواب حجتهم في إمامة الظهور بظهور النبي (صلى الله عليه وسلم) بمكة بعد إسلام عمر (رضى الله عنه)، ثم ظهوره بالمدينة بعد الهجرة، وظهور أبي بكر وعمر يصلبان الجمعة ويجمعان الزكاة والغنائم، وكذلك ظهور الإمامة الأباضية الأولى والثانية في عمان واليمن وحضرموت، ثم ظهور الإمامة الأباضية بالمغرب العربي سواء قيام الدولة الخطابية في طرابلس الغرب (١٤١هـ) أو قيام الدولة الرسمية بالجزائر (١٦٠-٢٦٩هـ).

وإمامة الظهور الأباضية تمر بمرحلتين أحدهما الظهور الكامل حيث تتحقق الإمامة العاتلة كما ينهني أن تكون وفق المبادئ العامة للفكر السياسي الأباضي كالحرية والعدل والسماحة والمساواة، وفي إطار الحدود الشرعية وتطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ويمثل هذا النوع حالة الدولة الرسمية في عز أوجها والتي تولى إمامتها الإمام عبد الرحمن بن رستم واستمرت من ١٦٠-٢٦٩هـ. والنوع الثاني وهو الظهور الناقص أو الظهور الضعيف وفيه تكون الأمة ظاهرة ومستقلة وذات سيادة ولكنها لا تحقق كل الأهداف المرجوة ولا تبلغ كمال الظهور ولا الإمامة العظمى فتضعف عن تطبيق بعض المبادئ السياسية كالانتخاب والبيعة الشرعية أو تعجز عن تنفيذ بعض الأحكام الشرعية كإقامة الحدود وإعلان الجهاد، ويمثل هذا النوع حال الأمة العمانية في نهاية القرن العشرين<sup>١</sup>.

وإمامة الظهور الأباضية تقوم على ثلاثة مبادئ رئيسية هي: السماحة والعدل وتطبيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وفي

<sup>١</sup> - بدون جيلان: الفكر السياسي عند الأباضية ص ١٥١، ١٥٢.

هذا الإطار يحرص الأباضية على تطبيق مبدأ التعايش السلمي واحترام مبادئ الشرع وأحكامه الداعية إلى العدل والمساواة والحرية مع الحرص على تطبيق مبدأ التسامح الديني بحيث يسمح للسكان بالانتماء إلى فرق أو مذاهب غير أباضية، كما يحرصون على نشر الإسلام من خلال الأصول السياسية والاعتقادية للإمامة الأباضية، وهي الأصول المستمدة من مبادئ الشرع وأحكامه سواء في معاملة أهل الذمة أو أموال الضرائب وعقاب أصحاب المعاصي ووضع ما تملكه الدولة ودیعة فی بیت المال.

ويصف الإمام أبويعقوب الوارجلاني هذه الأحوال في كتابه الدليل والبرهان فيقول: إذا تقض بعض الملوك عهداً أو غدرأ أو مظالم كانت قائمة بينهم وبين أهل الذمة والمحاربين فهناك يجب الصلح سواء كان التقض أو الغدر من أهل الإسلام (الأباضية) أو من أهل الذمة والمحاربين، فمن امتنع أجرينا عليه حكم الإسلام وأهله ومن امتنع قاتلناه وحاربناه.

ويحدد الإمام أبو زكريا الجنائوني في كتاب (الوضع) أهم مسؤوليات إمام الظهور بحيث تبدأ بدعوة أهل الخلاف إلى ترك ما به خالفوا فإن أجابوا للطاعة فلهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، ثم تطبيق مبادئ العدل العام في كل شيء وتوزيع الحقوق والغنائم على الجميع بالعدل.

ويتفق الإمام الوارجلاني مع ما ذكره الجنائوني في كتاب الوضع من ضرورة تطبيق مبدأ التسامح والعدل في إمامة الظهور والذي يظهر من خلال حمن معاملة المخالفين بحيث يكون العدل معهم في كل شيء، فتكون لهم حقوق في القى والغنائم والصدقات، ولهم علينا دفع الظلم عنهم، وإن غزوا معنا فلهم سهامهم كما لنا، وإذا فضل المخالفون المكوث في بلادهم وإقامة دولة لهم فيها ليجروا

١ - أبو يعقوب الوارجلاني : الدليل والبرهان، ج٣، ص٥٦، ٥٣.



أحكامهم وفق مبادئهم، فإن الأباضية يتروكونهم لشأنهم على شرط أن يعترفوا بالنولة الأباضية ويدعوا لماعتها ويصبحوا في حكم المحبين، وعلى الدولة الأباضية مراقبتهم والدفاع عنهم.<sup>١</sup>

وإمامة الظهور عند الأباضية تسمى بإمامة المذهب أو إمامة العلم ويتزعمها حملة العلم الذين تشبعوا بالعلم الصحيح ومبادئ المذهب الأباضي على يد الإمام جابر بن زيد والإمام أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة، وهؤلاء انقسموا إلى حملة العلم إلى المشرق وحملة العلم إلى المغرب، وهم الأئمة الثنين تمكنوا من إعلان إمامة للظهور، وهؤلاء الأئمة العشرة انقسموا إلى جماعتين منهم خمسة توجهوا إلى المشرق وهم : محبوب بن الرحيل، وموسى بن أبي جابر، وبشير بن المنذر، وحمد بن المعلى الفحص، والمنير بن النير. وعلى أيدي هؤلاء الأئمة ظهرت الإمامة في عمان واستمرت وانتشر المذهب على أيديهم في اليمن وحضرموت حيث قامت إمامة الظهور هناك، والخمسة الآخرون توجهوا إلى المغرب العربي وهم: الإمام أبو الخطاب عبد الأعلى بن السمع المعافري، وعاصم المدراني، وإسماعيل بن درار الغدامسي، وأبو داود القبلي وعبد الرحمن بن رستم الفارسي، وهؤلاء ساهموا في إعلان إمامة الظهور بالمغرب العربي سواء الدولة الخطابية أو الدولة الرسمية.

## ثانياً: إمامة الدفاع

في هذه المرحلة من مراحل الإمامة يحرص الأباضية على الاستعداد وجمع الأتباع وتجهيز الجيوش للدفاع عن أنفسهم ودينهم ومكتسباتهم قبل إقامة الدولة الأباضية بإمامة الظهور، فإذا نجحوا في الدفاع وانتصروا كانت إمامة الظهور، وإذا انهزموا وضعفوا كانت إمامة الكتمان؛ لذلك فإن إمامة الدفاع تقع بين مرحلتى الظهور والكتمان، ويعتبرها البعض النوع الثالث من الإمامة ويقولون: إنه إذا

<sup>١</sup> - أبو زكريا الجواليقي : كتاب الوضع ضد القاعة ، ص ٩٧

كان الأباضية في طور الكتمان وداهمهم العدو قاتلهم يعلنون حالة الدفاع ويخشرون واحداً من الأئمة العلماء بصيراً بنفون الحرب معروفاً بشجاعته ليقودهم في القتال ضد أعدائهم ويسمونه إمام الدفاع.

ويؤكد هذا المعنى الإمام إسماعيل الجببالي في شرح قواعد الإسلام فيقول: الدفاع من القروض الواجبة إذا عدم الظهور، وهو اجتماع الناس على إمام يقدمونه عند مقاتلتهم للعدو الذي أدهمهم (هاجمهم) فإذا زال القتال زالت إمامته. ويتمتع إمام الدفاع بصلاحيات مشابهة لصلاحيات إمام الظهور حتى تضع الحرب أوزارها، وإذا انتهى القتال بانتصار الأباضية فعلى إمام الدفاع أن يتخلى عن منصبه ويقوم لتباعة بانتخاب إمام للظهور طبقاً للشروط والقواعد التي يجب توافرها في إمام الظهور، أما إذا انتهت الحرب بهزيمة الأباضية فإن إمام الدفاع يتخلى أيضاً عن إمامته ويلجأ الأباضية إلى السرية والتقية ويدخلون في مرحلة الكتمان، ويتخبون إماماً جديداً يسمى إمام الكتمان.

وفي إمامة الدفاع يرفع الأباضية شعار لا مهادنة مع الظلم والعدوان ومن يتعدى الحدود ويهتك الحرمات ويمنع الشعائر فعند ذلك يصبح أمر الدفاع واجب، ويلجأ الأباضية إلى اختيار إمام يقود الجماعة لاسترداد الحقوق وهو إمام الدفاع. ويذهب بعض مفكرى الأباضية إلى أن إمامة الدفاع تعقد بعد موت الإمام الشارى، وذلك استناداً لواقعة تعيين عبد الله بن سعيد الحضرمى إماماً للدفاع بعد موت الإمام الشارى عبد الله بن يحيى الكندى المعروف بطالب الحق، والذي عين إماماً باليمن واستولى على صنعاء ومكة وقتل عام ١٣٠ هـ. والرأى للراجع عند الأباضية أن إمامة الدفاع تعقد بعد زوال إمامة الظهور وضعف الدولة الأباضية.

## وإمامة الدفاع عند الأباضية لها شروط محددة منها:

١. أن تكون الأمة في موقف الدفاع عند مداومة العدو الأمة ومحاولته بسط قوته وسيطرته، وسعيه للإطاحة بالإمامة الأباضية القائمة.
٢. انتشار المفساد الخلقي وكثرة المظالم بسبب انحراف الإمام عن الجادة وتخليه عن الأمانة وخيائته لله وللرسول والمؤمنين.
٣. الحاجة الظاهرة للدفاع عن الدين والأمة وحمايتها.
٤. ضرورة الابتداء بتحذير العدو الظالم ونهيه عن ظلمه وتقديم النصيح له وإرشاده إلى طريق الحق والعدل، فإذا امتنع ولم يرتدع حينئذ يحق للجماعة الثورة عليه والاتفاق على إمام ينصبونه وتجرى عليه الأحكام والشروط التي لإمام الظهور وتجب عليهم عندئذ طاعته.
٥. أن تنتهي إمامة الدفاع وتزول بزوال الموقف أو للثورة سواء عند النجاح أو الفشل؛ لأن إمام الدفاع هو قائد هذه الثورة، وعلى الأمة طاعته مادامت في حالة الثورة والدفاع، فإذا هدأت الثورة أو استقرت الأحوال تنزل عن إمامة الدفاع وأصبح الإمام واحداً من أفراد الأمة؛ لأن إمامته تزول بزوال الثورة، وخاصة إذا اشترط أهل الحل والعقد ذلك عند عقد مبايعته.
٦. أن الثورة في إمامة الدفاع لا تهدأ ولا تنتهي إلا بأحد أمرين: الانحصار أو الهزيمة، فإذا حدث النصر واستقرت الأحوال أعلنت إمامة الظهور، وأما إذا فشلت الثورة ولم تحقق أهدافها فلا بد أن يستشهد كافة الثوار أداءً لواجبهم، وأما أن تبقى قلة من الثوار في حالة من الضعف والوهن فيدخلون في إمامة الكتمان ومرحلة التقية والسرية، وإما تقوى عزائم هؤلاء وتجند عزائمهم ويدخلون في إمامة الشراء.

ويستند الأباضية على هذه الأحوال بمواقف الأئمة الأوائل مثل الإمام عبد الله بن وهب الراسبي الذي استشهد في معركة النهروان ومن معه إلا عدد يسير ظل على قيد الحياة، وكذلك موقف أبو حاتم بن حبيب بن يعقوب فقد ظل على صلابته وإصراره في مواجهة أعدائه حتى النهاية.<sup>١</sup>

### ثالثاً: إمامة الشراء

يبدأ الإعداد لإمامة الشراء في مرحلة الكتمان والتقية، وتعلن إمامة الشراء عندما يختار عدد من الأباضية لا يقل عددهم عن أربعين رجلاً بالغاً الشراء والجهاد والثورة ضد حكم الظلمة والطغاة؛ لذا يتميز هذا النوع من الإمامة بالجماعية والاختيار الحر والعمل التعاوني، لأن هذا العمل نوع من الجهاد فلا يتم بضغط أو إكراه من أحد، بل في تمام الطواعية والاختيار عن رغبة واقتناع. وصورة هذا النوع من الإمامة مستلهم من موقف الإمام أبو بلال مرداس بن حدير التميمي عندما ثار ضد ولاية بني أمية عام ٦١ هـ واستشهد مع جميع أصحابه في أسك.

ومن هذه الصورة يظهر إمام الشراء الذي يتم انتخابه إماماً من بين الأربعين رجلاً الذين اختاروا الشراء، وهذا الإمام يقودهم في الحرب ويدير أمرهم بعد أن يبايعونه على القتل حتى الموت أو النصر. لأنهم باعوا أنفسهم بالجنة وشروا أنفسهم ابتغاء تنفيذ أوامر الله وأحكامه استجابة لأمر الله تعالى: "ومن الناس من يشرى نفسه

<sup>١</sup> - ربيع تفاصيل إمامة الدفاع عند الأباضية في :

- التاريخي : الطبقات، ج٢، ص ٢٥١

- علي يحيى مصر : الأباضية في موكب التاريخ ، ص ١٦، ١٧

- مهدي طالب هاشم : نشأة الحركة الأباضية في الشرق العربي، ص ١٩٩، ٢٠٠

- جون جهلان : الفكر الدينامي عند الأباضية ص ١٥، ١٥٨

ابتغاء مرضاة الله والله رؤف بالعباد"<sup>١</sup>، وقوله تعالى: "إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة"<sup>٢</sup>.

ويرى البعض أن إمامة الشراة تمثل المرحلة الثالثة من مسالك الذين عند الأباضية، وحيث تعيش الأمة حالة الدفاع والثورة ضد مظاهر الفساد والظلم حتى تقيم حدود الله وتطبق أحكام الشريعة ويتم إزالة المفاسد والمنكرات، وهذه مهمة الشراة وإمامهم هو إمام الشراة، وهذا الإمام تتم مبايعته واختياره بأن يتقدم أحد جماعة الشراة من الشخص الذي وقع عليه الاختيار ليكون إماماً للشراة فيصافحه بيده اليمنى ثم يخاطبه قائلاً: إنا قدملك إماماً على أنفسنا والمسلمين على أن تحكم بكتاب الله وسنة الرسول (صلى الله عليه وسلم) وعلى أن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتظهر دين الله الذي تعبد به عباده، وتدعو إليه ما وجبت إلى ذلك سبيلاً، وعلى الجهاد في سبيل الله، فإذا قال نعم قبلت، تصبح بيعته واجبة ويتقدم أصحابه واحداً واحداً فيبايعونه. ويخطب الخطيب بعد ذلك معطفاً صحة البيعة وانعقادها، ثم ينادي لا إله إلا الله، لا حكم إلا لله ولا حكم لمن حكم بغير ما أنزل الله، ولا طاعة لمن عصى الله، لا حكم إلا لله خلعاً وفراقاً لأعداء الله.

ويضع الأباضية العديد من الشروط والمتطلبات لتحقيق إمامة الشراة منها:

١. يجب انتخاب الإمام من الشراة، وأن تكون سلطته نافذة على جميع الشراة ما داموا في حالة الثورة والجهاد.
٢. لا يجوز للشراة أن يستعملوا الثقة الدينية مهما كانت الظروف ولأي سبب كان.
٣. يجب أن يكون عدد الشراة الثائرين أكثر من أربعين رجلاً، مستقلين على ذلك بما كانت عليه أحوال النبي (صلى الله عليه وسلم) عند ابتداء دعوته إذ عندما اكتمل عدد من آمنوا به

<sup>١</sup> - البقرة : ٢٠٧  
<sup>٢</sup> - التوبة : ١١٩

- أربعون رجلاً فزل قول الحق سبحانه وتعالى: "فاصدع بما تؤمر واعرض عن المشركين"<sup>١</sup>، فكان الأمر بإظهار الدعوة والجهاد بها؛ ولذا يجب ألا يقل عدد الشراة عن أربعين رجلاً.
٤. ألا يتراجع الشراة عن الثورة والجهاد، فإما الموت أو النصر ولا يستسلموا إلا إذا بلغ عددهم ثلاثة فأقل، ولذا يقرر الأياضية أن إمام الشراة إذا نزل عن ثلاثة فليس عليه شيء، وقال البعض الآخر يجب أن يستمر إمام الشراة في الجهاد حتى النهاية، أي حتى يظهر أمر الله أو يقتل شهيداً؛ ولذلك يقرر الأياضية عدم جواز الرجوع عن أمر الجهاد في مرحلة الشراة إلا إذا نجحوا وهزموا عدوهم.
٥. أن يكون الشراء طوعية وإتقاء مرضاة الله، فلا يجبر أحد على الالتحاق بهم، لما جاء بنص الآية الكريمة: "ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضاة الله"<sup>٢</sup>.
٦. يجب ألا يعود الشراة إلى ديارهم بعد الخروج للجهاد، إلا في حالات التزود بالمعلومات والسلاح والاستعداد إذ لا يجوز لمن اختار الشراء أن يعود إلى بيته، ويجب عليه القصر في الصلاة كالمسافر.
٧. يجب ألا يستقر الشراة في مكان واحد، ولا يركنوا للراحة؛ لأن مهمتهم تتطلب التنقل الدائم واليقظة المستمرة وعليهم الاستعداد لقاء العدو في أية لحظة.
٨. يجب على الشراة ألا يروعوا الأمنين، ولا يعترضوا سبيل المسلمين ولا يمسوا الشيوخ والنساء والأطفال بسوء، فلا يقتلون أحداً إلا إذا بدأ هو بعدوان.
٩. يجب على الشراة أن يحافظوا على الزرع والحراث والغلال ولا يهيموا الأسوار أو المياني إلا لضرورة تقتضيها مصلحة القتال والانتصار على الأعداء.
١٠. يجب على الشراة الاستمرار في القتال حتى يتم القضاء على الفساد والظلم، وتغيير نظام الحكم؛ لأن الشراة قد عاهدوا الله

<sup>١</sup> - البقرة: ٢١٧.

<sup>٢</sup> - البقرة: ٢١٧.

على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة العدل  
وتطبيق أحكام الشرع.

ويصف على يحيى معمر في كتابه (الاباضية في موكب  
التاريخ) أحوال إمارة الشراة بقوله: إنه تنظييم رائد للفدائية في  
الإسلام عندما يتحكم الظلم وتعطل أحكام الله بأحكام السلطان وأن  
التاريخ سجل صفحات خالدة للثورة الشراة مثل ثورة أبو بلال مرداس  
القميضي وأخيه عروة أول من قال لا حكم إلا لله، وكذلك إمارة قريب  
بن مرة الأزدي وزحاف الطائي فهؤلاء كانوا يخرجون بأمر إمامهم  
جابر بن زيد العماني.

ويصف مفكر اباضي آخر مهمة الشراة قبل إعلان الإمامة  
فيقول: إن مهمة الشراة في وقت السلم امتحان الأنمة والعمال  
ومراقبة أعمالهم وأخلاقهم ومعاملاتهم، ولا يخفى الشراة نتائج  
تحياتهم ولا يمارسون التقية بل يعلنون عن كل شيء للرعية، فإن  
كان خيراً يحمدون ويثنون وإن كان غير ذلك يذمون وينتقدون  
ويطالبون بالإصلاح والتغيير، حتى يحرص الحكام على السير  
السوي ويجعلون نصب أعينهم علم الجميع بإخلاصهم العمل لله في  
إصلاح الأمة وإقامة الدين<sup>١</sup>.

#### رابعاً: إمارة الكتمان

من أهم الأنواع والمراحل لتحقيق الإمامة الاباضية، ففيها يكون  
الإعداد والتخطيط وفيها السرية والتقية، وفيها تنظم الدعاة ووضع  
الأهداف، وتعميق جذور المذهب في قلوب الأنباغ، ولأن النجاح في

<sup>١</sup> - راجع تفاصيل إمارة الشراة في: إبراهيم أبو القيسان وسليمان البزواني، تاريخ حياته، الجزائر، ١٩٥٦،

سليمان قبليوني، ١٩٦٢، (إثر دار الاباضية) ص ٦١٠

سعيد عاشور وعوض غليلات: عمان والمطلة الإسلامية، ص ٨٧-٨٨

جزئين التماسي: شرح مقدمة التوجيه، ص ٥٠-٥١

عنون جهلان: الفكر السياسي، دار الاباضية، ص ١١١، ١١٢

هذه المرحلة يؤدي إلى نجاح باقى المراحل والأنواع التى سبق تفصيلها.

وإمامة الكتمان يمكن أن تكون البداية كما يمكن أن تكون للنهاية، أى أنها أول أنواع الإمامة وأول مراحل الوصول إلى هدف الإمامة الكبرى كما أن الأباضية يلجأون إليها بعد الضعف أو الفشل فى أى مرحلة من مراحل الإمامة؛ ولذا فإن النجاح فى إمامة الكتمان يعنى النجاح فى باقى المراحل والأنواع. ويلجأ الأباضية إلى إمامة الكتمان عند شعورهم بالضعف أمام أعدائهم، فيختارون شخصا من بينهم يتوافق فيه شروط العلم والورع والتقوى ويكون هو المسئول الأول عن سير الدعوة والتخطيط لها وتنظيمها والإشراف على شئون أتباعها، وتسمى المصادر الأباضية هذا الشخص إمام الكتمان.

وأشهر أئمة الكتمان فى التاريخ الأباضى الإمام جابر بن زيد الأزدي العماني، وأبو عبيدة مسلم بن أبى كريمة التميمي، وقد كان لهدى الإمامين الدور البارز فى تطور وانتشار المذهب الأباضى منذ القرن الأول والثانى الهجرى وحتى اليوم.

### ومن مظاهر طور الكتمان عند الأباضية:

١. التنظيم الدقيق والطاعة التامة لتعليمات الإمام.
٢. التوسع فى نشر المذهب وتعميق أهدافه ومبادئه فى قلوب الأتباع.
٣. السرية التامة مع جواز استعمال التقية الدينية حتى يستطيعوا الحفاظ على مذهبهم وأرواحهم وتحاشي بطش الأعداء بهم.
٤. الرغبة فى تحصيل العلوم والإجابة على كل ما يهم الجماعة.
٥. إعلان البراءة من كل مخالف لتوجيهات الإمام وعلى ذلك يجب على الجميع الالتزام بتوجيهات الإمام فى أفعالهم وسلوكهم.



٦. جواز البقاء تحت حكم الطغاة رغم مخالفتهم لهم استناداً بموقف النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو في مكة قبل إعلان الدعوة جهراً إذ كان يدعو إليها سرا.
٧. جواز تعطيل بعض الأحكام والحدود لعدم قدرة الإمام على تنفيذها في حالة الكتمان.

ويرى الأباضية أن إمامة الكتمان تمثل أدنى درجات الجهاد في سبيل الله؛ لأنهم يشعرون بعدم القدرة على تطبيق الأحكام والحدود أو رد المظالم لأصحابها أو تطبيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويكتفى الأباضية عندئذٍ بكتمان معتقدتهم وإخفاء أمرهم وانعزالهم عن مفاسد مجتمعهم ويتوجهون في إمامة الكتمان إلى تنظيم شؤونهم الداخلية وبناء فكرهم ومعتقدهم.

وإمامة الكتمان توصف بالضعف أي أضعف أنواع الإمامة؛ لأنها تمثل حالة العجز عن مقاومة الظلم أو تحقيق العدل أو إعلان إمامة الظهور، مع ملاحظة أن الكتمان في صورة السرية والتقية هو مرحلة لازمة لإتمام الإعداد وبناء أركان المذهب وانتشاره والإعداد لباقي المراحل والأنواع.

ويرى بعض معاصري الأباضية أن الأباضية يعيشون اليوم إمامة الكتمان فهي المناسبة لظروف العصر وما يعيشه المجتمع العربي المسلم الآن، في مواجهة الغرب والقوى المعارضة للإسلام ولهذا فإن الأباضية اليوم لا يفكرون في العودة إلى الظهور؛ لأن الظروف الحالية مختلفة على ما كانت عليه في القرون الأولى للهجرة، بالإضافة إلى وجود سلطة إسلامية قائمة بشؤون الدولة تغني الأباضية عن الخوض في المجال السياسي؛ ولذلك لم يبق من الأباضية قائم يدعو لنفسه أو يعمل لغيره أو يساعد أحداً للوصول إلى الحكم منذ أواخر القرن الثالث الهجري وحتى اليوم.

ويحدد الأباضية أهم الشروط والمتطلبات التي تساعد في نجاح  
إمامة الكتمان:

١. أن ينحصر دور الإمامة في مرحلة الكتمان على جانبين  
هامين هما التنظيم الداخلي للمجتمع الأباضي (اقتصادياً  
 واجتماعياً ودينيًا) ثم محاولة تنظيم العلاقات الخارجية  
 للمجتمع الأباضي بغيره من الطوائف والمذاهب الإسلامية.
٢. ضرورة المحافظة على الدين، وفيه قال الأباضية: من ضيع  
 دينه فليس جاريًا على حكم الكتمان. مع ملاحظة أن المحافظة  
 على الدين يعنى المحافظة على الأسرة والمجتمع والقيم  
 والعادات والأخلاق وكل ما يدعو إليه الدين من أعمال صالحة  
 لها دورها في بناء النفس والمجتمع وشحن العزائم وتربية  
 النفس وتعليمه.
٣. ضرورة المحافظة على أصول المذهب علمًا وعملًا مع  
 الحرص على نشرها لضمان استمرار البقاء الفكري. وهو ما  
 نلاحظه اليوم من محاولاتهم استعادة تراثهم ونشره الآن، وهو  
 ما سوف نتعرض إليه تفصيلًا في ختام البحث عند استعراض  
 أصالة المذهب الأباضي في الفكر الكلامي وأصول الدين.
٤. ضرورة الاهتمام بالمؤسسات الدينية والتعليمية في إطار حلقة  
 العزابة كنظام محكم يقوم مقام السلطة في مرحلة الكتمان  
 والتي يصفها الإمام أبو عمار عبد الكافي الأباضي في القرن  
 السادس الهجري بقوله: ومنزلة الحلقة أي نظام العزابة التي  
 أثبتتها المشايخ حين عدم أهل المذهب السلطان العادل وتبويضها  
 ونزلوها منزلة السلطان العادل في العدل سواء. وهذا تأكيد  
 على أن العزابة كنظام ديني واجتماعي له دور هام في دور  
 الكتمان إذ كان من مهام مجلس العزابة (الحلقة) تولية الأمراء  
 وعزلهم. ولكن التساؤل الذي يطرح نفسه هو كيف ذلك  
 والعزابة كنظام ديني واجتماعي لا يظهر إلا في مرحلة  
 الكتمان حيث لا تكون السلطة السياسية في يد الأباضية؟،  
 ويؤكد هذا الرأي قول أبي سليمان التلاتي من أعلام القرن

الخامس الهجري: نحن جماعة العزابة ليس بأيدينا ولا إلينا  
تولية الأمراء ولا عزلهم في هذا الزمان. كما يؤكد أبو عمار  
عبد الكافي حين يعتبر الحلقة في منزلة السلطان وليست هي  
السلطة.

٥. ضرورة الاعتماد على النفس في إطار مبدأ عام هو الانعزال  
(الانزواء) مع إبقاء العلاقات الأخوية بالمخالفين دون إثارة  
الفتن. ومن مظاهر الانغلاق والاعتماد على النفس في دور  
الكتمان الحرص على الابتعاد عن مجالس المخالفين وعدم  
دراسة مؤلفاتهم مخالفة للتأثر بهم أو الذوبان في مجتمعهم.  
ومن مظاهر الاعتماد على النفس أيضاً تفرغ علماء الأباضية  
في دور الكتمان للدراسة والتأليف والتنويع وكان يتم ذلك في  
المضاوير وبطون الأودية طلباً للعلم سرا وبذلك لا تنقطع  
الحركة العلمية في دور الكتمان.

٦. الحرص على إبقاء العلاقة الطيبة مع المخالفين ويقولون في  
ذلك: إن موقف الأباضية من المخالفين يتغير بتغير الظروف  
في مرحلة الكتمان. فإن العلاقة بين الأباضية وغيرهم قد  
تطورت نحو الأفضل والأحسن بعد صفاء الجو من غيوم  
النطاحن والصراع فحل الوفاق محل الخلاف مع الاحترام  
المبادل للأراء والأفكار.

## الفصل الرابع

### شروط الإمامة الأياضية

وضع الأياضية العديد من الشروط الواجب الالتزام بها عند اختيار الإمام العادل، وقد جمع هذه الشروط الإمام أبو إسحق الحضرمي "من أياضية القرن الخامس الهجري" وقسمها إلى:

- شروط جسمية: مثل السلامة والصحة والبلوغ والعقل، وسلامة النطق والفصاحة بالإضافة إلى سلامته من العمى والصمم.
- شروط نفسية: مثل الرضا والقناعة وحرية الاختيار عند العقد أو المباينة، فلا بد من الرضا والاختيار الحر دون قهر أو إجبار.
- شروط خلقية: مثل الاستقامة والجدة والأصالة، وعلى ذلك يشترط في الإمام العادل أن لا يكون قد أقيم عليه حد من قطع أو جلد، أما الجدة والأصالة فتتحقق عند التزام حملة العلم من أهل الدعوة فلا يعقدوا البيعة إلا لإمام واحد، وألا يكون المسلمون قد عقدوا لأحد من قبله إلا إذا كان بينهم بحر.
- شروط الشورى والاختيار: وفيها يشترط الأياضية عند عقد الولاية أن يتوفر عند ستة من أهل الولاية والعلم وأن يكونوا أحراراً بالغين عاقلين من أفضل المسلمين في العلم والورع في الدين، فهذه أدنى صور الشورى بين المسلمين.

ولأن شروط الاختيار للإمام غير شروط إعلان الإمامة وجوبها عند الأياضية، فقد تنبه إلى ذلك أيضاً الإمام أبو إسحق الحضرمي فقال: والذي يوجب الإمامة ثلاث خصال، أحدها قوة أهل الدعوة في مقابل أهل الباطل، ويطلق الأياضية على هذا الشرط الغلبة والتفوق. ثانيها: أن يكون أهل الدعوة أربعين رجلاً حراً بالغاً صحيحاً. وهذا شرط قيام إمامة الشراة. ثالثاً: أن يكون فيهم ستة

رجال فصاعداً من أهل العلم (حملة العلم والدعوة العالمين بأصول الدين والفتنة والعاملين به). فإذا اجتمعت لأهل الدعوة هذا الوصف وجب أن يعتقدوا الإمامة لأفضلهم في الدين والعلم والورع؛ وذلك لتوافر أهم الشروط لإعلان الإمامة والتي بها أصبحت على الوجوب فيعتقدونها لأفضلهم أو من يستحقها منهم.

ويلصل علماء الأباضية الشروط الواجب توافرها في الإمام وهي:

١. العلم: أي أن الإمام يجب أن يكون عالماً بأمور الدين والدنيا، ولذلك يطلق على الإمام لقب العالم الفقيه لأنه إمام الدين والمتولى لأمر جميع المسلمين. ويعلل ابن خلدون وجوب تحقق شرط العلم في الإمام بقوله: إن الخلافة هي في حمل الكلفة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الزاجعة إليهما، وهي خلافة لصاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به. واجمع بعض الشيعة على أن الإمام لا بد أن يكون من البارزين في العلم الباطن والظاهر وأن يفوق في علمه الحسن والحسين، وعقد الأباضية يجب أن يكون الإمام أفضل الأمة ديناً وخلقاً ويسمى الأباضية شرط العلم بشرط الأفضلية: أي أن يتولى الإمامة أفضل الأمة علماً وخلقاً، وهذا الشرط أثير تحت مسألة الأفضلية وهي أن يتولى رجل منصب الإمامة مع وجود من هو أعظم منه فإن الأباضية يجيزون ذلك خلافاً للإمامية من الشيعة، أما الأشاعرة فيقولون برأي الأباضية في ذلك.

ويقتر بعض الأباضية جواز إمامة المفضول أي أن يتولى الإمامة رغم وجود من هو أفضل منه، ويمكن الاستدلال على ذلك بما جاء في رسالة علماء إباضية المشرق إلى إباضية المغرب في عهد الإمام عبد الرحمن بن رستم جاء فيها: وأما ما ذكرتم من تولية رجل وفي جماعة المسلمين من هو أعظم منه فذلك جائز إذا كان الإمام المرشح مستكملًا لشروط الإمامة وكان من أهل الفضل والدين

<sup>١</sup> - أبو إسحاق الصنعوني: مقتصر الفصال منقطوع ص ١٠٠.

<sup>٢</sup> - ابن خلدون: كتاب الشروط في القصور ص ١٢٩.

والعدل والسياسة والمنزلة المرضية، فقد تولى أبو بكر وزيد بن ثابت أرضى منه، وعطى أقضى منه، ومعاذ بالحلل والحرام أعرف منه، وأبي يكتسب الله أقرأ منه. ومع هذا لم يكن أحد منهم أولى منه بالإمامة.

ويؤكد هذا الرأي الإمام القطب محمد أطفيش بقوله: إن ثبوت الإمامة لا يفيد التطلع بالأفضلية. أما موقف الشيعة فقد عارضوا ذلك وأصروا على أن الإمام عندهم هو الأفضل؛ لذلك منع الإمامية منهم إمامة المفضول مع وجود الفاضل لأنهم يرون ذلك فبيحا عقلا.

وحاول القطب محمد أطفيش حسم الخلاف في شروط الأفضلية بالنظر إلى ما يصلح أمر المسلمين بمن يصلح للإمامة فإن كان المفضول أقوم بها وأعرف بشأنها وأصلح لها من الفاضل ولي أمرها وإن تساوى في ذلك فالأرجح تولية الأفضل، فالمهم أن تتوفر في الإمام المزاج العامة المطلوبة للإمامة. وكان هذا هو الرد على بعض مشايخ الأباضية الذين اشترطوا أن يكون الإمام خير أهل عصره (الأفضل في العلم والورع والتقوى) إذ اعتبروا أن الأفضلية شرط لازم لتولي الإمامة عند الأباضية.

٢. القوة والكفاءة: اجتمع الرأي على وجوب توافر شرط القوة والكفاءة بمعنى السلامة الجسمية والعقلية بوصفها صفات لازمة لتحقيق وظيفة الإمامة، فالرياسة كما وصفها أبو المعالي الجويني في غيث الأمم بأنها زعامة علمية مهمتها رعاية الرعية وإقامة الحجة وكف الظلمات والانتصاف للمظلومين من الظالمين واستيفاء الحقوق من الممتنعين وإبناؤها على المستحقين.

وهذا الشرط قد جمعه الشيخ أبو اسحق الحضرمي الأباضي وقسمه إلى ستة شروط، وقال: يشترط عند بيعة الإمام العادل أن تتوفر فيه ستة شروط هي: سلامة الجسم من عصى أو صمم وأن يكون رجلا بليغا عاقلا فصيحاً بالعربية، وأن يكون من أهل العلم

والورع في الدين، ولا بد أن يعقد له من أهل الولاية سنة رجال أحرار بالبين عاقلين من أفضل المسلمين في العلم والورع في الدين، ولا بد أن يكون من أهل دعوة المسلمين (الأباضية)، وأن لا يكون المسلمون فقد عقدوا لأحد من قبله إلا إذا كان بينهم بحر. وتدعيما لشرط عدم التكرار كان الشرط الأساسي وهو ألا يعقد للإمام ولغيره في وقت واحد ولا يدرى أيهما عقد له قبل غيره وليس بينهما بحر، فليس لواحد منهما إمامة في هذه الحالة ويرجع الأمر شورى بين المسلمين، هذا إلى جانب الشرط الخلقى المتحقق في الورع والتقوى والاستقامة وألا يكون قد أقيم عليه حد من قطع أو جلد.

والقوة والكفاءة هنا تعني ضرورة أن يكون الإمام ذو دراية بالشؤون السياسية والحربية. ومن الملاحظ أن شرط القوة والكفاءة للإمام يشير إلى لزوم تكامل شخصية الإمام وقدراته الخاصة التي تعينه في تحقيق الرعاية والمسئولية وتولية الولاية والقضاة والعصا ومجالس الشورى والقائمين بالحسبة والجيش وتوفير الأمن والأمان لكافة رعيته وحفظ الحريات والدفاع عن الدولة ومنع العدوان بين الناس. كما يشير إلى سلامته العقلية والخلفية فيكون كامل الخلقة غير مصاب بعاهة ويجب أن يكون شجاعاً لا يهاب الموت أو القتل ولا يخاف من إقامة حدود الله. فكل ذلك يؤكد توافر شرط القوة والكفاءة في الإمام العادل.

٣. العدالة: وهي تحقيق المساواة بين الجميع وفق قواعد الشرع وأحكامه العادلة. وهذا الشرط في مقدمة الشروط العامة للإمامة الأباضية لأن غاية الإمامة هو تشكيل حكومة وفق مبادئ الشرع تحقق أهداف ومصالح العامة لا مصالح الفرد والطبقة في إطار قواعد وأحكام الشرع العادلة استجابة للأمر الإلهي: "الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر".<sup>١</sup> وذلك التزاماً بالمساواة والعدل بين الجميع لقوله تعالى: "لقد

أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط".<sup>١</sup> فذلك يدل على أن العدل شريعة الإسلام الذي ينظم المجتمع ويقيم ميلاذ المساواة ويضمن السعادة والرخاء للجميع.

ويرى الأباضية أن العدالة وتطبيقها هي العلة الأولى لتحقيق الإمامة وسبب ثبوتها وجوبها، فهم يؤكدون على أن نصب الإمام العادل للمسلمين فرض واجب كما قال الإمام السالمى: أن الإمامة فرض بالكتاب والسنة والإجماع والاستدلال، وأن من ينكر الإمامة فهو معطل لحدود الله ومضيع للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ولأهمية شرط العدالة لإقرار الإمامة الأباضية وتحقيق وجوبها، كانت هذه الشروط التي وضعها الأباضية لعزل الإمام العادل وقد حددها الشيخ أبو إسحق إبراهيم الحضرمي حين قال: أما الحاكم العادل فإنه لا يحق عزله إلا في ثمان خصال هي: أن يذهب بصره كله، أو أن يذهب سمعه كله، أو أن يصاب بخرس، أو أن يتغير عقله، أو أن يعمل كبيرة يوجب عليها حداً فينخلع ويقام إمام غيره فيقيم عليه الحد، أو أن يعمل ذنباً لا يجب عليه فيه حد فيستتاب، فإن تاب وإلا انخلع عن الولاية، أو أن ينتقل من مذهب المسلمين (أي الأباضية) إلى مذهب أهل الخلاف، أو أن يخلع نفسه من حكم المسلمين ورعاية مصالحهم.<sup>٢</sup>

ويشترط الأباضية أن تكون العدالة والرحمة صفات لازمة للإمام وعلّة استمراره وطاعته، إذ أن عدالته دليل على رحمته وبرعيته، ودليل التزامه بالأحكام الإلهية والتعاليم التي وردت في القرآن والحديث وأهلته لتحقيق الإمامة العادلة مثل قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى"<sup>٣</sup>، وقوله

<sup>١</sup> - الحدود: ٦٥

<sup>٢</sup> - سعد عثوري، وهرش خليل: علم والعلماء الإسلامية ط١٩٨٨، ص٩٠

<sup>٣</sup> - البقرة: ١٩٠



تعالى: "إن الله يامر بالعدل والاحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى"، وقوله تعالى: "لأولئك الذين آمنوا كونا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسهم أو الوالدين والأقربين، أن يكون غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا، وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون بصيرا".<sup>١</sup> كما جاء فى الحديث الكثير من التوجيهات الداعية لالتزام العدل والمساواة وعدم المحاباة خاصة فى عمل الأئمة والولاة منها قوله صلى الله عليه وسلم: "من ولى من أمر امتى شينا فأثر أحدا محاباة فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا".

٤. الهجرة والنصرة: ورغم ندرة هذا الشرط وصعوبة تحقيقه بعد عصر النبوة فإنه من عوامل التفاضل بين المسلمين وهى أمر مشروع حقا لما للمهاجرين من الفضلية السبق فى الإسلام ومناصرة الله ورسوله وما لهم من فضل الهجرة من ترك ديارهم وأوطانهم وأموالهم وأولادهم ابتغاء مرضاة الله، كما أن للأنصار فضل النصرة والإيواء لرسول الله وصحابته إخوانهم المهاجرين فعزروه ونصروه واتبعوا النور الذى أنزل معه دون أن يجنوا فى صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة.

وللأباضية فى هذا الشرط رأى مؤداه: أن ميزة الهجرة والنصرة بالمعنى الاصطلاحي والتاريخي فى تناقص منذ فتح مكة، إذ يفتح مكة انقلب باب الهجرة وانتهى أيضا معنى النصرة. فإذا بعدد المهاجرين منحصر فهم معروفون معدودون وكلما توفى واحد منهم انتقص عددهم، وكذلك الأنصار رضى الله عنهم فإذا لمنصب الخلافة والإمامة شاغر لا نجد له مهاجرا يشغله ولا أنصاريا يتولاه. ومع ذلك كانت الهجرة ملاذا ومجالا لتطبيق مبدأ الثقة والحماية والسرية والحفاظ على المذهب، عندما حرص الأباضية الأوائل للاجتماع

بالجبال والمناطق البعيدة عن عواصم الخلافة بعد المعارك أو بعد سقوط إمارة الظهور سواء في المغرب أو المشرق العربي.

٥. الاستطاعة والخيرية: وهذا الشرط يتطلب المعرفة الكافية والاطلاع والتضلع قدر الاستطاعة في الكتب والسنة مع الأسبقية إلى مصنف أولى النهي من أهل الحل والعقد، وفضل تقدم السن وما يترتب عليه من خبرة ومهارة بمقتضى التجربة. وهذا المبدأ السياسي هو الذي سارت عليه وقامت عليه الخلافة الرشيدة طيلة ثلاثين سنة بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم) وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: "الخلافة من بعدى ثلاثون سنة ثم تكون ملكاً عضوضاً".

٦. عدم الاستبداد بالرأى: وهذا الشرط يتطلب الرحمة والشورى والعدل كما تمثلت في صخر بن الخطاب (رضي الله عنه) وإمامته صلى الله عليه وسلم كما جاء في قوله تعالى: "لما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله"، وكما قال تعالى في عموم شأن المسلمين: "وأمرهم شورى بينهم".

٧. أن يكون الإمام قرشياً: وعن موقف الأباضية من شرط القرشية واختيار الإمام فقد عارض الأباضية والخوارج مبدأ قرشية الإمام وقالوا بعدم حصر الخلافة في قريش واحتجوا بجندال الصحابة بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) وقولهم (أي المهاجرين والأنصار) منا أمير ومنكم أمير، وأنه لو كان الأنصار يعرفون أن الإمامة والخلافة في قريش وحدها لما قالوا ذلك. والمعاصرون منهم يحتجون بالديمقراطية والشورى في الحكم الإسلامي، وأنه لو كانت الخلافة في أسرة أو طبقة لما كانت الخلافة الإسلامية ديمقراطية.

<sup>١</sup> - في صخر: ١٥٩

<sup>٢</sup> - في قريش: ٢٨

ورغم الإجماع الظاهري على هذا الشرط كمبدأ لتعيين الإمام فقد عارض أهل السنة كلا من الخوارج والأباضية وأبدوا موقف الشيعة الذين أصرروا على أن يكون الإمام من قریش وأن الإمامة ليست شوربة بل هي بالنص والتعيين وفقاً لما جاء به الكتاب والسنة، ويرى البعض أن شرط قرشية الإمام ليس على العموم لأن مصلحة الأمة يجب أن تكون شوربة استجابة للأمر الإلهي العام: "وشاورهم في الأمر"،<sup>٨</sup> وقوله تعالى: "وأمرهم شورى بينهم".<sup>٩</sup> مع ملاحظة أن الإمام المختار شورياً ليس مطلقاً في حكمه بل هو مقيد بأحكام الله وتلخيصها والتي تسمى بمقاصد الحكم وفي مقدمتها العدالة والمساواة والشورى والطاعة فيما أحب المؤمن وكره إلا أن يؤمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة.

ورغم الاتفاق العام بين الأباضية والخوارج في رفض مبدأ قرشية الإمام، فإن الأباضية يخالفون الخوارج في عدم وجوب نصب الإمام وفي شروط زكورية الإمام وجواز الخروج على الإمام الجائر. وفي هذا الإطار فقد يتميز الأباضية بتأويلاتهم ومنها حديث الأنعة من قریش.

٨. أن يكون منصب الإمام خالياً؛ إما بالعزل أو الوفاة. عندئذ يتعقد مجلس الشورى لاختيار من يقدمونه للمنصب الإمامة ليخلف الإمام السابق. وفي هذه الحالة لا يجوز للمجلس أن يختار إماماً إلا إذا تحققت وفاة الإمام السابق أو عزله لفساد سيرته. ومثالهم على ذلك عزل الإمام أبو بكر بن اقلح بن عبد الوهاب بن عبد الرحمن الرستمى من الولاية وانتمخ منها لفساد سيرته في الحكم قبائع المسلمون أخاه محمد أبو اليقظان للإمامة بين ٢٤١-٢٨١ هـ.

ومثالها أيضاً في المشرق تولية أبي حمزة المختار بن عوف للإمامة الأباضية في جنوب الجزيرة العربية وكذلك تولية الإمام أبي

<sup>٨</sup> - آل عمران : ١٥٩

<sup>٩</sup> - الشورى : ٢٨

الخطاب عبد الأعلى بن السمع للإمامة في طرابلس. وكذلك تولية عبد الرحمن بن رستم للإمامة في تاهرت، والمشهور عند الأباضية أن أهل الشورى الذين يتولون تعيين الإمام ومبايعته خمسة أوستة لأن الإمامة لا تصح إلا عن شورى وتراض من الخاصة وهم الحجة. فإذا وقع التراضي به من الخاصة فهو إمام، ثم تتم بيعته من بقية المسلمين برضاهم له وقبولهم لخلاقته.

٩. التقوى أي صدق الإيمان: وهي شرط عام في كل إمام لأنها ولادة حسن الخلق وصدق الإيمان وهي شرط هام لأن الفكر السياسي العام عند الأباضية ينطلق من العقيدة الدينية وتقوم الإمامة على تطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأن الإيمان قول وتصديق وعمل. ومن منطلق الإيمان والتقوى كانت الأفضلية في اختيار الإمام للأتقى والأصلح دون اعتبار للعرق والنسب.

وهذه التقوى عندهم تجمع الشروط العامة للإمام أو الخليفة وهي العلم والاجتهاد والذكاء والشجاعة والنزاهة والعدل والحرص على مصلحة الإسلام العامة. وشرط الإيمان والتقوى من الشروط الأساسية العامة لتولي منصب الإمامة وهو شرط يشير إلى ديمقراطية الحكم الإسلامي وأحقية كل مؤمن في تولي منصب الإمامة دون اعتبار للون والجنس. وشرط الإيمان عندهم يعني أن الإمام التقى لم يرتكب معصية ولا كبيرة لأن مرتكبها ليس بمؤمن ولا حظ في الكفر لمنصب الإمامة. وفي هذا الشرط أثار الأباضية السؤال التالي: ما السبيل إذا جهل المسلمون باطن الرجل وقد تقدم للإمامة وهو مرتكب كبيرة دون علم الناس به؟ وفي هذا يحمل القنطري محمد أطفوش المرشح للإمامة نفسه مسؤولة ذلك وقال: حرام على الإنسان أن يتولى الإمامة أو الإمارة أو نحو ذلك مع علمه بخيانة نفسه أو عزمه عليها.

<sup>٩</sup> - جون جهلان: الفكر السياسي... ص ١٨٧

١٠. القدرة على الاجتهاد والفتوى: أي أن الإمام يجب أن يكون عالماً فقيهاً مجتهداً في الأصول والفروع، ليقوم بأمر الدين والدنيا متمكناً من إقامة الحجة وإزالة الشبهة وتصحيح العقائد. ويؤكد الأبااضي على أن مضمون هذا الشرط يتضمن العلم بالأصول والفروع؛ لأن الاجتهاد أعم من العلم، وأن الإمام لا يبلغ درجة الاجتهاد إلا إذا كان عالماً بكافة الأمور والأحكام الدينية والدنيوية كذلك.

١١. فصاحة والبيان: وهو دليل تمكن العلم من الإمام، ولأن من كمال العلم أن يكون الإمام فصيحاً بالعربية. وهذا الشرط أضافه القطب محمد أطفيش ولم ينتبه إليه غيره من الباحثين في الفكر الأبااضي وخاصة السياسي. وعلة ذلك أن القطب أدرك أن العلم لا ينال بالبربرية (لغة الشمال الإفريقي) بالقدر الذي يناله بالعربية لغة القرآن والعلوم العقلية والنقلية.

١٢. أن يكون الإمام شجاعاً: ملماً بالحروب والثغور والجيش، ويسميه البعض بالشوكة أو النجدة في إشارة إلى القوة والاستعداد للحرب والاستظهار بالجنود من أجل قمع البغاة والطغاة ومجاهدة الكفر وأهله.

١٣. أن يكون الإمام سليماً جسماً وعقلاً: إذ لا بد أن يكون الإمام عاقلاً ذا بصيرة وفطنة ونكاء، وأن لا يكون أعشى ولا أصم ولا أخرس. سليم البدن، إذ أن أي نقص في الإمام من الناحية الجسمية يترتب عليه نقص في أداء مهامه.

١٤. أن يكون الإمام حراً بالغا: في إشارة إلى شرط النضوج الجسمي والعقلي، إذ لا يجب أن يكون الإمام صبياً؛ لأن البلوغ شرط ومناط التكليف العام في الإسلام، وأن يكون حراً إذ لا تتعد الإمامة للعبد الذي لا يملك أمره.

١٥. أن يكون الإمام رجلاً وليس امرأة: إذ لا تعقد الإمامة عند الإباضية لامرأة مهما أوتيت من كفاءة وتامل، وفي هذا يخالف الإباضية بعض فرق الخوارج التي أجازت إمارة المرأة، كفرقة الشيبية. وفي شرط الذكورة يحدد الإباضية علة اختيار الرجال دون النساء، كما يحددون العدد الذي يناسب نوع الإمامة ومتطلبات كل مرحلة، فعند الرجال عندهم يتوقف على نوع الإمامة، هل هي إمارة الظهور أم إمارة الدفاع. فإمارة الدفاع تشترط ستة رجال من أئمة العلم والدين، أما إمارة الظهور فيجب أن يكون عدد المسلمين كضعف عدد عنوهم في جميع ما يحتاجون إليه استناداً للنص الصريح في قوله تعالى: "الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً، فإن يكن منكم مئة صابرة يغلبوا مئتين وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين".<sup>٦</sup> كما يحدد الشيخ محمد أطفيش علة اختيار الرجال لمتطلبات القوة والدفاع وتوفر السلاح والكراع والعلم والمال، ويعتبر ذلك هو حد الكفاية الذي يضمن النجاح والاستمرار.

١٦. التواضع: أي أن يكون الإمام سمحاً متحاوراً ومتشاوراً مع أهل الرأي والعدل عفيفاً عن الطمع رحيماً مصلحاً بين الناس ذا هيبة بين قومه مع وجوب ملاحظة أنه لا ينبغي أن يتفاضل الناس معه إلا بقدر فضلهم في العلم والخلق. فبذلك يكسب ود الرعية ويحظى بالتأييد. فإذا رضى الناس بالإمام كان موضع ثقته ومحبتهم فيسهل له القيادة وتبدير شئونهم.

ويلتزم الإباضية تعاون هذه الشروط واجتماعها وعدم الانفصال بينها وهو ما يصفه الشيخ أبو الحسن العملي بقوله: يجب أن يكون الإمام خير أهل عصره، ويكون أقوى طبائع عقله ثم يصل قوة عقله بشدة الفحص وكثرة سماعه بحسن العادة، فإذا جمع إلى عقله علماً وإلى علمه حزمًا وإلى حزمه عزماً فذلك الذي يعد لعز

<sup>٦</sup> - الأمل: ٦٦.

<sup>٧</sup> - محمد أطفيش: تروح عظمة التوحيد، ص ١٢٦.

الكراع: التجهيزات والموارد وكل ما يحتاجه المطارب.

الدولة ونكابة العدو ويقوى على إقامة الحق ويكون عدلاً مرضياً، فالعدل والحزم من تمام الخلق كما أن العلم يزيد العالم تواضعاً وعزاً. ثم يشير أحد الأباضية المعاصرين إلى هذه الشروط وتكملها في ضرورة توافر شروط الكفاءة والتأهل بالرسومخ في علم القرآن والسنة مع فم الهجرة وكبر السن ووفرة التجربة دون اعتبار للحسب والنسب ولا للعرق والجنس.<sup>١</sup>

١٧. جواز تعدد الأئمة في وقت واحد: لا يشترط الأباضية أن يكون الإمام واحداً بل يمكن وجود أكثر من إمام في نفس الوقت وفي نفس الزمان وفي أماكن متقاربة أو متباعدة. ودليلهم على ذلك كثرة أئمة العلم وانتشار المذهب شرقاً وغرباً وحاجة البلاد والأصهار إلى إمام لهم يقيم الحدود بينهم ويرشدهم إلى الطريق. وانطلاقاً من مدى الحاجة إلى الإمام ووجوب الإمامة شرعاً وعقلاً كان الخلاف بين الفرق حول مدى جواز تعدد الأئمة ويعارضهم الآخرون بالقول بعدم جواز التعدد لأن الإمام يجب أن يكون واحداً، مثل النبي (صلى الله عليه وسلم) أو أبي بكر وعمر وسائر الخلفاء.

والقائلون بجواز التعدد في الأئمة يستدلون بتراض على حرضي الله عنه ومعاوية سنة أربعين هجرية على انقسام الشام والعراق، وأن معاوية قد كتب لعلى بن أبي طالب قائلاً: أما إذا شئت فلك العراق ولي الشام وتكف السيف عن هذه الأمة ولا تهرق دماء المسلمين.<sup>٢</sup> وذهبت فرقة الكرامية من الخوارج (أتباع محمد بن كرام السجستاني، ٢٥٦هـ) إلى جواز وجود إمامين أو أكثر في وقت واحد لأن علياً ومعاوية كانا إمامين. ويعارض هذا الرأي أصحاب وحدة الإمام انطلاقاً من حديث عمر رضي الله عنه: إن الله واحد والإسلام واحد ولا يستقيم وسيفان في عهد واحد يعنى إمامين في وقت واحد.

<sup>١</sup> - محمد التوفيق بلعاج : الاجتهاد في المذهب الأباضي، ص ٢٤٥  
<sup>٢</sup> - الطبري : تاريخ الأمم والملوك، مطبعة المصنعة، القاهرة ١٣٥٥هـ، ج ٤، ص ١١٠

ويحاول الأباضية الجمع بين الآراء المتعارضة وتفسير علة كل رأى وذلك من خلال تحديد شروط الإمامة ومدى الحاجة إلى الإمام أصلاً، وترى أنه لا يجوز لشخصين أن يكونا إمامين في آن واحد وفي بلد واحد، وبالتالي إن جواز وجود إمامين يتطلب بعد المكان، ويشترط الأباضية لذلك بعد المدى (أي المسافة) وتخلل بين الإمامين شسوع النوى (أي بحر).

ووصف الشيخ أحمد بن حمد الخليلي مفتي عام سلطنة عمان موقف السالمي من الإمامة وشروط التمسك بواحدية الإمام بقوله: ما تعانيه الأمة من الاختلاف وكثرة الاضطراب وتباين الاتجاهات بوصفه واقع يغذيه الغرب المستعمر الذي يحرص على تقسيم بلادنا وتشثيت وحدتها وتمزيق ترابطها. فكان اهتمام السالمي بوضع الحلول ليخرج الأمة من هذا كله عند رده على سليمان بن عبد الله الباروني في كيفية تحقيق وحدة الأمة الإسلامية والقضاء على ما بينها من تباين وفرقة. فقال الشيخ السالمي: قد نظرنا في الجامعة الإسلامية فإذا فيها كشف الغطاء عن حقيقة الواقع نعم، نوافق على أن منشأ التشخت هو اختلاف المذاهب وتشعب الآراء وهو السبب الأعظم في افتراق الأمة، وأن للتفرق أسباب أخرى منها التحاسد والتباغض والتكالب على الحظوظ العاجلة، ومنها طلب الرئاسة والاستبداد بالأمر.

وهذا هو السبب الذي نشأ عنه افتراق الصحابة في أول الأمر في أيام علي ومعاوية. ثم نشأ عنه الاختلاف في المذاهب، وأن جمع الأمة بعد تشعب الخلاف ممكن عقلاً مستحيل عادة. وإذا أراد الله أمراً كان؛ كما في قوله تعالى: "لوانفقت ما في الأرض جميعاً ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم إنه عزيز حكيم".<sup>١</sup> والساعي في الجمع بين الأمة ومذاهبها مصلح لا محالة وأقرب الطرق له أن يدعو



الناس إلى ترك الألقاب المذهبية ويحثهم على التمسك بالإسلام لقوله تعالى: "إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ".<sup>١</sup>

فإذا استجاب الناس إلى هذه الفصلة العظيمة ذهب عنهم العصبية المذهبية فيبقى المرء يلتزم الحق لنفسه ويكون الحق أولاً عند أحاد من الرجال ثم يظهر نفوسهم شيئاً فشيئاً فيصير الناس أخواناً، ومن ضلّ فلنما يضل على نفسه، ولو استجاب الملوك والأمراء إلى ذلك لأسرع في الناس قبوله وكفيتهم مؤنة الغرم وإن تعذر هذا من الملوك فالأمر عسر والمفرم ثقيل، وأوفق البلاد لهذه الدعوة مهبط الوحي ومرتد الملائكة ومقصد الخاص والعام، حرم الله الأمن؛ لأنه مرجع الكل وليس لنا مذهب إلا الإسلام، ولم يشرع لنا دين أباض مذهباً وإنما نسبنا إليه لضرورة التمييز حين ذهب كل فريق إلى طريقه أما الدين فهو عندنا لم يتغير والحمد لله كما أن الخشية من تعدد الأنفة مثل تعدد المذاهب يؤدي إلى الخلاف والاختلاف والصراع والافتتال وهذا الافتراق يحذر منه الأباضية المعاصرون المحدثون ومنهم الإمام السالمي.<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> - آل عمران : ٦٩

<sup>٢</sup> - السالمي: مشرق نور العقول، ج١، ص ٢٢

## المبحث الثاني

### التقية في الفكر الأباضي

الفصل الأول: التقية الدينية عند الأباضية

الفصل الثاني: التقية الأباضية والمذاهب الكلامية

## الفصل الأول

### التقية الدينية عند الإباضية

#### أولاً: التقية وأنواعها

التقية في اللغة اسم مشتق من الحماية والدفاع والانتقاء والمستر سواء كان قولاً أو فعلاً، وهو المستكره عليه وقيل معناها التراجع والإخفاء بمعنى الكتمان وإظهار المرء غير ما يبطن.

وفي الاصطلاح الشرعي تعني الحماية والحفظ لأصول الدين وأحكامه بحفظ النفس. والتقية عند الإباضية تعني الحماية والكتمان والإمعان في الإخفاء والسرية، وهي تقع عند الخوف من عدو قاهر مثل جبروت فرعون وملاؤه وطفهائهم ويطبقهم بموسى ومن معه، ومثاله من كان مؤمناً به ولم يعلن إيمانه، فإذا برجل من آل فرعون يكتم إيمانه بموسى وما جاء به من البينات، فهذا الكتمان تقية من الخوف وحرصاً على النفس وفيه ذكر القرآن الكريم قوله تعالى: "وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم، وإن يك كاذباً فعليه كذبه وإن يك صادقاً نصيبكم بعض الذي يعدكم". وقد عالجها الإباضية في باب أركان الدين تحت عنوان حد المعكره على فعل بقام عليه الحد كما فعل الإمام السالمى في مشارق أنوار العقول.

ويمكن الاستدلال على معنى التقية بما ذكره العلقمى ونقله الإمام السالمى في المشارق فقال: وحد الإكراه أن يهدد قاهر على

<sup>١</sup> - شارح: ٢٨.

<sup>٢</sup> - الإمام السالمى (ابو محمد جواد الله محمد السالمى) : مشارق أنوار العقول وتكميل وتعليل لمعاني المعنى الشيخ أحمد بن حمد الحائلي، مطبعة عمان، ط٢، ١٣٩٨-١٣٩٩ هـ في التقية ج١، ص١٥٩-١٥٩، ج٢، ص٢٩٦.

الإكراه بما جُل من أنواع العقوبات يؤثر العاقل لأجله الإقدام على ما أكره عليه وقد غلب على ظنه أنه يفعل به ما هدد به إن امتنع عما أكرهه عليه وعجز عن الهرب والمقاومة والاستغاثة وغيرها من أنواع النفع، ويختلف الإكراه باختلاف الأشخاص والأسباب المكره عليها، ونوع الفعل المكره عليه وهو ما سوف يتضح عند استعراض أقسام وأنواع التقية.

والإثبات للقول بجواز التقية من خلال معناها العام وهو الحماية والحفظ فالأباضية يستشهدون على موافق الإكراه والضغط بما وقع للمسلمين الأوائل وما قاله مجاهد: أن أول من أظهر الإسلام سبعة هم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأبو بكر وخباب وصهيب وبلال وعمار وسمية. أما الرسول فحماء أبو طالب، وأما أبو بكر فحماء قومه، وأخذ الآخرون وألبسوا دروع الحديد ثم جلسوا في الشمس فبلغ منهم الجهد بحر الحديد والشمس وأتاهم أبو جهل يشتمهم ويوبخهم وطعن سمية بالحربة وجعلوا يعذبون بلال وهو يقول أحد أحد حتى ملوا فكتفوه وجعلوا في عنقه حبلاً من ليف ورفعوه إلى صبيبانهم يلعبون به حتى ملوه فتركوه. قال عمار: كنا تكلم بالذي أرادوا غير بلال فهانت عليه نفسه فتركوه. وقال خباب: لقد أوقدوا لي نارا ما أطفأها إلا ذلك ظهري.

والنتيجة بحسب أنواعها تنقسم إلى نوعين إما باعتبار ذاتها ونوع الفعل المكره عليه، أو باعتبار حكم الشارع فيها. أما تنويعها باعتبار ذاتها فلأن من الأفعال ما يقبل الإكراه عليه، كالقتل والنكاح بكلمة الكفر ومنه ما لا يقبل الإكراه عليه كالزنا لأن الإكراه يوجب الخوف الشديد. وأما تنويعها وتقسيمها بحكم الشارع فيها فلها أنواع ثلاثة هي:

١. النوع الأول هو المباح ومثاله إذا أكره أحد على التلطف بكلمة الكفر فيها هنا بباح له، ولكنه لا يجب لوجوه: أحدها أن بلالا صبر على العذاب وكان يقول أحد أحد، ولم يقل رسول الله (صلى

الله عليه وسلم) له بنفس ما صنعت بل عظمه عليه، فدل ذلك على أنه لا يجب التلفظ أو التكلم بكلمة الكفر، ومثال آخر على إباحة التقية شرعاً: ما روى عن مسيلة الكذاب حين أخذ رجلين فقال لأحدهما ما تقول في محمد فقال: رسول الله، فقال: وما تقول فيّ قال: أنت أيضاً. فخلاه أي أخلّى سبيله وتركه، وقال للآخر ما تقول في محمد، قال: رسول الله، قال: وما تقول فيّ قال: أنا أصم فأعاد عليه ثلاثة فأعاد جوابه فقتله. فبلغ ذلك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال: أما الأول فقد أخذ برخصة الله (أي قوله تعالى: "إلا أن تلقوا منهم قتلة") وأما الثاني فقد صدع بالحق فهيننا له.

ويعلق الإمام السالمى على جواز التقية شرعاً وإباحتها عند حد الإكراه والخوف من القتل بقوله: إن الاستدلال بهذا الخبر يدل على جواز التقية من وجوه منها: إنه سمي التلفظ بكلمة الكفر رخصة، والثاني: أنه عظم حل من أمسك عنه حتى قتل، وثالثهما: أن بذل النفس في تقرير الحق أشق فوجب أن يكون أكثر ثواباً لقوله عليه الصلاة والسلام: أفضل العبادات أحمرها أي أشقها وأقواها، ورابع هذه الوجوه: أن الذي أمسك عن كلمة الكفر طهر قلبه ولسانه عن الكفر، وأما الذي تلفظ بها فهب أن قلبه طاهر عنه إلا أن لسانه في الظاهر قد تلطخ بتلك الكلمة الخبيثة فوجب أن يكون حال الأول أفضل والله أعلم.

٢. النوع الثاني: ومثاله التقية في الفعل خاصة في المحرم فعله، وذلك إذا أكرهه إنسان على قتل إنسان آخر، أو على قطع عضو من أعضائه، فما هنا يبقى الفعل على الحرمة الأصلية. فتكون التقية هنا غير جائزة، وقد اختلف في القول: هل يسقط القصاص عن المكره أم لا؟

٣. النوع الثالث: عندما تكون التقية هي الواجب فعله، وقال بهذا النوع الفخر الرازي وابن بركة العماني من أنه يجب فعل ما أكره عليه إذا كان الفعل المكره عليه مما يباح عند الضرورة ومثاله

إذا أكرهه على شرب الخمر وأكل الخنزير وأكل الميتة. فإذا أكرهه عليه بالسيف فما هنا يجب الأكل، وذلك لأن صون الروح عن الفوات (القتل) واجب ولا سبيل إليه في هذه الصورة إلا بهذا الأكل وليس في هذا الأكل ضرر على حيوان ولا فيه إهانة لحق الله سبحانه وتعالى فوجب أم يجب أي أن يمارس التقية لقوله تعالى: "ولا تلتقوا بأيديكم إلى التهلكة".<sup>١</sup>

والجواب الذي قال به الفخر الرازي وابن بركة العماني لا يوجب السالمى وذلك لتمييزه بين التقية بالقول والتقية في الفعل إلى جانب تفضيله القول بالإباحة عن الوجوب، وفي هذا يقول: وذهب آخرون إلى إباحة التقية وعدم وجوبها وهو الصحيح لما تقدم من الأدلة على إباحة التقية بكلمة الكفر وعدم وجوبها هنالك، فإنه متى لم تجب التقية بالقول فمن الأولى أن لا تجب بالفعل، وليس هنا بقاء بالنفس إلى التهلكة حتى تجب، فإنه وإن وجب إحياؤها "أي إحياء النفس والمحافظة عليها" بهذه الأمور فيما إذا اضطُر إليها من غير إكراه كما إذا اضطُره الجوع فلا يقاس عليه ما هنا كيف يقاس، وهو لا يصدق عليه في هذا الموضع إنه قاتل نفسه، وإنما يقال إنه قاتل بخلاف ما إذا اضطُره الجوع إلى ذلك.

والحال أن الله قد أباحه له فإنه إذا أمسك عنه حينئذ حتى مات صح أن يقال إنه قتل نفسه فيدخل فعله تحت قوله تعالى: "ولا تقتلوا أنفسكم".<sup>٢</sup> وفي السنة النبوية وفي آثار الصلحاء من هذه الأمة وغيرها ما يدل على عدم وجوب ذلك، أي أن القول بالإباحة في هذا النوع أفضل من القول بالوجوب.<sup>٣</sup>

<sup>١</sup> - فقرة: ١٩٥

<sup>٢</sup> - قصاص: ٢٩

<sup>٣</sup> - القامح: مشارق نور القول السبعة الأصلية، ص ١٥٣-١٥٤، وفي النسخة المطبوعة ١٩٨٧، ص ١٥٤.

١٠١٠-١٠١١

## ثانياً: التقية بين الواجب والجائز والمستحيل

لم يوافق الأباضية رأي الخوارج القائل باستحالة التقية بإطلاق لأنها علامة على ضعف الإيمان في القلب، وفي نفس الوقت لم يوافقوا رأي الشيعة وأهل السنة القائل بوجوب التقية لأنها أصل من أصول الدين واجبة الاعتقاد والتطبيق في جميع الأحوال، وأجمع جمهور الأباضية على القول بجواز التقية لأنه الرأي المناسب لحقيقة الإيمان الجامعة بين الإقرار باللسان والعقد بالجنان والعمل بالأركان.

ولأن التقية عند الأباضية أحد الوسائل الفاعلة لتحقيق الإمامة عبر مسائل الدين الأربعة التي هي مراحل الإمامة فقد لازمت التقية الإمامة عندهم، فكانت واجبة في إمامة الكتمان، وكانت جائزة في إمامة النفاخ والشراف وكانت مستحيلة في إمامة الظهور.

ولقد تنبه الأباضية إلى ضرورة التمييز بين التقية في القول والتقية في الفعل، ومن ثم قالوا بجوازها في القول واستحالتها في الفعل وهو ما قال به السلمي في أرجوزته فقال:

أجز تقية بقول إن خلص من نيل ضر من به القول يخص  
وأمنعها في إتلاف نفس إن جنى والخوف في إتلاف مال ضمنا

فثبت الأول يشير إلى مواطن جواز التقية وفيه يقول: اعلم أن التقية وهي الفعل المكروه عليه (على أدائه) إما أن يكون قولاً أو فعلاً غير القول (أي غير حقيقته المرادة منه) فإن كان قولاً فقد أباحته التقية به إلا إذا جاز ضرراً بإتسان أو أتلف نفسه، أما إذا أتلف مالا لغيره ففيه خلاف يأتي.

ومثال التقية بالقول إذا لم يكن في القول ضرر على أحد هي كإجراء كلمة الكفر على اللسان والقلب مطمئن بالإيمان، وكولاية المبطل وعداوة المحق باللسان إذا كان القلب مضمراً خلاف ذلك، وكالحق والطلاق، وهل يثبت الطلاق بذلك القول الناشئ عن

الإكراه، وفيه قولان ، ومثاله إذا كان في القول ضرر على أحد كما إذا كان في القول دلالة على إنسان أريد ظلمه بنحو جرح أو قتل أو نحو ذلك، فإن هذا لا يحل لأحد لأنه إنما اتقى غيره عن نفسه وليست نفسه أولى بالبقاء من نفس غيره، ومثاله إذا أتلّف مالا كما إذا دلهم على مال غيره وخاف أنه إن لم يلهم عليه قتل أو نحو ذلك وإن دلهم على المال أتلّفوه.

وفي هذا المعنى جاء الشطر الثاني من البيت:  
 "أجز تقية بقول إن خلص ، من نيل ضر من به القول بخص" فقوله:  
 إن خلص من نيل ضر أي جواز التقية بالقول مشروط فقوله: أن يخلص القول من إصابة ضرر بالغير أي لمن فيه القول وقوله: من به القول بخص أي يقصد على الخصوص. أما البيت الثاني ففيه إشارة إلى الاختلاف حول جواز التقية بالقول، لأن هذا القول يستتبعه صلل أو ضرر كتلاف المال ونحوه، ولهذا يأتي الرأي الراجح في عدم جواز التقية في حال التهديد بالقتل وعند المحافظة على النفس وحياة الغير. فجاء البيت الثاني معبراً عن ذلك فيقول:

وامنعها في اتلاف نفس إن جنى والخلف في اتلاف مال ضمعنا  
 وامنعها: أي التقية في اتلاف نفس. إن جنى: أي امنع التقية بالقول إن جنى القول اتلاف نفس. وقوله: والخلف في اتلاف مال ضمعنا أي والخلف واقع في التقية بالقول إذا جنى القول اتلاف مال للغير اعتقد المكروه ضمائه، والصحيح كما يقول السالمى إن ذلك جائز.

ويجمع الأباضية على القول بعدم جواز التقية في الفعل ويؤكد هذا الرأي قول السالمى في أرجوزته:

ولم تجز تقية بالفعل كالحرق والغرق ومثل القتل  
 لكن جواز ما أبيح في الضرر كالأكل للميتة والدم اشتهر

فقوله: ولم تجز تقية بالفعل، أي إذا كان الفعل المكروه عليه غير القول بقرينة ما تبرره، فاعلم أن الفعل إذا لم يكن قولاً، فإما أن يكون من الأفعال التي أباحها الله للمضطر كالأكل للميتة وأكل لحم الخنزير وأكل



لنعم ونحو ذلك، وإما أن تكون من الأفعال التي لم يبيحها الله للمضطّر كحرق النفس وغرقها والقتل بغير الحق ونحو ذلك، فإن كان من الأفعال التي أباحها الله للمضطّر فقد اختلف في جواز التقيّة بها على ثلاثة أقوال: الأول الوجوب، والثاني الإباحة، والقول الثالث الحظر (المستحيل). واستدل القائلون بالحظر أي الاستحالة بقصر إباحة هذه الأشياء على المضطّر بالجوع، فإن النص إنما أباحها في ذلك المحل لا مطلقاً، والقائلون بإباحتها أي جوازها لم يعتبروا المعتد وإن كان الفعل من غير المباح للمضطّر فلا يجوز في التقيّة قولاً واحداً، أي أن هناك إجماعاً على القول باستحالة التقيّة في الفعل إلا إذا كان هناك استكراه أو تهديد بقتل النفس وإزهاق الروح وفيه قال المصنف كالحرق والقتل وكالغرق وهو إزهاق روح إنسان، ولهذا جاز الأباضية استخدام التقيّة عند التهديد بالقتل ومثاله: حكم المكروه على فعل يقوم عليه الحد، واستدلوا على ذلك بالحديث النبوي: "انزلوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن وجدتم للمسلم مخرجاً فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة".<sup>١</sup> وفي حديث آخر قال صلى الله عليه وسلم: "انزلوا الحدود بالشبهات وأقبلوا الكرام عثراتهم إلا في حد من حدود الله".<sup>٢</sup> وفيه قالوا: إن القتل ليس بحد وإنما هو حق لولي المقتول بدليل جواز العفو عن القاتل وشأن الحدود أنه لا يجوز العفو عنها.

وبالرغم من قول الأباضية بكراهة التقيّة وقت إمارة الظهور فإنهم لم يوافقوا الخوارج القول باستحالة التقيّة لأنها الضعف الذي يوهن القلب ويضعف الإيمان، وأنه لا بد من تطبيق محتوى القلب ومنطوق اللسان مع سلوك الجوارح. ورد الأباضية على الخوارج بالعديد من الحجج لإثبات القول بجواز التقيّة، وأن ذلك لا يخرج المرء عن دائرة الإيمان فقالوا: من اعتقد الحق بقلبه وتلفظ به بلسانه وعمل بمقتضاه بجوارحه فهو مؤمن مسلم، ومن اعتقد الحق بقلبه ولم يتلفظ به بلسانه من دون عذر مانع يمنعه من ذلك قهراً أو جبراً أو

<sup>١</sup> - رواد الترمذي في كتاب الحدود رقم ١١٦٢١ عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها.  
<sup>٢</sup> - رواد ابن ماجة في كتاب الحدود رقم ٦٥١٥ عن سعد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ظلماً فليس بزمان ولا مسلم ولو عمل أعمالاً صالحة في نظر الناس  
مثل أبي طالب مع ابن أخيه.

ومن أضمر في قلبه الكفر وأظهر بلسانه كلمة التوحيد  
وجوارحه أعمال المؤمنين في سلوكه معهم ليس بمؤمن ولكن  
خاضع جبان مستكين وهو عين التناق. ومن أضمر في قلبه الإيمان  
ولم يتلفظ بلسانه خوفاً وحذراً من بطش الطغاة به أو تلفظ بكلمة الكفر  
وقلبه مطمئن بالإيمان وجوارحه تترجم بسلوكها عما في قلبه فهذا  
مؤمن مسلم، مثل مؤمن آل فرعون ومثل عمار بن ياسر رضي الله  
عنهما، والذي أنزل الله تعالى فيه قرآناً: "من كفر بالله من بعد إيمانه  
إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان، ولكن من شرح بالكفر صدراً  
فعليه غضب من الله".<sup>١</sup> ومن أضمر الكفر والباطل وتلفظ به  
صرخة بلسان فصيح ودعا إليه وكانت أفعاله مترجمة ومعربة عما  
في نفسه من خبث وظلم فذلك كافر مشرك.

ويجمع الأباضية على أن كراهية التقية في وقت الظهور من  
الواجبات لأن الظهور هو الأصل المأمور به والذي يجب أن يكون  
عليه المسلمون وقد وردت الأحاديث في العفو عند الاستكراه أي عند  
التهديد والخوف الشديد منها قوله صلى الله عليه وسلم: "إن الله تعالى  
قد تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه". وأن  
الأحاديث دالة على عفو الله والتجاوز منه لأربعة أمور هي الخطأ  
والنسيان والاستكراه وحديث النفس، وهذه المعاني يؤكدنا قول  
المعالي في المشارق: أن التقية اسم للفعل الذي يفتى به عن النفس  
سواء كان قولاً أو غير قول وهو المستكره عليه، وحذ الإكراه أن يهدد  
قائد على الإكراه بعاجل من أنواع العقوبات يؤثر العاقل لأجله  
الإقدام على ما أكره عليه؛ لأنه عجز عن الهرب والمقاومة  
والاستغاثة وغيرها من أنواع النفع.<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> - القول: ١٠٦.

<sup>٢</sup> - المعالي: مشارق الفوار القول: ٩٥، ص ٢٩٩، ٢٩٨.

## ثالثاً: العلاقة بين الإمامة والتقية

ظهر الارتباط الوثيق بين الإمامة والتقية في الفكر الأباضي واضحاً عند وضع حدود الإمامة وشروطها وأنواعها، لإثبات العلاقة بين الإمامة والتقية والإيمان من جهة، والسبل بمبادئ المذهب وأصوله من جهة ثانية. ولأن الارتباط بين الوسيلة والهدف ضرورة حتمية يتطلب لزوم ممارسة التقية كوسيلة لنجاح الإمامة في سائر المراحل والأنواع، ولأن الإمامة هي الغاية التي يسعى إلى تحقيقها رجال المذهب الأباضي عبر العديد من المراحل والاستعدادات التي يجب أن تمر عبر مرحلة الكتمان وعصا الكتمان السرية والتقية. هذا بالإضافة إلى الاعتقاد السائد لدى الأباضية بأن التقية الدينية أصل من أصول الإيمان وأن التقية من علامات صدق الإيمان وذلك لعلاقتها الوثيقة بالسلوك العملي، حتى أن البعض يربط بين التقوى والتقية ويقول: إن التقوى أعلى مراتب الإيمان والتقية دليله.

ورغم التوافق التام بين الأباضية والخوارج حول الإمامة وشروطها واعتمادها على الاختيار الحر والشورى، فإن آراء الأباضية والخوارج قد تعارضت تماماً حول مسألة التقية فقد رفض الخوارج مبدأ التقية الدينية في حين قال الأباضية بجواز التقية أحياناً ووجوبها عند الضرورة أو عند الدخول في إمامة الكتمان. وفي نفس الوقت توافقت آراء الأباضية في التقية مع آراء الشيعة خاصة وأن الشيعة اعتمدت كلا من الإمامة والتقية كأصل من أصول الإيمان والاعتقاد وهو ما عارضه الخوارج بشدة واعتبروه خروجاً عن مبادئ الدين وأصوله. حتى أن الخوارج اعتبروا التقية نوع من المخادعة والخوف وضعف الإيمان وأنها دلالة على التفاف وليست دلالة على صدق الإيمان وبالتالي فهي عند الخوارج من أشد أنواع الخيانة وعلامات ضعف الإيمان، والذي يؤكد الترابط الضروري بين الإمامة والتقية في الفكر الأباضي أن التقية ملازمة للإمامة في جميع مراحلها الأربعة المعروفة وهي الظهور والشراء والدفاع والكتمان.

ويميز الدكتور فرحات الجعبري وهو من أبرز مفكرى الأباضية فى العصر الحديث بين التقية الدينية والتقبة السياسية المتعلقة بالإمامة فى مرحلتى الشراء والدفاع، مؤكداً أن ممارسة الكتمان السياسى (التقية السياسية) لا يعنى الجمود الحركى والتقافى، بل على العكس فإن النضج الفكرى للحركة الأباضية لم يتكامل إلا فى هذه المرحلة يعنى مرحلة التقية أو الكتمان، والدليل على ذلك أن نظام الكتمان ساهم فى تحقيق الحماية والحفظ للأباضية من الضربات العسكرية خاصة فى البصرة أو المشرق العربى عموماً مع الاعتراف بأن الأباضية لم تسلم من هذه الضربات خاصة فى الشمال الإفريقى، فمثل هذه الضربات كان لها بعيد الأثر فى تقليص مواطن الأباضية وعددهم فى بلاد المغرب العربى خاصة فى جبل نفوسة بليبيا وجزيرة جربة فى تونس، وبوادي ميزاب ووارجلان بالجزائر.

ويمكن التأكد من العلاقة الوثيقة بين الإمامة والتقبة عند استعراض دور المدرسة الأباضية السياسى، منذ نشأة الأباضية كمذهب وحركة سياسية فكان للتقية دور بارز فى المحافظة على الأباضية فى صورة مبدأ الكتمان (ما يسمى بكتمان سر الخروج)، فالأباضية بوصفها جزء ينتمى إلى المحكمة كان لهم دورهم فى مناصرة حركة عبد الله بن الزبير ضد الحكم الأموى عام ٦٣ هـ حين أعلن الإمامين جابر بن زيد وعبد الله بن أباض رفضهما لموقف المحكمة، ورفضهما لأراء ومواقف نافع بن الأزرق ٦٥ هـ وكانت هذه المواقف وراء اجتماع صومعة جامع البصرة حيث تم الانفصال أو الاستقلال عام ٦٤ هـ عن جيش الإمام على رضى الله عنه، ورفض موقف الخوارج بزعامة ابن الأزرق.<sup>١</sup>

<sup>١</sup> - فرحات الجعبري: دور المدرسة الأباضية ص ٩٧، وفرحات الجعبري: أبعاد الحضارة العلمية الأباضية، ص ٢٧

<sup>٢</sup> - الورائى: كتاب الجواهر ص ٥٥، أبو حفص عمرو بن جميع: كتاب التوحيد ص ٢٩، ٢٨

ومن هذا التاريخ انطلقت المدرسة الأباضية في بناء كتاباتها متبعة مسلكاً من مسالك الدين ألا وهو مسلك الكتمان أو التقية، الذي يقوم على إقامة الحفلات العلمية السرية التي ترمي إلى تكوين الدعاة الذين سيقومون أركان الإمامة التي تسمى إمامة الظهور. ويجمع الأباضية على أن التقية واجبة في إمامة الكتمان والدفاع وبأنها مكروهة في وقت إمامة الظهور، أي حين يكون المجتمع المسلم ظاهر على أعدائه، حر في أراضيه، مستقل بأحكامه، عامل بكتائب الله وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، منفذ لأحكام الدين وغير خاضع لأجنبي بوجه من الوجوه، وهذه هي حالة القوة والعزة والكرامة والظهور.

ومثال إمامة الظهور التي تكره فيها التقية كزمن أبي بكر وعمر، وإمامة الظهور الأولى والثانية في عسان وحضرموت، وإمامة الظهور في زمن الدولة الرسمية ببلاد المغرب العربي وكما تكره التقية في زمن إمامة الظهور تكره في زمن إمامة الدفاع كوقت الإمام عبد الله بن وهب الراسبي. وعلة كراهية التقية في وقت الظهور عندهم الحاجة إلى إظهار القوة والوقوف في وجه الدولة الباغية بأمرونها بالمعروف ونهونها عن المنكر ويلزمونها أن تسلك طريق الصواب، فهذا الموقف لا يحتاج إلى التقية بل يحتاج إلى إظهار القوة والتزام الحق والصواب. كما أجمع الأباضية على أن التقية هي الوسيلة الرئيسية للحفاظ على استمرار الإمامة الأباضية الكبرى وسائر أنواع الإمامة في مراحلها المختلفة، بالإضافة إلى أهميتها في الحفاظ على قواعد المذهب واستمراريته.

وهناك رأي يرى أن التقية كمبدأ عام عند الأباضية وأصل من أصولهم هو بمثابة الأصل الخامس عند المعتزلة وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مما يعكس البعد السياسي لمعتقد التقية أنه مرتبط بأصل الجهاد وبناء الأمة وإصلاحها وهو كالأمر بالمعروف يعتبر من مسالك الدين ووسيلة هامة لإزالة الظلم والحرمان السياسي عن المجتمع الإسلامي.

ومن الثابت عند الأباضية تلازم التقية مع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لأن كلاهما صورة من صور الجهاد والثورة ومرحلة لازمة لتحقيق الإمامة ووجود دولة بالمعنى السياسي تطبق فيها الحدود وتحارب المرتدين والكافرين وتحكم بكتاب الله ورسوله؛ ولذلك عد الأباضية التقية أحد مراحل التطور الاجتماعي والسياسي المرتبطة بالدين وأنها لازمة لمساكك الدين وخاصة في مرحلة الكتمان حيث تمارس التقية على الوجوب أما في باقي المراحل أو المساكك فهي مكروهة أو جائزة مع الإقرار بأن التقية في صورة الكتمان والسرية ليست صورة من صور الزهد والابتعاد عن المشاركة المجتمعية بل على العكس فهي صورة من صور الجهاد والاستعداد لأنها وسيلة لنشر الدعوة وإرشاد الناس إلى الحق والخير العلم سراً، والدعوة إلى تهذيب النفوس والتمسك بالفضائل مع الحرص على تربية النشئ ونشر الوعي الديني بين طبقات الشعب مما يدل على أن التقية ليست هروب أو استسلام؛ بل هي موقف إيجابي ومرحلة لازمة للحفاظ على النفس والمعتقد.

<sup>١</sup> - بكر بن عبد الوهّاب: ترسانات في الأصول الأباضية، ص ١١٢-١١٣.

## الفصل الثاني

### التقية الأباضية والمذاهب الكلامية

#### أولاً: شروط التقية عند الأباضية

بالرغم من الخلاف الظاهري بين مفكري الأباضية حول جواز القول بالتقية ومتى تجب، واختلافهم حول مفهوم الاستكراه وعلاقته بالإيمان وأركانها وحقيقتها الظاهرة والباطنة، فإبتهم اجتمعوا حول بعض الشروط اللازم توافرها عند ممارسة التقية سواء بالقول أو الفعل وهذه الشروط هي:

١. التطابق: ومعناه تطابق أصل الجوارح مع معتقد القلب والضمير فلا تمييز بين محتوى القلب ونطق اللسان، وأن التقية مع كمال الإيمان في القلب تثبت عدم التعارض أو وقوع التناق الذي قالت به الخوارج، فالتناق يشير إلى التناقض، أما التقية فتشير إلى التطابق؛ لأن التناق يعني أن قلب المرء يضمن شيئاً بينما سلوكه الخارجي بجوارحه يتناقى وما يعتقد، وأصل التقية عند الأباضية صدق الاعتقاد وكمال الإيمان الذي يمتثل به القلب وتصدقه الجوارح والأفعال. فالإيمان عند الأباضية عقيدة وقول وعمل؛ لأنه لا إيمان بلا عمل ولا عمل بلا إيمان ومن ثم فالتقية تقوم على التطابق، أما المذلق فهو من أبطن الكفر والشرك في قلبه ولم يدخل الإيمان فيه، فالمنافقون يبدون غير ما يخفون ويقولون ما لا يفعلون.

٢. الاستكراه: ومعناه الإضطرار أو الإجبار، قال أبو محمد عبد الله بن حميد السلمي في كتاب شرح طلعة الشمس على الألفية: أن حجة المجيزين للتقية أن هذه الأشياء قد أباحها الله لنا في حال الإضطرار، وغابتها أي فائدة التقية إنما هي حفظ النفس، والمؤمنون (أي الذين لا

يبيحون القول بالتقية) يقولون: إن إباحة ما ذكر مقيدة بالاضطرار في المخصصة، فلا تكن الإباحة في غير المخصصة وإن اضطر إلى فعله، وهذا معنى قوله في الأرجوزة:  
أجز تقية بقول إن خلص من نيل ضرر به القول بخص

٣. السلامة: ومعناه أن التقية لازمة عند تحقيق الأمن والسلامة وحفظ النفس، وهي واجبة في إطار المبدأ العام لا ضرر ولا ضرار، أي أن التقية لا تجوز لانتفاذ النفس وإلحاق الضرر بالغير في نفس الوقت؛ لأن التقية تمارس لحفظ النفوس وتحقيق السلامة والأمن العام لا الأمن الفردي الخاص. ولعل ذلك يفسر قول مفكرى الأياضية بجواز التقية في القول ومنعها عند الفعل، وأنها غير جائزة عند إلحاق الضرر بالغير.

وفي هذا المعنى يقول الإمام السالمى الأياضى: وأما الموضع الذى تمنع فيه التقية بالقول فهو ما إذا كان في القول ضرر على أحد من البشر كإتلاف نفس الغير أو قطع عضوه، فإنه لا تجوز لأحد التقية في هذا الموضع، إذ لا يحل لأحد أن ينجى نفسه بضرر غيره إذ ليست نفسه أولى بذلك من نفس غيره. وهذا معنى قوله في الأرجوزة: وأمنعها في إتلاف نفس إن جنى. أي وأمنع التقية بالقول في موضع يجنى فيه القول إتلاف نفس الغير. وكذلك في جواز التقية بالفعل فإن الأياضية لا يبيحون التقية عند أفعال الضرر والأذى بالنفس أو الغير ويقولون: ولم تجز تقية بالفعل كالحرق والغرق ومثل القتل، فإن هذه الصور كلها لا يجوز لأحد أن ينجى نفسه بفعلها، لكن اشتهر عندهم جواز التقية بفعل الأشياء التى أبيع فعلها للمضطر كأكل الميتة والدم ولحم الخنزير.

٤. التوافق: وفيه اشترط الأياضية التوافق المذهبي لصحة العبادة، واعتبروا أن الصلاة خلف إمام على غير مذهب الأياضية تقية. وهذا الرأي أجازته بعض مفكرى الأياضية والبعض الآخر قال: إنه ممنوع عند أصحابنا، وأن من صلى خلف من يدينه عند الإحرام أو



يؤمن بعد قراءة الفاتحة أى يختم الفاتحة بقول أمين ومن يفتت بعد الركوع الأخير من صلاة النحر فصلاته فاسدة؛ لأن من فعل ذلك عامداً فقد صدق عليه الأباضية وكذلك صلاة من يقتدى به فى الصلاة.

وذهب البعض إلى جواز الصلاة خلف إمام سنى أو على غير مذهبهم تقية، ويبررون ذلك بكثرة الأسفار إلى الأقطار التى بها غالبية سنية، فيرون أنه من الأمر الضرورى اقتداؤهم بأئمة القوم لأن المتخلف عن الصلاة معهم يعنف ويساء به الظن، ولربما أفضى ذلك إلى سب المذهب وشتم أهله، وفى بعض الأماكن يجبرون على الصلاة جماعة مع عامة الحاضرين من أهل المكان، فالصلاة خلفهم أو معهم جائزة تقية. ويقول بعض مفكرى الأباضية فى ذلك: صلوا خلف كل بار وفاجر "كذا رواه أصحابنا" فمن مكحول عن أبى هريرة رضى الله عنه: الصلاة واجبة عليكم خلف كل مسلم برا كان أو فاجرا وإن عمل الكبائر<sup>١</sup>.

وعن ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: صلوا على من قال لا إله إلا الله، وصلوا خلف من قال لا إله إلا الله؛ لأن الصلاة مع من يقيمها لوقتها من المسلمين إظهار لشعار المسلمين وتكثير جماعتهم، وسبب لانتلافهم وجمع كلمتهم، كما أن فى التخلف عنهم داعية البعاد والقطيعة وتقريب الكلمة وسوء الظن بينهم.

والذين يجوزن الصلاة خلف المخالفين للمذهب تقية يستشهدون بقول الإمام جابر بن زيد وأبو عبيدة: أنه إذا دعوا إلى الصلاة أحببناهم وإذا دعوا إلى قتل النفس المحرمة فارقتهم، كما استشهدوا بموقف الإمام جابر بن زيد الذى كان يصلى الجمعة خلف الحجاج بن يوسف الثقفى كما كان يصلى خلف مروان صلاة العيد تقية<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> - رواه أبو داود فى سننه والدارقطنى بمشاهير.

<sup>٢</sup> - الحق الأمين فى الرد على أصحاب العرفان، سلطة العدل، وزارة التراث قومى والثقافة، ط ٢، ١٩٨٨ ص ٦٢.

## ثانياً: الاختلاف الأباضي في جواز التقية

وقف الأباضية موقف الوسط والاعتدال بين الشيعة والخوارج خاصة في مسألة التقية وذلك لقولهم أن التقية جائزة بالقول بدليل قول الحق سبحانه وتعالى: "إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان".<sup>١</sup> والوسط هنا يعني أنهم عارضوا الأزارقة من الخوارج الذين رفضوا التقية واعتبروها نفاقاً وضعفاً، كما عارضوا الشيعة الذين أوجبوا التقية وجعلوها أصلاً من أصول الدين ودليلاً على صدق الإيمان وقوته.

ولما كانت التقية أحد علامات الإيمان من جهة واحد أركان المذاهب الكلامية من جهة ثالثة، فقد كانت من المسائل الخلافية بين الفرق، كما كانت من أسباب الخلاف داخل الفرقة الواحدة، كما حدث داخل فرق الخوارج واختلاف الأزارقة (اتباع نافع بن الأزرق) والنجيدات (اتباع نجدة بن عامر الحنفي) حولها وكذلك فرق الأباضية والشيعة، وهو ما سنعرضه عند عرض موقف الخوارج من التقية بوصفها قضية إيمانية ومذهبية يصعب الإجماع حولها.

ولقد عبر الأباضية عن صعوبة مسألة التقية وخطورتها، وصعوبة الاتفاق حولها بل زادوها صعوبة وتعقيداً عندما فصلوا بين القول والعمل في التقية، فأجمعوا على التقية قولاً ورفضوها فعلاً وعملًا، ووضعوها ضمن مباحث الواجب والجائز والمستحيل، مما جعل الإجماع على رأي واحد فيها مستحيلاً. واعتمد الأباضية في رأيهم على أدلة العقل والنقل في إثبات التقية وجوازها. فمن الناحية العقلية استشهدوا بأحوال العرب وأحوال المسلمين الأوائل وموقفهم من الكفار، وهو موقف المطمئن بالإيمان والذي رفض التقية في دينه ومثال ذلك بلال بن رباح وعمار بن ياسر وسمية وغيرهم.

<sup>١</sup> - انظر: ١٠٦.

كما استشهدوا بموقف رجلين من المسلمين أمسك بهما مخطئة الكذاب الذى ادعى النبوة، فقال لأحدهما ما تقول فى؟ فقال: أنت رسول الله فطلى سبيله. وقال الثانى: أنا أصم ورفض جوابه فقتله. فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أما الأول فقد أخذ برخصة الله، وأما الثانى فقد صدع بالحق فهيناً له. ومعنى الأخذ برخصة الله أى جواز التقية لقول الحق سبحانه: "إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان". كما يشير الحديث فى نفس الوقت إلى استحسان رفض التقية وأن الإيمان الحقيقى يتطلب الثبات والصدق وشجاعة الحق. ولعل ذلك وراء موقف الأياضية فى عدم الإجماع على جواز التقية بالفعل كما أجمعوا على التقية بالقول.

وفى حين أجمع الأياضية على عدم جواز التقية بالفعل، فقد أجمعوا على تحريمها وعدم جوازها بقتل النفس بغير حق، وفى نفس الوقت جوزوا التقية بشرب الخمر أو إتلاف مال الغير. ومع ذلك ذهب بعض الأياضية إلى وجوب التقية إذا كان الفعل المكروه عليه مما يباح عند الضرورة كشرب الخمر وأكل الميتة ولحم الخنزير وذلك لأن صون النفس واجب وليس فى ذلك ضرر على حيوان أو إنسان. وهذا رأى هو مذهب ابن بركة من الأياضية، وقد وافقه عليه الفخر الرازى، غير أن السالمى خالفهما وذهب إلى الإباحة لا الوجوب.<sup>١</sup>

ونلاحظ أن الأياضية ليسوا وحدهم القائلين بجواز التقية بالقول، فهناك آراء عديدة قد رخصت وأجازت القول عند موالة العدو بالقول عند الخوف والقهر وعدم استطاعة إظهار العداوة. وقد بين ذلك الإمام محمد بن عبد الوهاب فى الرسالة السادسة من كتاب مجموعة التوحيد، ناقلاً عن ابن جرير الطبرى وابن أبى حاتم قول ابن عباس: ليست التقية بالعمل إنما التقية باللسان. وتفسير ذلك عنده أن الله تعالى نهى المؤمنين أن يلاطفوا الكفار ويتخذوهم وليجة أى بطانة من دون

<sup>١</sup> - نور الدين السالمى: مشرق نوار القول، ص: ١٥٩، ١٥٣، ١٥٦.

المؤمنين إلا أن يكون الكفار ظاهرين فيظهرون لهم اللطف ويخالفونهم في الدين وذلك من قوله تعالى: "إلا أن تتقوا منهم تقاة".<sup>١</sup>

قال بعض الباحثين في الفكر الأباضي مثل صابر طعيمة أن الأباضية لا يقولون بجواز التقية والحقيقة على خلاف ذلك تماماً؛ لأن الأباضية جميعاً سواء أباضية المشرق أو المغرب فهم يجمعون على جوازها بالقول، وحجتهم في ذلك قوله تعالى: "إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان".<sup>٢</sup> ويحتج الأباضية على جواز التقية وبديل عقلي يؤكد التاريخ وهو لما امتحن مسيلمة رجلين فقال لأحدهما ما تقول في فقال أنت رسول الله فخلى سبيله، وقال الثاني أنا أصم ورفض جوابه فقتله. فلما بلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أما الأول فقد أخذ برخصة الله وأما الثاني فقد صدع بالحق فهيننا له.

أما التقية بالفعل فمنها ما هو مجمع على تحريمه كالتقية بقتل النفس بغير حق، ومنها ما هو مختلف في جوازه كالتقية بشرب الخمر أو إتلاف مال الغير. بل من الأباضية من يذهب إلى وجوب التقية إذا كان الفعل المكروه عليه مما يباح عند الضرورة كشرب الخمر وأكل الميتة ولحم الخنزير. وذلك لأن صون النفس واجب وليس في ذلك ضرر على حيوان أو إنسان. وهذا الرأي ذهب إليه ابن بركة من الأباضية وقد وافقه عليه الفخر الرازي، غير أن المالكي خالفهما وذهب إلى الإباحة لا الوجوب.

### ثالثاً: موقف الفرق الكلامية من التقية الأباضية

كان الخلاف بين الفرق الكلامية في المسائل الأصولية وراء اختلافهم في فروعها، ولأنهم اختلفوا حول حقيقة الإيمان وأركانه هل هو مجرد إقرار وأقوال أم أفعال؟ وهل الإيمان كل أم جزء؟ وهل هو

<sup>١</sup> - محمد لطفي: كشف الكروب، ص ٢٠٠، نور الدين السالمي: مشارق أنوار العقول، ص ٤٤٤، هذه عبارات.  
ص ٢٠٢، ٢٠٥.  
<sup>٢</sup> - العمل: ١٠٦.

ركن واحد أم أركان؟ وهل هو يزيد وينقص أم أنه لا يزيد ولا ينقص؟ وهل الإيمان هو الإقرار والتصديق فقط أم أنه الإقرار والتصديق والعمل معاً؟.

والملاحظ أن تعدد الآراء في هذه المسألة كان نتيجة ومحاولة إظهار التلازم بين الاعتقاد بالقلب والعمل والعبادة بالخوارج فظهر الاختلاف بين الفرق في التقية سواء الرافضين لها كنافع بن الأزرق وجماعته من الخوارج، أو من أجازها من الخوارج كنجدة بن عامر وجماعته من الخوارج، أو يباقي الفرق والمذاهب كالأباضية والأشعرية الذين قالوا بجواز التقية، أو من قالوا بوجوبها كالشيعة والسلف وأهل السنة.

وعندما أثرت التساؤلات حول جدوى التقية وأهميتها وعلاقتها بالإمامة سواء عند الشيعة أو عند الأباضية، أو علاقتها بأصل الاعتقاد وتسميز المذاهب عن بعضها، ظهر الخلاف واضحاً بين المذاهب الكلامية الكبرى وعلى رأسها الشيعة والخوارج خاصة وأن الشيعة قد اعتبرت التقية في مقامة أصول الدين الرئسية، وأن التقية أصل الاعتقاد ولهذا وجب العمل بها قولاً وفعلاً. وعلى العكس من رأى الشيعة فقد رفض الخوارج التقية قولاً وفعلاً، حتى أنهم اختلفوا فيما بينهم فقال نافع بن الأزرق وأصحابه من الخوارج: أن التقية دليل الكفر والضعف والخوف لأنها علامة على التناق والرياء، وهذا للرأى عارضه نجدة بن عامر وأصحابه من الخوارج فقالوا بجواز استخدام التقية حفاظاً على النفس والعقيدة، وهذا الرأى هو الذي يذهب إليه غالبية الأباضية.

وقد أكدت النجيدات من الخوارج أنه في أوقات الشدة أو الضعف لا بد أن يظهر الخارجي أنه جماعي حقاً لدمه ومنعاً للاعتداء عليه، بل ويجب أن يخفي عقيدته ومذهبه حتى يحين الوقت المناسب لإظهارها (أي وقت إعلان إمامة الظهور)، ولذلك قالت النجيدات بجواز التقية في القول والفعل واستدلوا على صدق رأيهم بأنه لولا

مبدأ الثقة لما استطاع النجدات تكوين دول خارجية في اليمن وحضرموت والبحرين والطائف. وهذا الرأي هو الذي عارضه باقي الخوارج الذين أصروا على عدم جواز الثقة سواء في القول أو الفعل، ورأوا أن صاحب الرأي عليه أن يفسح به ولو أدى إلى هلاكه، ولم يوافقهم على هذا الرأي الأباضية الذين جوزوا الثقة في الأقوال صوماً، كما قالوا بجوازها عند الاستكراه والاضطرار حفاظاً على النفس والغير.

وكان موقف الشيعة معارضاً تماماً لمواقف الأزارقة من الخوارج؛ لأن الشيعة قالوا بوجود الثقة استناداً لأدلة النقل والعقل. فمن أدلة النقل قوله تعالى: "إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان"، وقوله تعالى: "إلا أن تتقوا منهم تقاة"، وقوله تعالى: "وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه". ومن أدلة العقل أوجب الشيعة الثقة لمنع الضرر عن الأمانة وأتباعهم وحققاً للدماء واستصلاحاً لحال المسلمين وجمع كلمتهم وتحقيق الوحدة والاعتصام بينهم.

وقد تشابه موقف الأباضية جزئياً مع النجدات من الخوارج وكذلك مع الشيعة؛ لأن الأباضية قالوا بوجود الثقة في مرحلة الكتمان حفاظاً على النفس والدعوة والمذهب وتحاشي بطش الأعداء، كما قالوا بجوازها للإقامة تحت حكم الطغاة والإقامة بينهم، وقد استنلوا على موقفهم بموقف النبي (صلى الله عليه وسلم) قبل إعلان الدعوة جهراً، وبأحوال المسلمين الأوائل وموقفهم من كفار قريش، ويقول ابن عباس رضي الله عنه: لم يمت الثقة بالعمل إنما الثقة باللسان، ولذلك كان إجماع الأباضية على جواز الثقة بالقول، وذهب البعض إلى القول بجوبها إذا كان الفعل المكروه عليه مما يباح عند الضرورة كمشرب الخمر وأكل الميتة ولحم الخنزير ونحوها وذلك لصون النفس فتوجب الثقة عندئذ فقط.

ورغم ذلك فإن بعض مفكرى الأباطنية يفضلون القول بجواز التقية عند الاضطرار وليس الوجوب ومن هؤلاء الإمام نور الدين السالمي. وللإجابة على التساؤل: هل توافقت آراء الفرق الكلامية مع آراء الأباطنية في وجوب التقية أو جوازها. وجب عرض آراء هذه الفرق تفصيلاً لإثبات مدى التشابه أو الاختلاف بينها وبين آراء ومواقف الأباطنية.

١. عند الشيعة: التقية نظام سرى وهى من أهم المبادئ والأصول الاعتقادية عندهم. رأى الإمامية من الشيعة أن التقية هى المداراة والمصانعة وإظهار المسلم غير ما يبطن عند الخطر والضعف، وهى كنظام سرى دقيق يسيرون فيه على تعاليم إمامهم فى الدعوة وهو الإمام المنتظر، فهم يكتفون فى هذه المرحلة نظامهم وتخطيطهم وأهدافهم الحقيقية عن عامة الناس وأولى الأمر المعادين لهم، بل وإظهار الطاعة لمن بيده الأمر حتى يأسوا بقوتهم فيجعلوا السلاح فى وجه الدولة القائمة. وهنا نلاحظ التشابه الكبير فى فهم التقية الأباطنية وممارستها فى مرحلة الكتمان واعتمادهم على السرية فى التخطيط والإعداد طوال إمارة الكتمان وحتى الانتقال إلى مرحلتى الشراة والدفاع حيث تنتقل التقية من وضع الوجوب إلى الجواز، ثم إلى مرحلة الظهور حيث وضع الاستحالة وتحريم استخدام التقية.

٢. عند الأشاعرة: التقية من الواجبات الدينية لأنها مشتقة من التقوى بمعنى الخشية من الله. وهذا المعنى دفع الأشعرية إلى رفض آراء ومواقف الخوارج لظهور التناقض الواضح بينهما. فالتقية عند الخوارج علامة على التفلق والضعف والزبء أما عند الأشاعرة فهى علامة على الإخلاص والتقوى وصديق الإيمان وقوته وليس ضعفه كما ذهب الخوارج. ويعبر الإمام الغزالي (٥٠٥هـ) فى كتاب إحياء علوم الدين فى باب ذم الغرور وحقيقته عن رأى الأشعرية فى التقية

وعلاقتها بالتقوى مبيّناً العلاقة الضرورية بين الإيمان والتقية وأن التقية معتقد ديني وركن هام من أركان الإيمان. وفي هذا الباب يؤكد الغزالي على أن التقية هي الصورة الخارجية المعبرة عن التقوى بمعنى الخشية من الله وأنها ضرورة واجبة، وأن التقصير في التقوى يؤدي إلى اتباع الشهوات. فالتقية دليل الإيمان الباطن الصادق الذي يمثل به القلب فتنتج عنه التقوى والخشية. ويصف تلك الغزالي بقوله: إن التقصير في التقوى يؤدي إلى اتباع الشهوات ويدل على أنه لم يتكشف لصاحبها من معرفة الله إلا الأسماء دون المعاني، إذ لو عرف الله حق معرفته لخشيه واتقاه، فلا يتصور أن يعرف الأسد عاقل ثم لا يتقيه ولا يخافه وقد أوصى الله تعالى إلى داود عليه السلام فقال له: خفني كما تخاف المبع الضاري، نعم من يعرف من الأسد لونه وشكله واسمه فقط قد لا يخافه وكأنه ما عرف الأسد، أما من عرف الله تعالى فقد عرف صفاته وأنه يهلك العالمين ولا يبالي، ولذلك قال تعالى: "إنما يخش الله من عباده العلماء، إن الله عزيز غفور"<sup>١</sup>، مع ما جاء في فاتحة الزبور: رأس الحكمة مخافة الله أي خشية الله، فهي التقية وهي علامة التقوى، وفيه قال ابن مسعود: كفى بخشية الله علماً وكفى بالافتقار بالله جهلاً.<sup>٢</sup>

٣. عند الخوارج: الإجماع العام لدى الخوارج على عدم جواز التقية. فالتقية عندهم غير جائزة في القول والعمل. وأن صاحب الرأي مسلماً أو مؤمناً عليه أن يوضح به ولو أدى إلى هلاكه. وعلّة ذلك عندهم أنه في الإفصاح أو الإعلان عن المعتقد دليل على صدق الإيمان وقوته، فإنه لا يخشى في الله لومة لائم. كذلك لأن الإيمان عندهم عمل وليس مجرد قول أو تصديق ولذا فالإعلان عن المعتقد واجب، أما التقية بمعنى إخفاء حقيقة المعتقد فهي غير جائزة لأنها نوع من النفاق

<sup>١</sup> - قلطون: ٩٨.

<sup>٢</sup> - أبو حامد الغزالي: إحياء علوم الدين، ط: الشعب القاهرة ٢٠١٥.



وعلازمة على ضعف الإيمان. ورغم هذا الإجماع لدى الخوارج فعندما إنشقت فرقة النجدات (أصحاب نجدة بن عامر الحنفي) عن هذا الإجماع خلفوا نافع بن الأزرق في كثير من الآراء والمواقف وعلى رأسها التقية، فذهب النجدات (من الخوارج) إلى وجوب التقية عند الضرورة أي عند وقوع الخطر؛ لأن الضرورات تبيح المحظورات، وقالت النجدات بمبدأ التقية أي جواز أن يظهر الخارجي أنه جماعي حقاً لكنه ومنعاً للاعتداء عليه، أو جواز أن يخفي عقيدته حتى يحين الوقت المناسب لإظهارها. وهو ما يسمى عندهم بمرحلة الكتمان. وفي أمر الخلاف بين الخوارج في التقية والذين لجأوا إليها من القعدة والكارهين للقتال دارت مجادلات بين نافع بن الأزرق ونجدة بن عامر الحنفي الذي رفض رأى نافع في التقية والقعدة. فقد احتج نافع بأن القعدة يمارسون التقية لحين فرصة هروبهم، وأن القعدة في معسكره غير القعدة الذين كانوا خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم. إذ كانوا مستضعفين في الأرض وقد وصفهم القرآن في غير ما آية مثل قوله تعالى: "فرح المخلوفون بمعقدكم خلاف رسول الله"، وقوله تعالى: "وجاء المعذرون من الأعراب ليؤذن لهم".<sup>٨٩</sup> فخير الحق بتعذيرهم وأنهم كذبوا عليه لذلك قال الحق فيهم: "سيصيب الذين كفروا منهم عذاب اليم".<sup>٩٠</sup> فانتظر إلى أسمائهم وسماتهم. وعلى ذلك كان حكم الأزارقة على القعدة عن القتال بالكفر والإشراك وإن كانوا على رأيهم.

<sup>٨٩</sup> سورة: ٨٩.

<sup>٩٠</sup> سورة: ٩٠.

<sup>٩١</sup> سورة: ٩١.

## المبحث الثالث

### تطبيقات على الإمامة الأباضية

الفصل الأول: الإمامة الأباضية والخلافة الراشدة

الفصل الثاني: الإمامة الأباضية في المغرب العربي

## الفصل الأول

### الإمامة الأباضية والخلافة الراشدة

#### أولاً: موقف الأباضية من الخلافة الراشدة

رأى الأباضية أن مصطلح الإمامة العامة في الإسلام يطلق على إمامة النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. فكان النبي محمد صلى الله عليه وسلم هو الإمام الأول، وكانت صفاته وأفعاله وأخلاقه هي صفات الإمام وخلقه، كما كانت إمامة أبي بكر وعمر في سيرتهما وسيرهما على هدى الإمام الأول في إرساء دعائم العدل والمساواة وقتال المشركين والمرتدين وإرسال بعوث الجهاد لنشر الدين ومبادئه في مختلف أرجاء المعمورة.

أما إمامة عثمان وعلي ومن جاء بعدهما فكانت إمامة خاصة افترق الناس حولها، واختلفت الآراء في صحتها وكانت الإمامة بعدهما خاصة بالرأي والمذهب، أما إمامة أبي بكر وعمر فلم تكن إمامة مذهبية ولم يختلف فيها. ولذلك فقد حاول كل إمام أن يسترشد بالإمام الأول وهو النبي صلى الله عليه وسلم في جعل الدين والتوحيد والعدل والجهاد والخلق أركان مبادئه وأهداف سيرته.

ومنذ المراحل الأولى لظهور الإسلام كان أهل عمان مقربين للخلافة الراشدة، وكانت عمان ثغراً هاماً من ثغور الدولة الإسلامية تنطلق منه الجيوش نحو بلاد فارس، كما كان الأمر بالنسبة لثغور العراق وغيرها. وتسجل كتب السيرة أن عمر بن الخطاب كتب إلى واليه على عمان وهو عثمان بن أبي العاص أن يقطع البحر إلى بلاد فارس، فنادى عثمان في الناس فاتتدب إليه ثلاثة آلاف أو نحو ذلك

من الأزد وغيرهم من أهل عمان، فحبروا البحر إلى جزيرة كلوان  
والتحموا مع القائد الفارسي (شهراك) فهزموه وقتل شهراك.

وفي عصر الخلافة الراشدة كانت البصرة والكوفة مركزاً  
لتجمع العلماء والفقهاء من الصحابة والتابعين الذين حملوا لواء  
المعارضة الدينية ضد الولاة والخلفاء الذين خرجوا عن مبادئ  
وأصول العدالة والمساواة. ويرى البعض أن تنوع واختلاف طرق  
اختيار الأنمة أو الخلفاء بعد النبي (صلى الله عليه وسلم) كان في  
مقدمة أسباب الاختلاف حول الإمامة وشروطها، فكانت ولاية أبي  
بكر عن طريق البيعة والاختيار المباشر من كبار الصحابة في سقيفة  
بنى ساعدة ثم المبايعة العامة من المسلمين على ذلك، وقد احتج  
المبايعون لأبي بكر بصفاته وسملحته وقربه من الرسول (صلى الله  
عليه وسلم) كما استكلوا بأمر النبي له في مرضه أن يؤم المسلمين في  
الصلاة، بوصفها إشارة إلى إمامته العامة للمسلمين، وقالوا لقد رضي  
صلى الله عليه وسلم لديننا أفلا نرضاه لديننا؟

وقبل المبايعة حمم أبو بكر الرأي بحديث النبي صلى الله عليه  
وسلم قريش ولاة هذا الأمر فبر الناس تبع لبرهم، وفاجرهم تبع  
لفاجرهم، ورد زعيم الأنصار عليه بقوله: صدقت نحن الوزراء وأنتم  
الأمراء، وانتهى الأمر عندئذ بين الصحابة من المهاجرين والأنصار  
بمبايعة أبي بكر رضي الله عنه وكانت ولاية عمر بن الخطاب  
بالتوصية والعهد من أبي بكر له، فاختير بالإجماع إماماً وخليفة  
للمسلمين ثم أخذت له البيعة من عامة المسلمين.

وكانت ولاية عثمان أيضاً بالاختيار من متعدد أي من الستة  
الذين رشحهم عمر قبل وفاته لاختيار الخليفة منهم، فاختار الستة  
عثمان وبايعوه وكانت المبايعة بعد العديد من المشاورات والتداول  
وتعدد الآراء في شروط الإمامة ووجوبها.<sup>١</sup> وكانت هذه الآراء وراء

<sup>١</sup> - يعقوب محمد بكور: مدرسة حابر بن زيد وأثرها في الفقه الإسلامي، مطبعة عمان، ١٩٨٨ هـ - ١٤٠٩.

كون الإمامة على قائمة المسائل السياسية التي تحولت على يد الفقهاء وعطاء الكلام وأصحاب الفرق إلى مسألة عقائدية أصولية ومن أهم قضايا الخلاف المذهبي بين الفرق والمذاهب حتى الآن.

ويرى الأباضية رأى أنصار المدينة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرر نظاماً معيناً ولم يضع شروطاً لمن يكون إماماً أو خليفة من بعده، وبالتالي فإن الخلافة أمر تشاوري وأن التشاور لا يتعارض مع القول بأن العرب لا تدين إلا لقريش، كما في الحديث ورأى أبي بكر وعمر بن الخطاب، وكذلك من رأى أن الإمامة لبنى هاشم وأحقية علي بن أبي طالب بالإمامة لمواقفه الشجاعة وأسبقيته للإسلام وأفضليته في العلم والورع والتقوى.

ويرى الأباضية أن التزام الثوري والعدل كان وراء هدوء الخلافات مدة إمامة أبي بكر وعمر وكذلك فترة ولاية عثمان الأولى المقدرة بست سنوات والذي سار فيها على منهج الخلفاء في إخماد الفتن ونشر العدل والجهاد، ثم عادت هذه الفتن والخلافات في فترة حكم عثمان الأخيرة أي الست سنوات الأخيرة من حكمه وبعد مقتله حيث ارتفعت حدة الخلاف حول شرعية الإمامة وحكم قاتل المسلم ومرتكب الكبيرة على العموم.

وعندما قبل علي بن أبي طالب التحكيم واشتد الصراع بين علي ومعاوية، كان موقف المحكمة الأول ومنهم الأباضية صريحاً في شأن الإمامة وقولهم أن الإمام على قد تولى عن البيعة قبليع الأباضية والخوارج الإمام عبد الله بن وهب الراسبي بعد المشاورة بينهم. وهكذا كان موقف الأباضية واضحاً منذ لحظة انتقال الحكم إلى معاوية بن أبي سفيان رأس الدولة الأموية، فمن يومها رفض العلانيون الاعتراف بخلافة معاوية وأكدوا نزوعهم إلى الاستقلال فلم يرسلوا الزكاة إلى بيت المال، وإنما استمروا في جمعها ودفعها إلى

٢ - عهد التكريم الشهرستاني: المال والنظم، ج ١، ص ٢١

فقراء ومساكين صمان، ومن ناحية أخرى حاول معاوية فرض سلطته على صمان دون جدوى وقد استمر هذا الوضع حتى خلافة عبد الملك بن مروان حيث كثرت الثورات والحركات المناهضة للحكم الأموي في العراق ومنطقة الخليج كحركات الشيعة والخوارج وثورة ابن الزبير والتي شكلت جميعها حاجزا بين مناطق لثولة الأموية ونفوذها وبين صمان، وهكذا تمتعت صمان بنوع من الاستقلال المحلي طيلة العهد الراشدي<sup>١</sup>.

وقد عبرت الإمامة الأباضية في صمان عن موقفها عندما انتقلت للولاية العامة إلى معاوية بن أبي سفيان، فرفضوا الاعتراف بخلافة معاوية وفي نفس الوقت رفضوا حكم الخوارج وثاروا عليه خاصة عندما تمكن الخوارج التجندات بزعامة نجدة بن عامر الحنفي بسط نفوذهم على شرق الجزيرة العربية وإقليم البحرين وأرسلوا جيشا بقيادة عطية بن الأسود الحنفي فاستولى عليها عطية وقتل حاكمها عباد الجندى وأقام بها شهرا ثم أتاب عنه حين مغادرتها أبو القاسم، فثار عليه العمانيون وقتلوه وأعادوا آل الجندى للحكم.

وفي هذه الفترة انتشرت الأفكار والمبادئ الأباضية التي أرساها الإمام جابر بن زيد في عمان والبصرة، ونقلها أبو بلال مرداس بن أدية التميمي إلى سائر بلاد صمان وهي الآراء التي عبرت عن موقف الأباضية من الإمامة الراشدة وهي:

- أن إمامة أبي بكر وعمر رضى الله عنهما قد صحت وتحققت بإجماع الصحابة الذين لا يجمعون على ضلال، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم قد استخلف في الصلاة أبي بكر بالحديث الثابت: مروا أبا بكر يصلي بالناس، فدل ذلك على صحة خلافته للرسول بعد وفاته، وأن إمامة أبي بكر هي الصورة المثلى لتحقيق الإمامة العامة لأن إمامته تمت باختيار والبيعة وأن إمامته رضى الله عنه هي إمامة

<sup>١</sup> - محمد رشيد الطهري: الأباضية في عمان وعلاقتها مع الثورة العباسية، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي، ١٩٨١، ص ٨٤، ٨٥.

النسبة لمسيره على سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم في إرساء دعائم الشرع ونشر المساواة والمعدل وقتال المرتدين ومناهي الزكاة وإرسال بعوث الجهاد.

- أن الإمامة أو الخلافة لا يجوز حصرها واحتكارها في النظام الوراثي أو في جنس أو قبيلة؛ لأن الناس سواسية ولا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى وأن الله تعالى قد ساءى بين الجميع. وعلى ذلك فلا تمييز بين أحد من المسلمين عند الاختيار لهذا المنصب إذا كان المقام بها مستحقاً لها مستوفياً لشروطها، بقوله صلى الله عليه وسلم: إن أمر عليكم عبيد حبشي مجتوع الأنف فاسمعوا وأطيعوا ما أقام فيكم كتاب الله. وعلى ذلك يرى الأباضية أن لا اشتراط لأطراد شرط قرشية الإمام بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: من استعمل رجلاً من عصابة (جماعة) وفيهم من هو أرضى لله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنون. فالإمامة إذن لا تكون على أساس النسب والقرباة وإنما المقياس الصحيح لها هو التقوى والورع والعلم والكفاءة والمنفعة والقوة، وغيرها من الشروط التي سبق عرضها عند استعراض شروط الإمامة الأباضية، ويرى الأباضية أنه إذا توفرت هذه الصفات والشروط في قرشي فهو أولى بها من غيره، وإلا فلا عبرة بالقرشية. فموقف الأباضية إذن هو عدم الاعتبار بالنسب والصنب وإنما الاعتبار بالإيمان والتقوى والعمل الصالح لقوله صلى الله عليه وسلم لأفراد أسرته يوم جمعهم ونداهم بأسمائهم واحداً واحداً وقال لهم انظروا أنفسكم من النار فإني لا أغني عنكم من الله شيئاً، إلا باتوني الناس بأعمالهم وناثوني بأنسابكم، وبالتالي فلا اعتبار للقرباة والنسب وإنما الاعتبار للإيمان والعمل الصالح.<sup>١</sup>

- أن الإمامة ضرورة ومصلحة لازمة للأمة لإقامة الحدود وإعلان الحروب؛ ولأن الحدود الواجبة لا تقام ولا توجد إلا بالأئمة وولايتهم كما فعل أبو بكر وعمر وباقي أئمة الخلافة الراشدة. ولذا رأى

<sup>١</sup> - رواه الشيخ في جامع الصحيح ج ٢، ص ١٢٥.

<sup>٢</sup> - محمد الشيوخ بالحاج: إن هذه التكملة لأعداد ص ٦٧.

الأباضية وجوب الإمامة لأن في إبطالها إبطال لإقامة الحدود وإعلان الحروب، فنصب الإمام وعقد الإمامة واجب شرعاً وعقلاً. ويدل الأباضية على وجاهة هذا الرأي بالعديد من الأدلة العقلية والعقلية وآراء علمائهم مثل أبو عمار عبد الكافي الأباضي الذي أكد أن الآيات الكريمة الداعية إلى إقامة حدود الله وأن هذه الحدود مع وجوبها لا تقام ولا توجب إلا عن طريق السلطة الحاكمة أي الإمام وولاته.

وفي هذا الإطار كان موقف الأباضية الرافض للعديد من آراء الخوارج وخاصة النجدات الذين رأوا جواز عدم إقامة الحدود وقتلوا: إن الحدود لا تقام بالسلطة الحاكمة ولا بالإمامة وأن الناس إذا التزموا بمبادئ الشرع وأحكامه فلا داعي ولا لزوم للإمامة أصلاً، لأن الناس ليسوا في حاجة إلى إمام. ورد الأباضية عليهم بالعديد من الأدلة في ثبوت الإمامة وجوبها ولزومها عند إقامة الحدود وأن عدم وجود الإمامة يبعث على الفوضى وفقد النظام. وهذه الأدلة يمكن مراجعتها في المبحث الأول عند استعراض أدلة وجوب الإمامة عند الأباضية. كما وقف الأباضية أيضاً في مواجهة العديد من فرق الخوارج كالشيعية التي جوزت إمامة المرأة، عندما استخلف شبيب أمه غزاة، فاعترض الأباضية وأدانوا هذا الممسك مرددين الحديث الشريف: "لن يقلح قوم ولوا أمرهم امرأة".

**ثانياً: موقف الأباضية من خلافة عثمان وعلي رضي الله عنهما**

انطلق موقف الأباضية من المبدأ العام أنه لا اعتبار في تولي الإمامة إلا للمؤهلات الشرعية وهي الإيمان والتقوى والكفاءة والعمل الصالح، دون اعتبار لأي مقياس آخر من جنس أو قومية أو قبلية. وطبق الأباضية هذا المبدأ عند الاختيار بين عثمان وعلي رضي الله عنهما خاصة بعد أن انحصرت البيعة في عثمان وعلي بلا مناقص لهما، وحيث وليها عثمان ثم قتل، فقد انحصرت الإمامة والبيعة لعلي



بن أبي طالب وحده، ولذلك تمت مبايعته بإجماع أهل الحل والعقد من المهاجرين والأنصار وبقية أهل الشورى مثل طلحة والزبير رضي الله عنهما.

وبذلك أصبحتبيعة الإمام على رضي الله عنه للخلافة بيعة شرعية وخلافته خلافة رسمية بإجماع الأمة. وفق معيار الأفضلية وليس وفق معيار القرشية والنسب، وأصبحت بيعته في أعناق المسلمين جميعاً واجبة عليهم طاعته بعد طاعة الله ورسوله استجابة لأمر الله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم".<sup>١</sup>

وعلى ذلك فموقف الأباضية من تخلف معاوية عن البيعة لعلي بن أبي طالب أنه لا يخل بالبيعة ولا ينقضها لأن معاوية لم يكن من المهاجرين ولا من الأنصار، لأنه أسلم بعد غلق باب الهجرة بفتح مكة؛ لأن معاوية كان من مسلمي الفتح وكان مع أبيه أبي سفيان وعليه قيس من حقه أن يناقض علياً في الفضل أو ينازعه الخلافة، وبالتالي فإن تخلفه عن البيعة لعلي لا ينقض البيعة ولا يبطلها ولا ينقص شيئاً من شرعية خلافة علي بن أبي طالب وإمامته ووجوب طاعته. كما تحض الأباضية حجة من قال بحق معاوية في المطالبة بدم عثمان باعتباره ولياً لعثمان بنص القرآن في قوله تعالى: "ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل".<sup>٢</sup>

وفي هذا يقرر الأباضية أولاً: أن دعوى معاوية وأصحابه باطله دينياً وواقعياً وشرعياً؛ لأن معاوية لم يكن الولي الحقيقي لدم عثمان مادام عثمان قد خلف من بعده أبناء لصلبه وخلف أبناء عم قرييين مثل مروان بن الحكم بن العاص وغيره بينما معاوية يعتبر ابن عم بعيد، فهو معاوية بن أبي سفيان بن حرب بن العاص.

<sup>١</sup> - عثمان ٥٩.

<sup>٢</sup> - الإسراء ٣٣.

ثانياً: فإن الآية صريحة على أن لولي الدم سلطاناً أى قوة المطالبة بدم المقتول على أن لا يسرف فى القتل، والمسلطان أو القوة التى يطالب بمقتضاها بدم ولية المقتول إنما هى قوة وسلطان الإمام أو الخليفة الذى يمكنه من القصاص العادل دون إسراف، ولا يمكن أن يتحرك الناس سدى يقتص بعضهم من بعض فتحدث الفتن والحروب الأهلية مما يناقض حكمة القصاص الذى قال فيه الحق تعالى: "ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون".

ثالثاً: أن الزعم بأن مقتل عثمان عدوان على عرش الخلافة وأنه لا يسترجع هذا العرش إلا بعد القصاص من قتل عثمان قبلبيعة على بن أبى طالب أو أى إمام بعده، فهذا زعم باطل. بدليل أن عمر بن الخطاب قد قتل من قبل فهل اقتص من المديرين لقتله قبلبيعة عثمان؟ وبالتالي فالواجب هو تقتصيب الإمام قبل القصاص ليقوم بالتثبت والتحقيق فى بواغث القتل ومديره ثم تنفيذ حكم القصاص فيمن يستحق القصاص منه. وعلى ذلك يرى الأباضية أن تخلف معاوية عنبيعة الإمام على إنما كان لحاجة فى نفسه، ومن ثم يعتبر تخلفه خروج عما دخل فيه المسلمون وبغياً على سلطان وإمام المسلمين ومحاولة لشق العصا لوحدة أمة المسلمين.

رابعاً: أن مرجحات الإمامة بين عثمان وعلى كانت متساوية إلا فى السن، ولهذا يرجع للحديث، فإن تساوا فلكبرهم سناً. فعثمان وعلى تساوا فى الصحبة والهجرة ومصاهرة النبى (صلى الله عليه وسلم) ولكل منهما مواقف بطولية فى الإسلام. فإذا اشتهر الإمام على فى بدر بمبارزته الوليد بن عتبة، واشتهر فى خيبر لقوله صلى الله عليه وسلم بعد الحصار الطويل سأعطى الراية غداً لرجل يحب الله ورسوله ويحبانه ويكون النصر على يده فأعطاهما علياً، واشتهر فى فتح مكة ويوم الهجرة وبالأمانة والشجاعة والعلم والورع حتى قال فيه صلى الله عليه وسلم: أفضلكم على وعلى مدينة العلم وغيرهما

من الأحاديث كثير. فكذاك كان لعثمان مواقف عظيمة مثل تجهيزه لجيش الإسلام، وشرائه بنز رومة وله الجنة، وكان المغاوض عن النبي مع قريش في صلح الحديبية، وكان شديد الحياء حتى قال فيه صلى الله عليه وسلم: كيف لا أستحي ممن تستحي ملائكة الله منه. وأن عثمان من العشرة المبشرين بالجنة وهذه البشارة للعشرة تثبت في حقهم ولأية الحقيقة ولا يجوز أن تتبدل أو تتحول إلى البراءة.

خامساً: أن الأخطاء التي ارتكبها عثمان في الست سنوات الأخيرة من حكمه وأنكرها الصحابة والتابعون عليه تدخل في باب الأخطاء الإدارية أو السياسية كتغيير الولاة وتسريح كبار الصحابة على مختلف الأمصار لنشر الدين والعلم، وإلغاء نظام الجباية وشد أسنانه بالذهب حفاظاً على صحته في هرمه ونظفه الطعام وإعطائه الهدايا النفيسة من ماله وغيرها من الأفعال التي لا تخل ولا تضعف الإيمان. ولهذا يجمع الأباضية على أن مقتل عثمان كان قتل عدوان وظلم ومضامرة مذبحة من أعداء الإسلام بهدف إحداث الفتنة وإضعاف الإسلام وأهله وشق وحدتهم.

ومع هذا الرأي هناك آراء أخرى أباضية تعارضه (تعارض هذا الرأي) وهؤلاء لم يوافقوا أهل السنة الرأي بأن عثمان بن عفان كان مصيباً في أفعاله وأن قتله كان ظلماً وعدواناً، كما أنهم لم يوافقوا الشيعة الرأي بأن الإمامة بالنص والتعيين، وأن وجوبها الشرعي عماده النص قرأنا وسنة، فرأى الأباضية أن الوجوب الشرعي للإمامة يستلزم الاختيار والشورى وموافقة أهل الرأي والحل والعقد.

سادساً: أن ابتداء الفتنة والفلال بدأت في معسكر عثمان تماماً كما ظهرت بعد ذلك مع الإمام على في معسكره أيضاً، مع خدعة التحكيم وتلك ملاحظة تاريخية هامة، إلى جانب موقف عثمان من كبار الصحابة وموقفه من أهل قرابته، فمن ناحية أطلق عثمان لكبار الصحابة والتابعين حرية الرأي والنقد وسمح لهم بالخروج من المدينة إلى باقي الأمصار المفتوحة وكان لهؤلاء رأيهم الخاص في تصرفات

عثمان وانتقدوا أشخاص الولاء، وكان من هؤلاء أبو ذر الغفاري الذي جاهر بنقده لولاء الشام بقوله: والله لقد حدثت أصعاب ما أعرفها، والله ما هي في كتاب الله ولا سنة نبيه، والله إنني لأرى حقاً يطفأ وباطلاً يحيا وصادقاً مكذباً وأثرة يغير تقى ومالاً مستأثراً به وظل على ذلك حتى قال حبيب الفهري لمعاوية أن أبا ذر لمفسد عليكم الشام، فشكا معاوية أبا ذر لعثمان، فأحضره إلى المدينة ثم نفاه إلى الريدة، وكان لهذا الموقف أثره السلبي على العوام الذين يقتسون الصحابة ويحيونهم.

ومن ناحية أخرى فقد تجاوز عثمان رضي الله عنه خاصة في الست سنوات الأخيرة من حكمه، عندما تزايدت محبة لأهل قرابته على حساب دولته فاعتمد عليهم في المشاورة دون اعتبار لكبار الصحابة والتابعين وعلى رأسهم علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وطلحة وغيرهم من الخاصة الذين كان يستشيرهم عمر بن الخطاب؛ حتى أنه تجاهلهم في مقابل اعتماده على قرابته في تعيين الولاة الذين قبضوا على ناصية الأمور في الدولة فكان لمروان بن الحكم دوره في إثارة الرأي ضد هؤلاء وخاصة عندما ولي عثمان رضي الله عنه عبد الله بن سعد بن أبي السرح على مصر بعد عمرو بن العاص، ولم يكن عبد الله كيساً أو رحيماً مثل عمرو بن العاص فكرهه الناس خاصة وأنهم يعرفون عن موافقه المعتدلة للإسلام وأنه الرجل الذي آمن ثم كفر ثم كذب على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فكانت قسوة عبد الله بن سعد وسوء تصرفاته من أسباب النقمة على عثمان رضي الله عنه. هذا إلى جانب ما اتصف به عثمان من ضعف ولين مع عماله وولاته من أقاربه، ولم يكن حازماً حتى مع العصاة الذين هاجموا في داره ولم يعزل الولاة الظلمة، فشاع السوء وزادت الكراهية لعثمان وولاته وبدأ البعض ينادي بولاية علي بن أبي طالب وأنه الأحق بالإمامة من عثمان ومن معاوية.

## موقف الأباضية من الإمامة العلوية

بدأت مشكلة الإمامة العلوية عندما أشيع أن طلحة والزبير لما بايعا الإمام على رضى الله عنه اشترطا عليه الإقتصاص من قتلة عثمان أخذاً لنثاره ودمه. ويرى الأباضية أنه إن صح ذلك فهذا شرط باطل عند البيعة لأنه لا شرط إلا شرط إقامة كتاب الله وسنة رسوله وتنفيذ أحكام الشريعة لقوله تعالى: "وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم"، وقوله تعالى: "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل".<sup>١</sup> وذلك بتطالب إقرار الأمن أولاً ثم تنفيذ أحكام القصاص ثانياً. ومن هنا يعتبر خروج طلحة والزبير على إمامة على بعد ستة أشهر فقط من بيعته واستماعتهم أم المؤمنين عائشة للخروج معهم ضد على بدعوى المطالبة بدم عثمان شهيد الدار، فهذا خروج باطل وبغى وتمرد على السلطان والإمام الشرعى.

وفى موقعة الجمل قتل طلحة والزبير واستسلمت عائشة رضى الله عنها لعلى بعد عقر جملها فثابت إلى على وأكرمها إكراماً بالغاً إجلالاً لها وتشريفاً وأعادها إلى بيت النبوة مكرمة. وما إن خرج الإمام على من وقعة الجمل منتصراً مجهداً، فقد أسرع معاوية فاعلن عليه الحرب على الإمام على بدعوى المطالبة بدم عثمان وقعود على عن الأخذ بناره واتهمه بالتواطؤ مع القاتلين والمشاركة معهم فى قتله ولثيروت الإشاعات الكاذبة والافتراءات على الإمام على.

وقبل أن يتقابل الجيشان فى صفين حاول الإمام على تعاضى القتال ولكنهم رفضوا الامتثال لأمر الله فاضطر لقتالهم. وقبل انتهاء المعارك وانتصار جيش على، لجأ جيش معاوية إلى حيلة رفع المصاحف والدعوة إلى الاحتكام إلى حكم الله، وقيل إن هذه الحيلة من تنبير عمرو بن العاص حليف معاوية الداهية، وقد تربص بعلى وأصحابه إحدى الدائرتين: إما أن يستجيبوا لوقف القتال فينجوا معاوية ومن معه، وإما أن يختلف على ومن معه فى استمرار الحرب

١- البقرة: ١٩

٢- النساء: ٥٨

والقتال فينقسموا أو ينتازعوا فينشلوا وتذهب ريحهم وهذا ما وقع بالفعل.

ولما دعا معاوية ومن معه للتحكيم سئلوا ما المقصود بالتحكيم؟ قالوا: نرى ما في القرآن فنحل حلاله ونحرم حرامه، فقبل لهم: إن حكم القرآن ظاهر بين إما أن تدخلوا في الطاعة كما دخل فيها سائر الأمة، وإما أن نعود للحرب ولا نأنيئ لهما. فقلوا: لا يحكم الرجال إلا إن الحكم إلا لله. ومع ذلك رضى الإمام على مكرها وقبل التحكيم وأمر بوقف القتال ووضعت الوثيقة التمهيدية لمفاوضات التحكيم في دومة الجندل واشترطت أن يلتزم الطرفان معاً معاوية ومن معه من جهة وعلى ومن معه من جهة أخرى بنتيجة التحكيم مهما كانت ومن أنكر شيئا منها كان المسلمون جميعاً حرباً عليه.

وقيل أن يوقع الإمام على وثيقة التحكيم حذر جماعة من أصحابه (الذين كونوا جماعة الأباضية فيما بعد) من خطر التوقيع والقبول المسبق بهذا الشرط وتوجسوا من الحكمين عمرو بن العاص وأبى موسى الأشعري، واستسلم الإمام على لرأى قبول التفاوض وشرط التحكيم كما قبل أن يكون أبو موسى الأشعري مفاوضاً عنه بدلاً من ابن عمه عبد الله بن عباس، ووقع على وثيقة التحكيم ومنها قبول النتيجة مسبقاً. وكانت نتيجة التحكيم التي أعطتها أبو موسى الأشعري هي عزل كل من على ومعاوية واستقبال المسلمين أمرهم بأنفسهم يختارون من يرونه لدينهم ودنياهم.

فقال عمرو بن العاص: ألا إن هذا قد عزل صاحبه علياً وأنا أعزله كما عزله وأثبت صاحبي معاوية، وهنا قام الحاضرون لمبايعة معاوية بالخلافة. ولهذا سميت قضية التحكيم بالخدعة الكبرى والتي أدت إلى الفتنة الكبرى؛ لأنها فرقت المسلمين إلى ثلاث كتل هي: كتلة على بن أبي طالب وكتلة معاوية بن أبي سفيان، وكتلة المحكمة الذين رفضوا قبول التحكيم ورفضوا قبول الإمام على له واعتزلوا جيش على ثم بايعوا منهم الإمام عبد الله بن وهب الراسبي في النهروان في

٢٠ شعبان عام ٦٥٨م. وهؤلاء سموا جماعة المؤمنين، وأهل حروراء وأهل النهروان، وهم ابتداء ظهور جماعة الأباضية، فبلى كتلة المحكمة تنتمي للمدرسة الأباضية التي نسبت إلى إمامها السيلسي عبد الله بن أبيض تـ حوالي ٦٨ هـ ٧٠٥م، والذي يصدر رأيه عن الإمام جابر بن زيد الأزدي العماني تـ حوالي ٧١٠م.

وفي هذا الموقف يقرر الأباضية أولاً: أن الإمام على وجماعته حاولوا الإصلاح ما استطاعوا ودعوا معاوية وعمره للمسلم فبلى وبغى وحيث أبى وبغى تعين قتاله شرعاً، وحيث كانت مقاتلته شرعية فإنه لا يجوز إيقاعها حتى يغنى إلى أمر الله وطاعة رسوله وأولى الأمر وإمامهم الشرعي على كرم الله وجهه. ثانياً: أن الإمام على بقبوله التحكيم وشروطه وقبوله الحكم أصبح معزولاً بقرار التحكيم ومنعزلاً بصفة شرعية من الإمامة والخلافة وسقطت بذلك صفته الشرعية وانخلعت طاعته من أعناق المسلمين، وأنه عندما عاد ليأمر قومه بالاستعداد للحرب ومقاتلة عمرو ومعاوية قال بعض العلماء من جيشه بأى صفة نقاتل؟ فالجواب لا تشرع إلا بإذن الله ورسوله وأولى الأمر من المسلمين فبلى صفة تأمرنا بالحرب ومقاتلة معاوية ومن معه؟.

وقالوا أيضاً كنا نقاتلهم باعتبارهم بغاة خارجين عن طاعة إمام المسلمين الذي تجب طاعته، أما اليوم حيث لا إمام شرعي فلا طاعة ولا عصيان ولا بغى، فلا حرب إلا بعد مبايعة واختيار الإمام الشرعي الذي يرضيه أهل الحل والعقد من المهاجرين والأنصار. وهؤلاء اعتزلوا الحرب وأطلق عليهم أصدائهم اسم الخوارج لخروجهم من جيش على وانعزالهم بحروراء قرب النهروان. واعتزلوا معسكر الإمام على ومعاوية وخرجوا من الكوفة إلى حروراء ثم النهروان وبايعوا هناك عبد الله بن وهب الراسبي في شوال ٣٧ هـ وعندما رفع أصحاب عبد الله بن وهب شعار قبلت الدنيا في دين الله ولا حكم إلا لله ثالثاً: إن الذين أنكروا التحكيم سموا

الشرأة وسماهم الأعداء الخوارج الذين قالوا: بعنا أنفسنا من الله بالجنة لقوله تعالى: "إِنْ اللَّه اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ"<sup>١</sup>.

وهنا يظهر التشابه والاشتراك بين الخوارج والأباضية في كونهم من جيش علي رضي الله عنه، وأنهم رفضوا التحكيم واعتزلوا جيش علي كما اعتزلوا المعسكرين معا، علي معاوية وقادوا حركة الدعوة إلى إمامة عامة للمسلمين وفق مبدأ الحرية والاختيار والكفاءة الشرعية، ولقد رفض الأباضية أن يسموا بالخوارج وقبلوا نسبتهم إلى عبد الله بن أباض التميمي وتسميتهم بالأباضية.

رابعاً: بعد مشكلة التحكيم وانقسام جيش علي وخروج عبد الله بن وهب الراسبي منه ومبايعته إماماً بدلاً من علي بن أبي طالب، كان أصحاب عبد الله بن وهب الراسبي يعتقدون أن إمامهم هو الإمام الحق وأن كلا من علي بعد التحكيم والعزلة، ومعاوية كلاهما شاذان يجب عليهما الرجوع إلى حظيرة الإمامة والامة. وكان الأمويون (حكاهم بنى أمية) والشيعه يحاولون أن يلصقوا لقب الخروج عن الدين باتباع عبد الله بن وهب الراسبي، وعندما حاول الإمام علي تجميع جيشه لمحاربة معاوية وإخماد ثورته ومحاولة إخضاعه من جديد، أشار عليه بعض أصحابه ومنهم الأشعث بمحاربة عبد الله بن وهب أولاً لأنه اعتبر نفسه خليفة عن طريق البيعة الشرعية، واقتنع علي بصواب رأي الأشعث فعزل عن محاربة معاوية إلى محاربة عبد الله بن وهب الراسبي، ففضى عليه وعلي جماعته في النهروان.

خامساً: بعد هذا الموقف أعلن الأباضية بعض الآراء منها أنهم يرفضون النزاع على مناصب الدولة أو الدخول في الثورات ضد الخلافة القائمة، وأنهم يرفضون ثورة طلحة والزبير وثورة معاوية بن أبي سفيان والثورة التي قتل فيها عثمان، والثورة التي اعتزل فيها

<sup>١</sup> - سورة: ١١١



جماعة من جيش على بعد التحكيم وعزل أبي موسى الأشعري له. وبالتالي فهم يرون صواب إطلاق لفظ الخروج على أصحاب هذه الثورات، وأنه من الضنين إطلاقها على المعتزلين لعلى وهم الخوارج. وطاعة ذلك عندهم أن هؤلاء لم ينكروا أصلاً من أصول الإسلام ولم يكنوا معلوم من الدين بالضرورة خاصة وأن هؤلاء كان معهم فريق من كبار الصحابة المشهود لهم بالجنة، وأن لفظ الخروج يجب إطلاقه فقط على المرتدين الذين خرجوا في خلافة أبي بكر وكتبوا بركن ثابت من أركان الدين.

ومما سبق يتضح أن موقف الأباضية من الخلافة الراشدة يحتاج إلى المراجعة والدقة خاصة وأن بعض الأباضية قد أساءوا القول في عثمان وعلى وأصحابهما خاصة مسألة التحكيم ومعرفة النهروان، ولعل هذا الموقف هو الذي دفع عبد الملك بن مروان إلى مكاتبة عبد الله بن أبياض ومزاله عن موقف الأباضية من عثمان وعلى ومعاوية وإجابة عبد الله بن أبياض في رسالته المشهورة المسماة: كتاب عبد الله بن أبياض إلى عبد الملك بن مروان والتي جاء فيها قوله: وأنا أبين لك يا عبد الملك بن مروان ما أنكر المسلمون (يعني الأباضية) على عثمان وفارقوه عليه، عسى أن تكون غافلاً فأذكرك، أو جاهلاً فأعرفك. فلا يحملنك هواء عثمان يا عبد الملك أن تكذب بأيات الله وتعرض عنها فإنه لا يغني عنك من الله شيئاً وأنه كان ممن طعن عليه المسلمون وفارقوه وفارقناه عليه، قال الله عز وجل: "ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم"<sup>١</sup>. وكان عثمان أول من منع مساجد الله أن يقضى فيها كتاب الله.

وممن نقمنا عليه وفارقناه أن الله عز وجل قال: "ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من

<sup>١</sup> - البقر: ٧٠

حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين"<sup>١</sup>. فكان خيار هذه الأمة قد طردهم ونفاهم فكان من نفى من أهل المدينة أبا ذر الغفاري، ومسلم الجهني، ونافع بن الحطام. ونفى من أهل الكوفة كعب وجندب بن زهير قاتل الساحر. ونفى عمر بن زرارة ويزيد بن صحوان وأسود بن نويح ويزيد بن قيس الهمداني وكردوس بن الحضرمي في أناس كثير من أهل الكوفة. ونفى من أهل البصرة عامر بن عبد الله ومدعور العنبري ومن لا يستطيع عددهم من المؤمنين.

ومما نقمنا عليه أنه أضر أخاه الوليد بن عقبة على الناس فكان يلعب بالسحر ويصلي بالناس سكران، فأسق في دين الله وإنما أمره من أجل قرابته. ومن نقمنا عليه جعل المال دولة بين الأغنياء وقد قال الله عز وجل "كفى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم"<sup>٢</sup>، فبذل فيه كلام الله واتبع هواه. ومما نقمنا عليه أنه أول من تعدى في الصدقات وقد قال الله: "إنما الصدقات للفقراء والمساكين"<sup>٣</sup>، والذي أحدث عثمان منعه فرائض كان فرضها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وأنقص أهل بدر من عطاياهم ألف ألف، وكثر الذهب والفضة ولم ينفقها في سبيل الله.

ومما نقمنا عليه كان يضم كل ضالة على إبله ولا يردها ولا يعرفها وكان يأخذها من الإبل والغنم إذا وجدها عند أحد، وقد قال الله عز وجل: "ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين"<sup>٤</sup>، وقوله تعالى: "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم"<sup>٥</sup>. ومما نقمنا عليه أنه أخذ خمس الله لنفسه وأعطى من أقاربه وكان ذلك تبديلاً لحكم الله، والله فرض الخمس لله ورسوله ولذي القربى والمساكين وابن

<sup>١</sup> - الأنعام : ٦٢

<sup>٢</sup> - يونس : ٥٩

<sup>٣</sup> - الأنعام : ٦١

<sup>٤</sup> - الأعراف : ٨٥

<sup>٥</sup> - النساء : ٦٩

السبيل".<sup>١</sup>، ومما نقمنا عليه منع أهل البحرين وأهل عمان أن يبيعوا شيئاً من طعامهم حتى يباع طعام الإمارة وذلك تحريم لما أحل الله في قوله: "أحل الله البيع وحرم الربا".<sup>٢</sup>

والعديد من الآيات تشهد على عثمان وإنما شهدنا عليه بما شهدت عليه الآيات، فلما رأى المسلمون (الأياضيّة) الذي أتى به عثمان من معصية الله، وعلم المسلمون أن طاعة عثمان على ذلك طاعة إبليس فمأروا إلى عثمان من أطراف الأرض واجتمعوا إليه ملاً من المهاجرين والأنصار وعامة أزواج النبی (صلی الله علیه وسلم) فأتوه وذكروه بالله وأخبروه بالذي أتى من معاصي الله. فزعم أنه يعرف الذي يقولون وأنه يتوب إلى الله عز وجل ومنه ويراجع الحق فقبلوا الذي أناهم به من الاعتراف بالذنب والتوبة ومراجعة الحق وكان حقاً على أهل الإسلام إذا التقوا بالحق أن يقبلوه ويجمعوه إذا استقام على الحق، فلما تفرقوا عنه كثرت الذي عاهدتهم عليه وعاد إلى أعظم من الذي تاب عنه. فكتب إلى عماله في أنباهم أن تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، فلما ظهر المؤمنون على كتابه ونكثه اليهود رجعوا إليه وقتلوه بحكم الله، وقد قال الله عز وجل: "وإن كنتم أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أنتم الكفار إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون".<sup>٣</sup> وقد عمل بكتاب الله وجامع المسلمين زماناً ثم ارتد على عقبيه، وقد قال الله عز وجل: "إن الذين ارتدوا على أنباهم من بعد ما تبين لهم الهدى الشيطان سول لهم وأملى لهم".<sup>٤</sup> فهذا وأمثاله من خبر عثمان هو الذي فارقته عليه المؤمنون (الأياضيّة) وفارقناه (أي عبد الله بن أبياض) وطعنوا عليه فيه وطعننا نحن اليوم فيه.

١ - الأنفال: ١٤

٢ - البقرة: ٢٧٥

٣ - التوبة: ١٢

ويستكمل عبد الله بن أبيات رأى الأباضية في علي وعثمان  
ومعاوية بقوله لعبد الملك بن مروان: فقد ذكرت كونه أي عثمان  
رضي الله عنه مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وخلته معه، فقد  
كان علي بن أبي طالب أقرب من قرابه إلى رسول الله وأعظم خلة  
وأقدم هجرة وأسبق إسلاماً وأنت تشهد له بذلك وأنا بعد ذلك، فكيف  
كللت قرابته وخلته هل كانت نجاة إذا ترك الحق أي الإمامة والتبعية  
أم هلاكاً؟ فلا يغرنك يا عبد الملك بن مروان عز نفسك ولا تسند دينك  
إلى الرجال فإبهم يسترجون من حيث لا يعلمون، فإن أملك الأعمال  
خواتمها وكتاب الله جديد أبداً لا ينطق إلا بالحق.

ثم يستطرد عبد الله بن أبيات رآيه في معاوية بن أبي سفيان  
فيقول: وأما فؤلك في معاوية أن الله أقام معاوية وعجل نصره وبلغ  
حجته وأظهره على عدوه بالطلب لدم عثمان، فإن كنت تعتبر الدين  
من قبل الدولة والعلية في الدنيا فإننا لا نعتبره من قبل ذلك، فقد ظهر  
المسلمون على الكافرين لينظر كيف يعملون، وأظهر المشركون على  
المؤمنين ليبيلى المؤمنين ويعلى الكافرين، وانظر ما أصاب المؤمنين  
من المشركين يوم أحد، وانظر كيف ظهر قتلة ابن عفان عليه وعلى  
شيعة يوم الدار، وظهر على أهل البصرة وهم شيعة عثمان،  
وظهر المختار على زيد وأصحابه وهم شيعةهم وظهر مصعب على  
المختار، وظهر أهل الشام بمكة، فلا تعتبر الدين من قبل الدولة فقد  
يظهر الناس بعضهم على بعض، فقد أعطى الله فرعون ملكاً وظهر  
في الأرض، وأعطى الذي حاج إبراهيم في ربه ملكاً، ثم إن معاوية  
إنما انتزى الإمامة من الحسن بن علي، ولم يف له بما اشترط عليه  
وعاهد الله العظيم ليوفيه له، وقد قال الله عز وجل: "ولا تنقضوا  
الأيمان بعد توكيدها".<sup>١</sup>

ولا تسأل عن معاوية وعن صناعته (أي أفعاله) غيري لأنني قد  
أدركته ورأيت عمله وسيرته، ولا أعلم من الناس أحداً أترك للقسمه

<sup>١</sup> - المثل : ٩

التي قسمها الله، ولا لحكم حكمه الله، ولا أسفك لدم حرمه الله منه، فلو  
يصب من البلاء إلا دم ابن سمية لكان فيه ما يكفره ثم استخلف ابنه  
يزيد فاسقاً لعيناً كافراً شارباً للخمر، فيكفيه من الشر فلا يخفى عمل  
معاولية ويزيد ابنه على كل عاقل. فأتق الله يا عبد الملك ولا تخادع  
نفسك في معاوية. فمن يتول عثمان ومن معه فبني أشهد الله وملائكته  
أنى منهم برى، أعداء لهم بأيدينا والسنتنا وقلوبنا.

ثم يختم عبد الله بن أبياص كتابه إلى عبد الملك بن مروان  
بمحض اتهام ابن مروان له بالغلو في الدين فيرد بقوله: وسأبين لك ما  
الغلو في الدين إذا جهلته. فالغلو في الدين أن يقال على الله غير الحق  
ويصل بغير كتاب الله الذي بين وسنة نبيه التي سن، لقوله تعالى: "يا  
أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق" <sup>١</sup>، وقوله  
تعالى: "يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق" <sup>٢</sup>، كما على  
عثمان والأنسة بعده وأنت على سبيلهم وطاعتهم تجتمعهم على  
معصية الله وتتبعهم وقد اتبعوا أهواءهم واتبعتهم عليها. وقال الله عز  
وجل: "ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيراً وضلوا  
عن سواء السبيل" <sup>٣</sup> فهؤلاء أهل الغلو في الدين.

ثم يدافع ابن أبياص عن مواقف الخوارج المعارض لعثمان  
وجماعته بقوله: هم أصحاب عثمان الذين انكروا عليه ما أحدث من  
بدعة وفارقوه حين ترك حكم الله، وهم أصحاب طلحة والزبير حين  
نكثا، وأصحاب معاوية حين بغى، وأصحاب علي بن أبي طالب حين  
بدل كتاب الله وحكم عبد الله بن قيس وعمر وبن العاص، فهم فارقوا  
هؤلاء كلهم وأبوا أن يفارقوا بحكم البشر دون حكم الله، فهم لمن بعدهم  
أشد عدواة وأشد مفارقة، كانوا يتولون في دينهم وسنة النبي (صلى  
الله عليه وسلم) وأبى بكر وعمر (رضي الله عنهما)، ويدعون إلى  
سبيلهم ويرضون على ذلك كانوا يخرجون إليه وإليه يدهون وعليه

<sup>١</sup> - النساء: ٧٧

<sup>٢</sup> - المائدة: ٥٧

<sup>٣</sup> - المائدة: ٥٧

يفارقون، وقد علم من عرفهم وعرف حالهم أنهم كانوا أحسن عملاً وأشدّ قتالاً في سبيل الله، هذا خير الخوارج شهد الله والملائكة إنا لمن عاداهم أعدائنا ولعن أولاهم أوليائنا بالمستنأ وأيدنا وقلوبنا، نعيش على ذلك ما عشنا ونموت عليه إذا متنا ونبعث عليه عند ربنا، إنا براء إلى الله من ابن الأزرق وصنيعه وأتباعه، لقد كان حين خرج على الإسلام فيما ظهر لنا ولكنه أحدث وارتد وكفر بعد إسلامه فنبهنا إلى الله منهم.

ثم ختم ابن أباض كتابه بالتميز بين إمام الهدى وإمام الضلال بقوله لعبد الملك بن مروان: فاحذر أن تتفرق بك السبل وتتبع هواك، فإن الناس إنما يتبعون في الدنيا والآخرة إمامين، إمام هدى وإمام ضلالة. فإمام الهدى الذي يتبع كلام الله ويقسم بقسمة الله ويحكم بحكم الله وهو الذي قال فيه عز وجل: "وجعلناكم أئمة يهدون بأمرنا"<sup>١</sup>، وهؤلاء هم الأئمة الذين أمر الله بطاعتهم ونهى عن معصيتهم، وأما أئمة الضلالة فهم الذين يحكمون بغير ما أنزل الله ويقسمون بغير قسمة الله، ويتبعون أهواءهم بغير سنة الله، فهؤلاء الذين قال الله عز وجل فيهم: "ولا تطع الكافرين وجاهدكم جهاذا كبيراً"<sup>٢</sup>، وقال تعالى: "ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه"<sup>٣</sup>، وقوله تعالى: "وهذا كتابنا ينطق بالحق فإنا بعد الحق إلا الضلال"<sup>٤</sup>.

ولا شك أن كتاب عبد الله بن أباض إلى عبد الملك بن مروان يعبر خير تعبير عن موقف الأباضية من الخلافة الراشدة، كما يتضمن العديد من الاتهامات التي تبرر مقتل عثمان رضي الله عنه بعد أن حملوه مسئولية أفعال عماله وولاته وأبنائه وأصحابه متأسين

<sup>١</sup> - الأئمة: ٧٣

<sup>٢</sup> - الفرقان: ٥٢

<sup>٣</sup> - الكهف: ٢٨

<sup>٤</sup> - النساء: ١٧١

قول الحق سبحانه: "ولا تزر وازرة وز أخرى"، وقوله تعالى: "كل نفس بما كسبت رهينة".

ولعل ذلك وراء قولنا أن موقف الأباضية من الخلافة الراشدة على العموم ومن إمارة عثمان وعلى ومعاوية على الخصوص تحتاج إلى المراجعة الدقيقة والمحاسبة مع النفس، ولذا نرى وجوب التوقف في الطعن على كبار الصحابة والخلفاء الراشدين وذلك لعلو منزلتهم في الدين وأتاهم من المبشرين بالجنة وقد وردت الآيات والأحاديث العديدة في وجوب احترامهم والافتداه بهم وعدم الطعن فيهم، فهم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته والقدوة لجميع المسلمين في الصلاح والتقوى والعلم والهدى ولذا أمرنا باتباعهم واحترامهم لقوله صلى الله عليه وسلم: "أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم"، وقوله: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي"، وقوله: "لا تؤذوني في أصحابي فلو أنفق أحدكم ملء الأرض ذهباً ما بلغ من أحدهم ولا نصفه"، وقوله: "إن الله اختار لي أصحاباً فجعل لي منهم أصهاراً وأختاناً، فمن سبهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين".

هذا إلى كون علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما ممن يحبهما الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، ولهذا زوج النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة لعلي كرم الله وجهه، وزوج ابنتيه رقيه وأم كلثوم بعد وفاة رقيه إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه، وقال صلى الله عليه وسلم لو أن لي أربعين بنتاً لزوجتك واحدة واحدة حتى لا تبقى منهن واحدة. وعندما سئل عبد الله بن عمر عن الإمامين عثمان وعلي رضي الله عنهما تلى قوله تعالى: "تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يفعلون"، وعندما

١ - الطبر: ٢٨.

٢ - المنذر: ٢٨.

٣ - البقرة: ١٢٩.

سئل الخليفة عمر بن عبد العزيز عن خلاف الصحابة قال: تلك دماء  
طهر الله منها أدينا فلا تلوث بها ألسنتنا".



## الفصل الثاني

### الإمامة الأباضية بالمغرب العربي

#### أولاً: إمامة العلم

تُرصها الإمام جابر بن زيد الأزدي (٢١- ٩٦ هـ)، وصفه الدرجيني في الطبقات بأنه منشئ الحركة الأباضية، وأنه بحر العلوم وسراج التقوى، ناهيك به من سراج أصل المذهب وأسه الذي قام عليه نظامه، ومنار الدين، صاحب ابن عباس رضى الله عنه وكان أشهر من صحبه وقرأ عليه والمتقدم ممن يشار في ألفيا إليه<sup>١</sup>.

في مبتدأ القرن الثاني الهجري كابتهاء الإمام جابر بالتأليف لديوان ضخيم جمع فيه رواياته للحديث ومعظم آرائه، ولكن هذا الديوان تعرض للضياع أو الاختفاء في العصر العباسي. وكانت دروسه في التفسير والحديث والفقه وراء القول بأن الإمام جابر هو واضع أسس المدرسة الأباضية في علوم التفسير والحديث والفقه، وأن منطلق فكره هو المنهج السني ولذا كان يردد القول: ومن ضيع للناس أمراً مخالفاً للمنة فإنه لا يمكن أن يكون على صواب. وذكر الإمام أبو عبيدة فضل الإمام جابر في توثيق المذهب الأباضي وربطه بالصحابية فيقول: كل صاحب حديث ليس له إمام في الفقه فهو ضال، ولولا أن من الله علينا بجابر بن زيد رضى الله عنه لضلنا.

وتتفق الوثائق الأباضية على أن الإمام جابر بن زيد هو فقيه المذهب ومؤسسه الحقيقي، وأنه إمام المذهب الروحي ومفتيهم، وهو محدث معروف بقوة السند والمصدر وسلامته؛ لأنه تتلمذ في الفقه والحديث على كبار الصحابة وفي مقدمتهم عبد الله بن عباس وعبد

<sup>١</sup> - الدرجيني: الطبقات، ج١، ص٢٠٥.

الله بن عمر وعبد الله بن مسعود وأنس بن مالك وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنهم، كما درس على كبار الصحابة بمكة والمدينة والبصرة أصول التفسير والحديث والفقه ولذلك فهو مؤسس المذهب ورواضع الأصول السياسية والاعتقادية له، وبفضله أصبح المذهب الأباضي متميزاً بالسبق على غيره من المذاهب.

كما نجح الإمام جابر من خلال مجالسه التي سميت بالحلقة أن يحافظ على المذهب ودعائه بتطبيق مبدأ التقية كوسيلة للحفاظ على المذهب وكرامته وعدم كشفه، وفي مجالس الإمام جابر تعلم الأتباع علوم الأصول والفروع والسير والفقه والحديث والتوحيد وأراء الفرق والمذاهب إلى جانب علوم اللغة والفلك والرياضيات، هذا إلى جانب تبصيرهم بقنون الحكم والإمارة وأساليب السياسة وإعدادهم لتقلد المناصب القيادية والاضطلاع بأعباء الإمامة في مرحلة الظهور. ولعل هذا الموقف الفاعل في تأسيس المذهب ودعائه سواء في البصرة أو في عمان وراء موقف الحجاج بن يوسف الثقفي منه عندما أمر بحبسه ثم نفيه إلى عمان بحجة أنه رفض مهمة القضاء وقوله أنه أضعف من ذلك.

وفي أصالة المذهب الأباضي وقيامه على إمامة العلم التي أرسى دعائمها الإمام جابر بن زيد قال الشيخ الفاضل ابن عثاور اللواتسي: كثير من المذاهب قد انقرض إلا المذهب الأباضي فقد استمد عوامل بقاءه وخلوده من متانة أصوله ومرونة فروعه. وفيه أيضاً قال الشيخ بلحاج في كتابه وإن هذه أمتكم أمة واحدة على الحق والاستقامة: حقاً إن المذهب الأباضي يعتبر من الوجهة التاريخية وباعتبار إمامة الدين السابعي الكبير أبي الشعثاء جابر بن زيد المولود أواخر خلافة الخليفة الراشد الثقليني أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والذي ولد عام ١٩ هـ ونظراً لهذا الاعتبار فإن المذهب الأباضي هو أول المذاهب الإسلامية، وتلك لعلو سنده وقربه من منبع التشريع (القرآن) قبل أن يفرق في فهمه وتأويله.

فالإمام جابر كان قريباً من منافع الهدى، فقد عاش فترة طويلة في الحجاز قبل أن يستقر به المقام في البصرة، وحرص على أن يأخذ العلم من منابعه الصافية خاصة حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم. فالإمام جابر بن زيد هو الإمام الدينى للمذهب الإباضى والذى يتشرف المذهب الإباضى بالانتساب إليه، وبالتالي فهو أسبق من بقية المذاهب الفقهية بما فى ذلك الإمام أبو حنيفة النعمان المولود ٨٠هـ والإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة المولود عام ٩٣هـ والإمام محمد بن إدريس الشافعى المولود ١٥٠هـ والإمام أحمد بن حنبل المولود ١٦٤هـ والإمام داود بن علي الأصبهاني المولود ٢٠١هـ، وإمام الشيعة الزيدية الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي المولود ٧٩هـ وإمام الشيعة الأمامية.

ونشير الوشائق الإباضية إلى مهمة إمامة العلم فى التصحيح وإقامة العدل لأن الإمامة العادلة لا بد أن تقوم على الشورى والاختيار والعلم والورع والتقوى دون الاعتبار بالجنس والعرق كما قامت إمامة عبد الله بن وهب الراسبي إمام الظهور الأول عندهم ومن جاء بعده من أمثال إمام الشرافة أبى مرداس المتوفى ٦١هـ، وإمام الكتيمان الإمام أبى عبدة مسلم بن أبى كريمة تـ ١٤٥هـ.

وكان للإمام جابر فضل بناء إمامة العلم وانتشارها فى المشرق والمغرب، وكان أئمة العلم الإباضية هم من تلاميذ مدرسة البصرة ومجالس الإمام جابر، فكان حملة العلم بالمشرق فى مقدمتهم الإمام الربيع بن حبيب ومنصور الرباهي وبشير بن المنذر النزواني ومحمد بن المعل الكندى ورشد بن عمرو الحيدى. أما حملة العلم الذين توجهوا إلى المغرب لإقامة إمامة العلم هناك كل من: الإمام أبو الخطاب عبد الأعلى المعافى الذى أقام إمامة العلم بطرابلس بين

١٤٠ إلى ١٤٤ هـ. وكذلك الإمام عبد الرحمن بن رستم الذي أقام  
إمامة العلم بتأهات بالجزائر بين ١٦٠-١٦٨ هـ.

### الإمام عبد الله بن أباض:

ولد عبد الله بن أباض المرعي من بنى مقاصص التميمي في عهد  
معلوية بن أبي سفيان (٤٠-٦٠ هـ) وتوفي حوالي ٨٥ هـ. في زمن عبد  
الملك بن مروان، وقد عاصر ابن أباض كل من الإمام عبد الله بن  
الزبير ونافع بن الأزرق. اتسم ابن أباض بسمات التقوى والورع  
والعلم والصلاح كما اتسم بالشجاعة والقدرة على الحوار والجدل  
والإقناع بالحجة والدليل، والذي ظهر واضحاً في كتابه إلى عبد الملك  
بن مروان رداً على خطاب التحذير الذي وجهه إليه عبد الملك  
وسأله له عن حقيقة الأباضية وموقفها من الخلافة الراشدة وما يتميز  
به الأباضية عن باقي الفرق والمذاهب كالخوارج والشيعة والمعتزلة  
وغيرها.

فأثبت ابن أباض صحة المذهب وحقيقته وسلامة رأى أتباعه  
كما أثبت أهمية الثقة في اختيار الإمام وحتى مسمى المذهب وبسبب  
هذه الرسالة أصبح ابن أباض إمام للمذهب السياسي المعلن كما نسبت  
إليه الجماعة فسموا الأباضية لأنه استطاع بنجاح التعبير عن الدعوة  
والمذهب وأصوله الاعتقادية التي أرساها الإمام الأول للمذهب وهو  
الإمام جابر بن زيد، ولم يكن ابن أباض سوى أحد تلاميذ وأتباع  
الإمام جابر فهو لا يصدر في شيء من أفعاله وأقواله إلا بأمر الإمام  
ورأيه.

وقد عبرت رسالة ابن أباض إلى عبد الملك بن مروان كما يتنا  
في الفصل السابق عن حقيقة موقف ابن أباض وجماعته من الخلافة  
الراشدة وخاصة مواقف الخلاف والصراع بين عثمان وعلى  
ومعاوية، وهي المواقف التي وصفها عبد الملك بالغلو في الدين  
وحاول ابن أباض إثبات وجهة الموقف الأباضي فقال لابن مروان:

كثبت لى تحذرنى الغلو فى الدين وإنى أعوذ بالله من الغلو فى الدين، وسأبين لك ما الغلو فى الدين إذا جهلت، فإنه ما كان يقال على الله غير الحق ويعمل بغير كتابه الذى بين لنا وسنة نبيه التى سن، وقال الله تعالى: "يا أهل الكتاب لا تغلو فى دينكم ولا تقولوا على الله إلا للحق"، كما فعل عثمان والأئمة من بعده وأنت على طاعتهم وتاجعهم أى تجالسهم وتوافقهم، على معصية الله وتتعلمهم وقد اتبعوا أهواءهم، وقد قال تعالى: "ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل"<sup>١</sup> فهؤلاء أهل الغلو فى الدين بقصد اتباع معاوية ومواليهم وعثمان وولائه من أقاربه.

ولما وصفت آراء ابن أباض بالشجاعة والصدق لم ير أتباع المذهب مضاضة فى قبول نسبتهم إليه وتسميتهم بالأباضية، ربما تقية لإخفاء حقيقة نسبتهم إلى الإمام جابر بن زيد، أو تسميتهم بالجابرية كما فى ذلك من تعريض الإمام الحقيقى للخطر أو التثكيل به وجعل حد ونهاية لعمله ونشاطه العلمى فى تكوين وتنشئة التلاميذ والأتباع، وربما لسبب آخر هو خشية تسميتهم بالجابرية وتشابه هذه التسمية مع مسمى القدرية أو الجبرية من أتباع مذهب الجبر ونفى الاختيار الذى تزعمه معبد الجهنى وأصحابه.<sup>٢</sup>

### الإمام أبو عبيدة مسلم بن أبى كريمة:

هو إمام الدعوة الأباضية والمسنول عن تنظيمها وقيلدة الحلقة الأباضية فى إمامة الكتان بعد الإمام جابر بن زيد الذى توفى عام ٩٦ هـ. وقد ألهه لهذا المنصب أنه تلقى العلم وجميع الفروع والأصول على يد الإمام جابر بن زيد وكبار الصحابة والتابعين حوالى أربعين عاماً. وقد سجن الإمام أبو عبيدة فى زمن الحجاج، وأفرج عنه بعد

<sup>١</sup> - النساء: ١٢٩

<sup>٢</sup> - المائدة: ٧٧

<sup>٣</sup> - عامر الشمر: الأباضية ومدى صلتها بالفنارح، ١٩٩٢، ص ١١٩، ١٢١، معد التنوع بالحجاج وإن هذه التسمية واحدة ص ٣٣، ٣٤

موت الحجاج، فقام بتنظيم أسلوب الدعوة للمذهب وساعده في ذلك حملة العلم الكبار أمثال أبي نوح وأبي مودود حاجب والربيع بن حبيب.

واستطاع الإمام أبو عبيدة وضع الأهداف الأباطنية موضع التنفيذ وفي مقدمتها إقامة أو إعلان إمامة الظهور ومن أجل ذلك استطاع في مرحلة الكتمان تنظيم قوى المذهب من الناحية العقائدية والسياسية والعسكرية استعداداً لعبور إمامة الدفاع والشرافة ثم إمامة الظهور وبفضل توجيهاته وحسن نظامه استطاع حملة العلم ودعاة المذهب من نشره في حضرموت واليمن وشمال إفريقيا، وبفضل استمرار الدعم والتوجيه لهم تمكنوا من إعلان إمامة الظهور الأباطنية الأولى عام ١٤٠ هـ.

فالإمام أبو عبيدة له فضل التنظيم والتوجيه والإعداد واختيار القادة واختيار مناطق الدعوة البعيدة عن القيادة المركزية للحكم في دمشق وبغداد، وحسن استغلال فرصة الشعور العام بالضيق والتمرد على حكام بني أمية، وفرصة ضعف الدولة الأموية وقرب انتهائها وزوالها. عندئذ أوعز ابن أبي كريمة إلى أباطنية اليمن بالتعجيل بالثورة وتطبيق مبادئ المذهب الساسية وإعلان إمامة الظهور القائمة على مبادئ الشورى والعدل والنظام، فكان التعاون والتشاور وحسن التنظيم بين ابن أبي كريمة وضمام بن المسائب وأبو الحر بن الحصين وحاجب الذي كان مسئولاً عن جميع النشاطات العسكرية للثورة باليمن منذ عام ١٢٩ هـ إبان ضعف الدولة الأموية وقرب نهايتها.<sup>١</sup>

وكان الإمام أبو عبيدة شديد التمسك بعلم الصحابة والاقتداء بهم، وفي ذلك كان يقول: من لم يكن له أسنان من الصحابة فليس هو على شيء في الدين وقد من الله علينا بعبد الله بن عباس وعبد الله بن

<sup>١</sup> - عامر النجار الألبانية ومدى صحتها بالقول: ج. دار المعارف، ١٩٩٢، ص ١١٩، ١٢٠.

مسعود وعبد الله بن سلام وهم الراسخون في العلم، وعلى آثارهم  
التقينا ويقولهم اهتدينا وعلى سيرهم اعتمدنا وعلى مناهجهم سلكتنا.

### الإمام الربيع بن حبيب:

أبو عمرو الربيع بن حبيب الفراهيدي أحد أئمة الحديث  
وصاحب المسند الصحيح، من أهم تلاميذ الإمام جابر بن زيد وأبى  
عبدة، نشأ بعمان ثم انتقل إلى البصرة طلباً للعلم وعاش قبل ١٥٠هـ  
وقيل إنه أدرك جابر وهو شاب. وصفه أبو عبدة كما ذكر أبو سفيان  
محبوب بن الرحيل عندما ذكر الربيع لأبى عبدة قال: هو تقينا  
وأميننا وثقتنا، وقيل إنه كان المتصدر لحلقات العلم والفتيا بعد الإمام  
جابر رحمه الله كما كان الإمام الربيع مرجع الأباضية في تنظيم  
أعمالهم فكانوا يرسلون إليه بركاتهم ليقوم هو بتوزيعها على أهل  
الولاية من المسلمين أي الأباضية كما كان مرجع فتاواهم.

وذكرت المصادر الأباضية أن الربيع بن حبيب ألف كتاب  
الجامع الصحيح في القرن الثاني الهجري وهو الكتاب المعتمد عندهم  
في فقه السنة والحديث، ويقولون إنه أعلى قيمة وأثبت سنداً من  
البخاري ومسلم لأنه ثلاثي المسند. ولهذا كان المسند المسمى الجامع  
الصحيح هو عمدة الأباضية في الحديث، ويعتبره الأباضية حتى اليوم  
هو أصح الكتب بعد القرآن الكريم في تفسير العقائد والشرائع وذلك  
لإسناده الدقيق والصحيح وثقة رجاله من الرواة ولقربه من الصحابة  
والتابعين ونقله المباشر عن الإمام جابر وأبى عبدة وكبار الصحابة.

وقد رتب هذا المسند العلامة أبو يعقوب الوارجلاني رحمه الله  
وضم إليه المرتب من الأحاديث التي احتج بها الربيع على المخالفين  
في مسائل الاعتقاد. كما يشير هذا المسند إلى مدى التزام المدرسة  
الأباضية بالكتاب والسنة وأثر السلف الصالح من الأمة.

الإمام محمد بن يوسف أطفيش: (١٢٣٦-١٣٣٢هـ) الموافق  
(١٨١٨-١٩١٤م)

هو إمام المدرسة الأياضية الحديثة بالمغرب العربي، وصفه  
خير الدين الزركلي في كتابه الأعلام بقوله: محمد بن يوسف أطفيش  
الجزائري علامة بالتفسير والفقه والأدب، إياضي المذهب، مجتهد،  
وكان له أثر بارز في قضية بلاده السياسية ويدل على وطنية  
صحيحة.

وتصفه الكتب الأياضية الحديثة بأنه قطب الأئمة لاشتهاره  
بسعة العلم ودقة النظر وصدق الحكم وكمال الخلق الذي زينه  
بالورع، والتواضع والاستقامة وقيامه بواجب الأمر بالمعروف  
والنهي عن المنكر ونشر المذهب في ربوع الشمال الإفريقي.

وتذكر المصادر الأياضية أن للإمام محمد أطفيش دور بارز  
في الحفاظ على التراث الأياضي الأصيل في العقائد وأصول الفقه  
وأن مؤلفاته في فروع الفكر الأياضي بلغت أكثر من مائة كتاب بين  
مخطوط ومطبوع ومشروح وقيل ثلاثمائة منها:

١. كتاب شرح النيل: من أهم شروحه الفقهية. طبع في عشرة  
أجزاء بالقاهرة بين أعوام ١٨٨٧ إلى ١٩٢٩. وطبعة أخرى  
في دار الفتح بيروت ١٩٧٤ في ١٧ مجلد. وقد أظهر هذا  
الشرح مقدرة القطب على التحقيق والشرح والاستيعاب  
لأصول الفقه وفروعه وأقوال المدارس الفقهية المختلفة.
٢. قاموس الشريعة: يقع في أكثر من تسعين مجلداً، وقامت  
بعض المؤسسات الثقافية في الجزائر وعمان بطبع العديد من  
أجزاء هذا الكتاب الضخم.
٣. بيان الشرع: يقع في أكثر من سبعين جزءاً ويعتبر شرحاً  
مختصراً لكتاب قاموس الشريعة، وقد شرعت سلطنة عمان  
في طبعه بإشراف وزارة التراث القومي والثقافة.



٤. منهج الطالبين: وقع في عشرين جزءاً في مسائل الفقه وفروعه، وأصول الأياضية السياسية والاعتقادية.
٥. الحجة في بيان التوحيد بلا تقليد: وفيه هالـج مسائل علم الكلام، ومبادئ المتكلمين والتي اعتمد الأياضية في مذهبهم عليها في الدفاع عن مذهبهم ومن أقواله: الحق ما نحن عليه، والباطل ما عليه خصومنا؛ لأن الحق عند الله واحد ومذهبنا في الفروع صواب يحتمل الخطأ ومذهب مخالفينا خطأ يحتمل الصواب.
٦. شرح عقيدة تبغورين: مخطوط لم ينشر بعد.
٧. رسالة في الرد على الشيخ محمد كامل: بين مصطفى بن محمود الطرابلسي وصاحب كتاب الفتاوى الكاملية مخطوط ضمن مجموعة الرسائل والردود. مكتبة جربة بتونس.
٨. تفتيـه الغامر بترتيب لفظ موسى بن عامر: طبعة داود بن إبراهيم بن داود اللـسجنى ١٣١٩.
٩. كتاب المـعلقـات: مخطوط، طبع المكتبة الوطنية بالجزائر.
١٠. كتاب الرسم في تعليم الخط: المطبعة السـلفيـة، القاهرة ١٣٤٩هـ.
١١. جامع الشمـل في حديث خاتم الرـسل: المكتبة البارونـية ١٣٠٤هـ.
١٢. وفاء الضمانة بإداء الأمانة: مطبعة الأزهار البارونـية، القاهرة ١٣٢٦هـ.

وتصـف للمصادر الأياضية مدى تنوع آراء القطب محمد أطفـيش بين الفقه والسياسة والأخلاق والأصول، ويروا أن القطب لم يكن فيلسوفاً أو مفكراً سياسياً بل كان فقيهاً وعالماً في أصول العقائد، وأنه لم ينظر إلى السياسة كعلم نظري بل تغيير عملي وتطبيق فعلي لمبادئ الحرية والمساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية وفق التعاليم والمبادئ الشرعية.

والقطب محمد أطفيش كثير الاهتمام بفهم الطبيعة الإنسانية واستيعاب آراء الفرق والمذاهب الكلامية إلى جانب النظرة التكاملية لمسائل الاعتقاد والفقه وتطبيقها العملي وفق مبدأ وجوب الإمامة ونصب الإمام وفي ذلك جاء قوله: إن الاتفاق العام على قضية لا يمكن حصوله لاختلاف الأهواء والأغراض بين الناس فحينئذ يلجأ إلى الأخذ بمبدأ الأغلبية الصائبة، ومن أبي فطان وفقته باغية، لأن الطبيعة الإنسانية لا تخلو من الإعوجاج والتطرف السلبي من أجل تحقيق الأغراض الخاصة بأية وسيلة حتى بإنكار حق وقبول باطل، وفي هذه الحالة يجب حسم الموقف بالقوة المشروعة وبصبح للزجر ضرورياً حتى تقى الباغية إلى أمر الله تعالى.

ويؤكد الإمام أطفيش في مؤلفاته ومواقفه على مجمل قول الأياضية في أن الإمامة فرض واجب لأنها ضرورية من أجل تطبيق أحكام الشريعة، ونشر العدالة بين الرعية، والعدل في توزيع الثروات ومحاربة المرتدين وأن في هذا الرأي يتفق مع الأياضية غالبية المذاهب والفرق الإسلامية في ضرورة نصب الإمام. ومن المؤلفات التي تم طبعها ونشرها حديثاً للإمام القطب محمد بن يوسف المصعبي أطفيش:

١. تفسير التفسير للقرآن الكريم: نشر وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان - القاهرة ١٩٨١.
٢. شرح عقيدة التوحيد: نشر وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان ١٤٠٣-١٩٨٣.
٣. كشف الكرب: نشر وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان ١٤٠٥-١٩٨٥.
٤. المذهب الخالص المنشود بالعلم الخالص: مطبعة البعث قسنطينة ١٤٠٠-١٩٨٠، وطبعة أخرى بسلطنة عمان نشر وزارة التراث ١٩٨٥.
٥. شامل الأصل والفرع: جزآن، المطبعة السلفية بمصر، ١٣٤٨ هـ ١٩٢٩ م.

٦. إزالة الاعتراض عن محقق آل أبياض: طبع وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، مسقط، ١٩٨٢.

الإمام نور الدين السالمي (١٢٨٦-١٣٣٢هـ):

هو العلامة المحقق المجتهد أبو محمد نور الدين عبد الله بن حميد بن سلوم بن عبيد بن خلفان بن خميس السالمي. ولد السالمي بالحوقين من أعمال الرستاق بوسط سلطنة عمان عام ١٢٨٦هـ الموافق ١٨٦٦م، وتوفي عام ١٣٣٢هـ الموافق ١٩١٢م. عن عمر يناهز السادسة والأربعين تقريباً. حدد الإمام السالمي أهداف مهمته في تأصيل قواعد المذهب والدفاع عن حياض الإسلام والزود عن تعاليمه، والتقريب بين الفتناء وبين الدعوة إلى الوحدة والاعتصام، والتزود بجميع العلوم والمعارف.

ومن أجل ذلك انتقل منذ نشأته إلى حلقات العلم بمدينة الرستاق وتلمذ على علمائها مثل الشيخ راشد بن سيف المالكي والشيخ صالح بن علي بن ناصر بن عيسى الحارثي أشهر علماء المنطقة الشرقية. فدرس على أيديهم علمي المعقول والمنقول والحديث والتفسير والتأويل وأصول الدين والفقه والنحو والمعاني والمنطق والبيان، حتى أصبح السالمي في فترة قصيرة عالم عصره وأوحد زمانه، وأشهر علماء الأباضية في المشرق العربي.

وصفه صاحب كتاب نهضة عمان بقوله: كان رضي الله عنه الركن الأعظم في إعادة الإمامة إلى عمان ونيلها المرتبة العليا. وأنه كان شديد الحرص على النهوض بالأمة العمانية واستعادة مجدها. كما عرف عنه الفيرة الشديدة على محارم الإسلام وأنه كان دائماً ينطق بالحق في شجاعة وكثير الرد على من خالف ملة الإسلام، وكان مهموماً بأحوال الأمة الإسلامية، وكان خطيباً بارعاً، وكان جواداً سخياً، يسعى لكل خير يصلح الأمة ويجمع الشمل، كثير الدعاء

من أجل الخير وجمع الشمل وتأليف القلوب، وكان كثير النائم لواقع المسلمين الأليم وكثرة الاختلاف والتنازع وكثرة المعاكذ والمظالم.

وتحقيقاً لإمامة العلم في المشرق قدم الإمام السالمي العديد من المؤلفات والشروح في مختلف فروع العقيدة تنور حول أصول الدين والفقه وأصول الحكم والتفسير والتأويل وعلوم البلاغة والحديث ومتطلبات الإمامة وأقسامها وآراء الفرق حولها ومن هذه المصنفات والكتب:

١- كتاب مشارق أنوار العقول: ويشتمل على العديد من أقسام العلم في أصول الدين وفروعه طبع بسلطنة عمان مع تعليق الشيخ أحمد بن حمد الخليلي مفتي عام السلطنة وتحقيق د. عبد الرحمن عميرة عام ١٩٨٩ في جزأين. وقد تضمن آراء السالمي في العلم وأقسامه، والمسأل في باب الجائز والواجب والمستحيل، وحقيقة الاجتهاد والفتوى والتفسير والتوحيد والنسخ والرؤية وجواز بعث الرسل، وآراء الأباضية والفرق الكلامية في مسائل الشفاعة والتقية والولاية والبراءة والوعد والوعيد والموت والحساب والخلود والقدر وحقيقة الإيمان والإسلام وغيرها من قضايا الاعتقاد ومسائل الكلام.

ويعتبر كتاب المشارق من أهم كتب علم الكلام المعاصر والمعبرة عن آراء المذهب الأباضي وعلاقته بالمذاهب والفرق الأخرى وهو دعوة ومحاولة لإثبات الحقائق الدينية وبيان ضرورة الفكر الصحيح لسلامة العقول والقلوب وإنقاذ الأمة من خطر الاقتراق وعلل الاختلاف، وفيه تحذير من خطر الركون إلى الفرع واعتباره أصلاً، وإعمال الأصل واعتباره فرعاً فيأتي الخطأ في الفهم والتهور في السلوك.

٢- اللمعة المرضية من أشعة الأباضية: طبع بوزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ١٩٨١، وفيه استعرض السالمي أصالة التراث الأباضي منذ نشأته في القرن الثاني الهجري وحتى القرن الرابع

عشر وأهم أعلام الفكر الأباضي ومؤلفاتهم في الفقه والعقائد ابتداءً من الإمام جابر بن زيد (٩٦-٢١ هـ) ومن أخذوا العلم والإمامة عنه فقلل السلمي في التلمذة المرضية من أشعة الأباضية: وقد أخذ العلم عن جابر ضمام بن السائب وأبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة وحيان الأعرج، وأبو نوح صالح بن الدهان وقد تفجرت ينابيع العلم والحكمة من هؤلاء التلامذة وكان أوسعهم علماً أبو عبيدة وضمام.

وقد انتشرت العلوم في مشارق الأرض ومغاربها عن أبي عبيدة وعنه أخذ حملة العلم إلى عمان والمغرب وخراسان وحضرموت وتلامذة أبي عبيدة لا يحصون عدداً، وأجلهم قنراً الربيع بن حبيب البصري وإليه انتهت رئاسة العلم بعد أبي عبيدة، ثم إلى أبي أيوب وأبيل بن أيوب الحضرمي، ثم إلى محبوب بن الرحيل، ثم انتقل العلم إلى عمان بواسطة حملته الأربعة من أئمة العلم، منير بن النير، وبشير بن المنذر، وموسى بن أبي جابر، ومحمد بن المعلل، وإلى خراسان بواسطة أبي يزيد الخوارزمي وهاشم بن عبد الله الخراساني ومن علماء خراسان نصر سليمان ومحمود بن نصر وأبو منصور وأبو غانم بشر بن غانم وغيرهم. وحمل العلم عن أبي عبيدة إلى المغرب كل من أبو الخطاب المعافري وعبد الرحمن بن رستم، وعاصم السدراي وإسماعيل بن درار وغيرهم.

ثم كثر علماء المذهب بالمغرب وعلان وحضرموت فلا يحصون عدداً، ومن أئمتهم بالعراق عبد الله بن وهب الراسبي إمام أهل النهروان، ثم المراد بن حدير الشهير بأبي بلال رضى الله عنه وعنهم وكانت له سير وأخبار وكرامات تذهل العقول. وكان من أئمتهم بحضرموت طالب الحق عبد الله بن يحيى وسليمان بن عبد العزيز وحمد بن سليمان. وكان من أئمتهم بالمغرب أبو الخطاب المعافري وأبو حاتم الأول وعبد الرحمن بن رستم وابنه عبد الوهاب وابنه أفلح وابنه محمد وابنه يوسف وهو حاتم الثاني. وكان من أئمتهم في عمان الجلندي بن مسعود والوارث بن كعب وعثمان بن عبدالله، وعبد الملك بن حميد، والمهنا بن جعفر والصلت بن مالك والخليل بن

شاذان، وراشد بن سعيد وراشد بن الوليد وسعيد بن عبد الله وناصر بن مرشد وغيرهم من أئمة العلم والعقل كثير.

٣- شرح طلعة الشمس على الألفية في علم أصول الفقه: وهو جزآن سماها السالمي بشمس الأصول وهي منظومة جليلة القدر في التعريف بالتناسخ والمنسوخ حول أصول الفقه وثمرته وأقسام الوحي والثواب والأحاد. انتهى السالمي من تأليفه في عام ١٣١٧ هـ، وطبع بسلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة ١٤٠٥-١٩٨٢.

٤- بهجة الأنوار: سماها السالمي شرح أنوار العقول في التوحيد وقد طبع بهامش شرح طلعة الشمس على الألفية. طبع وزارة التراث القومي والثقافة. سلطنة عمان.

٥- تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان: جزآن في مجلد واحد. في سيرة أحوال المذهب وأهله، وختمه بالحديث عن ملوك بني نيهان المتأخرين. وفي الجزء الثاني تناول إمامة الإمام ناصر بن مرشد لليعربي.

٦- جوهر النظام في علمي الأتيان والأحكام: أربعة أجزاء طبع بمطابع النصر بالقاهرة. تحقيق أبو إسحق إبراهيم أطفيش الجزائري العيزابي.

٧- شرح الجامع الصحيح: وهو مختصر لمسند الإمام الربيع بن حبيب الفراهيدي. ثلاثة أجزاء.

٨- مدارج الكمال: أرجوزة في فروع الفقه أكثر من ألفي بيت وهي نظم مختصر الخصال للإمام أبي إسحق الحضرمي.

٩- معارج الأمل: شرح الأرجوزة مدارج الكمال، لشرح الفوائد في ثمانية أجزاء. تم طبعه بوزارة التراث القومي سلطنة عمان في سبعة عشر جزءاً.

١٠- غاية المراد في نظم الاعتقاد: أرجوزة للسالمي شرحها سليمان بن محمد الكندي.

١١- المنهل الصافي في العروض والقوافي: في شكل أرجوزة تتألف من حوالي ثلاثمائة بيت.

١٢- الحجج المقنعة في أحكام صلاة الجمعة: طبع بوزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، وهي بهامش كتاب شرح طلعة الشمس على الألفية. تم نسخها عام ١٣٠١ هـ بقلم سعيد بن خميس بن حمد البهلوي وطبعة سلطنة عمان ١٤٠٥-١٩٨٥.

١٣- شرح بلوغ الأمل في المفردات والجمال: في قواعد الإعراب. عرض فيه السالمي بعض آراء ابن هشام صاحب المفتي. طبعة وزارة التراث القومي، سلطنة عمان ١٤٠٦-١٩٨٦.

١٤- الفتاوى: وهو الجزء الرابع من الجوابات في حل المشكلات وهو عرض لما أشكل على تلميذه أبي زيد عبد الله بن محمد الريامي.

<sup>١</sup> - السالمي: مشارق أنوار العقول، لتعليق عبد الرحمن صبريا مكتبة الاستقامة، سلطنة عمان، طبعة دار الجيل بيروت، ١٤٠٩-١٩٨٩.

## ثانياً: إمامة الظهور في المغرب العربي

ركزت المصادر الأباضية الحديثة على إبراز أصالة الفكر الأباضي ودوره الحضاري منذ أن نجح المذهب واستطاع أن يتحدى الحواجز التي فرضتها الدولة الأموية والعباسية، ووجد أنصاراً ملتزمين بتطبيق أصوله التي تعكس جوهر الإسلام الأصيل، وبالتالي ظهرت دولاً مستقلة تحت راية إمامة الظهور الأباضية في عمان وحضرموت وشمال إفريقيا.

ونكرت المصادر أنه بفضل الدور الإيجابي للمدرسة الأباضية وحملة العلم استطاع عبد الرحمن بن رستم عام ١٦٠ هـ من تأسيس أول دولة جزائرية إسلامية على المذهب الأباضي واتخذت تاهرت عاصمة لها. وكان الإمام عبد الرحمن بن رستم من أبرز تلاميذ الإمام أبي عبيدة وأحد حملة العلم عنه. وقد استمرت الإمامة الأباضية الرسمية أكثر من مائتي عام ١٦٠ هـ إلى ٢٩٦ هـ تقريباً.

وصف يحيى بو عزيز الإمامة الأباضية في الجزائر وقت قيام لدولة الرسمية بقوله: كان نظام الحكم في هذه الإمارة شورياً يطبق انتمها أحكام القرآن والسنة، وسعوا جهودهم لإصلاح الأوضاع فانتشرت الثقافة العربية بشكل ملحوظ وأصبحت مدينة تيهرت العاصمة ملتقى القوافل التجارية وفود طلاب العلم. ولقد حققت الدولة الرسمية في الدولة التي حكمت فيها كثيراً من الازدهار فانتشر العدل وأمنت السبل وكفلت الحريات وانتشرت دور العلم والعبادة وعمرت المساجد وانتشر الرخاء وعمت الأخلاق الإسلامية التي وقت بحزم لمحاربة الرذيلة وما تجره حياة الرقاعية من مساوئ الأخلاق وانحلال السلوك. وأكد بو عزيز أن الأئمة الأباضية الرسميين كانوا يتمتعون بقسط وافر من العلم والورع والتقوى، وقد استمر دور الأئمة حتى بعد سقوط الدولة الرسمية حين النجا الأباضية إلى الواحات وكان لهم في بعضها حضارة مزدهرة، حتى انحصر الأباضية في وارجلان ووادي ميزاب.



بدأت الإمامة الأباضية في المغرب العربي تتحول من إمامة الكتمان إلى إمامة الدفاع والشرارة خلال العديد من الثورات التي بدأت في ليبيا وجبل نفوسة، ابتداءً من عام ١٢٠ هـ عندما شعر الأباضية في ليبيا بقوتهم واستعدادهم لمواجهة ولاية بنى أمية شرعوا في تولية الإمام عبد الله بن مسعود النجيبى ولكن سارع عامل طرابلس إلياس بن حبيب إلى قتل الإمام عبد الله بن مسعود، عندئذ بدأت الثورة من أجل إمامة الظهور في ليبيا على مراحل ثلاث هي: ثورة الحارث وعبد الجبار ثم ثورة أبى الخطاب وثورة أبى حاتم.

\* ثورة الحارث وعبد الجبار: سببها كثرة المظالم وإهدار الحقوق والاستهانة بأمور العدل وعدم الالتزام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقتل الإمام عبد الله بن مسعود ومطالبة الأباضية بإقامة الحد على القاتل وهو عبد الرحمن بن حبيب شقيق والى طرابلس إلياس بن حبيب. على إثر ذلك اجتمع حملة العلم من الأباضية واختاروا الحارث بن يكن إماماً وعبد الجبار بن قيس قاضياً له، فتعاون الإثنين على إقامة العدل ومسايرة حياة الخلفاء الراشدين فاستقامت لهم الأحوال واستبشر الناس خيراً. فلما ذاع صيتهما وقويت شوكتهما بذر أعداء الأباضية بذور الخلاف بينهما وبين أباضية الجزائر ف وقعت الحروب بينهما وأرسل عبد الرحمن جيشاً تلو الآخر حتى قتل كل من الحارث وعبد الجبار في مجلس الحكم عن طريق الخديعة والغدر.

\* ثورة أبى الخطاب بطرابلس والقيروان: لما انتشر المذهب الأباضى في ربوع ليبيا عن طريق حملة العلم وشعر الأباضية بإمكان إعلان إمامة الظهور مرة ثانية، اجتمعوا على تولية أبى الخطاب من غير أن يكون له علم بذلك فرفض الإمامة خوفاً من مسؤولياتها، وأمام تمسك القوم بإمامته اشترط قبول الإمامة بشرط ألا يذكر القوم أسباب الاختلاف والافتراق بذكر مقتل الحارث، وعبد الجبار خوفاً من تفرق الكلمة فتمت البيعة لأبى الخطاب عام ١٤٠ هـ.

ودخل الأباضية طرابلس في جماعات كثيرة منادين بقوة لا حكم إلا لله، وأعلنت الإمامة الأباضية في ليبيا.

وحرص الإمام أبي الخطاب على رفع الظلم وإقامة العدل ونشر الأمن وإحياء سيرة الخلفاء الراشدين، ففرح الناس بإمامته واستظلوا برعايته، وأسند أبو الخطاب مهمة القضاء إلى أبي درار الغدامسي وبدأ في نشر المذهب في المناطق المجاورة كلقاويروان وقابس ففتح القاويروان وترك بها جماعة من حملة العلم لنشر العدل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتولى الإمامة الأباضية بها عبد الرحمن بن رستم.

ولما علم الخليفة المنصور بسيطرة الأباضية على القاويروان وإعلان الإمامة الظهور بها أرسل جيشاً بقيادة والي مصر محمد بن الأشعث الذي أرسل عيونه لاستطلاع قوة الأباضية فعلم أنهم أسود بالتهار رهباناً بالليل وأنهم يتمنون الموت في سبيل الله كما يتمنى المريض الشفاء. عندئذ لجأ محمد بن الأشعث إلى الحيلة وتظاهر بالرجوع إلى مصر ثم عاد إليهم ليلاً وأدرك جند أبي الخطاب بعد تفريقهم فهزمهم واستشهد أبو الخطاب مع جند كثير من جيشه.

إمامة عبد الرحمن بن رستم:

بعد مقتل أبو الخطاب واستيلاء محمد بن الأشعث على طرابلس ولى عليها من سام أهلها سوء العذاب، فعاد الأباضية إلى إمامة الكتان واستمر ذلك حتى عام ١٤٥ هـ، ولما قويت شوكة الأباضية تحولوا إلى إمامة الدفاع وأعلنوا ضرورة إقامة العدل وإزالة الظلم وانتقوا على مبايعة الإمام أبي حاتم يعقوب بن ليبي المعزوزي إماماً للدفاع. فسار أبو حاتم سيرة العدل والاستقامة، فلما سمع بذلك عامل بني العباس أرسل إليهم جيشاً فتقابلوا قرب طرابلس وفي هذه المعركة انتصر جيش الأباضية، وبسط الأباضية نفوذهم على طرابلس ونواحيها، وأقاموا العدل وسيرة الخلفاء الراشدين واستمرت إمامتهم

بها حتى عام ١٥١هـ فأعلنوا إمامة الظهور وحاول أبو حاتم نشر المذهب ونفذه على القيروان، وفي هذه الأثناء أرسل الخليفة المنصور العباسي جيشاً عظيماً قضى به على إمامة أبي حاتم الذي استشهد مع طائفة من أصحابه.

ولقد اهتمت المصادر الأباضية في مختلف عصورها بسرد وقائع إمامة الظهور الأباضية بالمغرب العربي والتي كانت تسمى بالإمامة الرسمية بتهيرته، إذ في عصر الإمامة الرسمية ظهر الاختلاف الثاني حول الإمامة كما ظهرت فكرة تعدد الأئمة أي وجود إمامين في وقت واحد وفي مكاتين مختلفين وسبب ذلك أنه عند وفاة الإمام السمع بن عبد الأعلى في جبل نفوسة سارع البعض إلى مبايعة ابنه خلف خلفاً له قبل موافقة حملة العلم وإمام الأباضية ولكن خلف تمسك بالإمامة والمبايعة بحجة أن جبل نفوسة يبعد عن مقر الإمامة ولا دخل للإمام فيه.

ولكن الإمام أرسل إلى أهل جبل نفوسة بقرار عزل خلف، فزاد عناد خلف فما كان من الإمام إلا أن أمر بتولية الإمام أيوب بن العباس الذي اشتهر عنه بالشدة والبطش فاستكان خلف حتى وفاة الإمام أيوب وتولية أبي عبيدة عبد الحميد خلفاً له فعاد خلف ثورته وجمع الأتباع الذين اقتنعوا بفكرة استقلال الجبل عن الإمامة الرسمية، ودار الصراع بين إمام الجبل وإمام تيهيرت طوال إمامة عبد الوهاب بن رستم وإبنه أفلح.

ولما بويع أفلح بن عبد الوهاب إماماً للدولة الرسمية بتيهيرت انتشر الأمن والعدل واستقرت الأحوال لما أبداه الإمام من التزام بكتاب الله وسنة وسيرة صحابته، والحرص على المشاورة والتحلي بالورع والتقوى وإحياء دروس العلم بنفسه، فقصده طلاب العلم يستمعون له، واشتهرت عنه الرسائل والنصائح لعماله ومنها قصيدته:

العلم أبقي لأهل العلم أثرا

بريك أشخاصهم روحا وأكلوا  
 حتى وإن مات ذو علم وذو ورع  
 ما مات عيد قضى من ذاك أوتارا  
 وذو حياة على جهل ومقصصة  
 كميت قد ثوى في الرمس إحصارا

وقيل إعلان إمامة الظهور الرستمية بتيهرت، ثلث القيروان  
 على الإمام عبد الرحمن بن رستم فخرج مستخفيا مع ابنه عبد  
 الوهاب متوجها إلى المغرب، وتحصن مع أصحابه بجبل سولجج  
 وكثر أتباعه من الأباضية والعلماء واستمرت أحوالهم على إمامة  
 الكتان حتى آمن عبد الرحمن بن رستم ملاحقة ابن الأشعث فنزل  
 إلى تيهرت مع جماعته من العلماء وشيوخ القبائل واستقروا بها حتى  
 تحولت إلى مدينة متكاملة زاخرة بالعمارة والمساجد والديار وقويت  
 شوكتهم فاجتمع حملة العلم واختاروا الإمام عبد الرحمن بن رستم  
 إماما للظهور بتيهرت، وكان من أسباب اختياره مكانته العلمية  
 وكفاءته السياسية بالإضافة إلى ضعف شوكته فليس له قبيلة تحميه،  
 فكان إعلان إمامته وبعثه عام ١٦١ هـ.

وتسامع الناس بعذله وحسن سيرته واستقامة سلوكه وعزارة  
 علمه فقصده الناس من أنحاء المغرب العربي، فاتسع عمران تيهرت  
 وثرائها حتى سميت عراق المغرب. ولما وصل خبر إقامة إمامة  
 الظهور بالمغرب وتولية عبد الرحمن إماما فرح الإمام أبو عبيدة  
 بالمشرق وقال قوله الشهيرة: الآن أنن الله بارتفاع الحق والحمد لله  
 إذ كان على يد غصن منى. وأراد أبو عبيدة مساندة ولاية عبد  
 الرحمن فجمع إعانة قدرها ثلاثة أحمال من الذهب وأرسلها إليه،  
 فأمر عبد الرحمن بتقسيمها إلى ثلاثة: قسم للجهاد وقسم للعمارة وقسم  
 لإعانة الفقراء.

واستمرت إمامة عبد الرحمن بن رستم حوالي عشر سنوات  
 حتى توفي عام ١٧١ هـ. وقيل وفاته ترك الإمامة من بعده شوري كما

فعل عمر بن الخطاب، فجعلها في سنة أو سبعة من أشهر العلماء والأئمة فيهم ابنه عبد الوهاب بن رستم. وعند الاختيار انحسرت المنافسة بين مسعود الأندلسي وعبد الوهاب بن عبد الرحمن، ولكن خوف مسعود من مسؤوليات الإمامة أتاح الفرصة كاملة لمبايعة عبد الوهاب إماماً للدولة الرستمية.

### إمامة عبد الوهاب بن رستم:

وعند عقد البيعة لعبد الوهاب انفرد ابن فندين وأعلن أن المبايعة مشروطة بشرط مشاوره الجماعة ولكن أهل الحل والعقد وعلى رأسهم مسعود الأندلسي قالوا: لا نعلم شرطاً في الإمامة سوى الحكم بكتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم). عندئذ سارع ابن فندين لمبايعة عبد الوهاب عسى أن ينال حظوة عنده. وبعد استقرار الأمور واتساع شهرة عبد الوهاب في العدل وحسن السيرة، أعلن ابن فندين ثورته وردد أن الإمام يستبد بالراي ولم ينفذ شرط المشورة لجماعة أهل الحل والعقد واستمر ابن فندين في جمع الاتباع والموالين له والمؤيدين لرايه في أن عبد الوهاب أهل بشرط الولاية وأنه تولى الإمامة وفي الأمة من هو أفضل منه.

ولما قويت شوكة ابن فندين أمر جماعته بالخروج وحمل السلاح، ولكن الإمام عبد الوهاب كرر عليه إنذاراته بينما أصر ابن فندين على خلافه ورايه، فاستشار الإمام عبد الوهاب أئمة المشرق وأرسل إلى الإمام الربيع بن حبيب وأصحابه فكان جوابهم صحة إمامة عبد الوهاب وثبوتها وقالوا بجواز أن يتولى المفضل مع وجود الأفضل وذكروا في رسائلهم العديد من أمثلة ولاية الصحابة والخلفاء الراشدين. وأعلن ابن فندين الحرب على الإمام عبد الوهاب وحاول دخول العاصمة بجماعته، ولكن أهل العاصمة تصدوا له وأخذوا ثورته وقتلوا ابن فندين وكثير من جماعته، وفي هذه المعركة كان لأفطح بن عبد الوهاب دوره البارز في المقاومة والجهاد.

وبعد انتهاء الثورة الأولى على إمامة عبد الوهاب بن رستم وهى ثورة ابن قندين وجماعته بدأت الثورة الثانية من جماعة الواسلية بتهيرت وغالبيتهم من قبيلة زناتة، وكان من أسباب ثورتهم الحمية القبلية والغيرة الوطنية إذ ساءهم أن يحكمهم إمام من غير قبيلتهم أو وطنهم أو مذهبهم فقرروا الخروج على الإمام عبد الوهاب، وأرسل إليهم الإمام يناشدهم الهدوء وترك الفتنة فأبوا، وطلب المناظرة والإقناع بالحجة فأبوا كذلك إلا الحرب، وبدأت المعارك سجالات بينهم ولما شعر الإمام بقوة الواسلية وكثرة جموعهم طلب العون والممدد من أهل جبل نفوسة وحدد مطالبه فى أربعمائة نفر منهم مائة فارس ومائة عالم ومائة مناظر ومائة فقيه.

فلما قرأ أهل الجبل رسالته تشاوروا ثم أرسلوا إليه أربعة رجال كل واحد منهم بمائة لأنهم الفضل الرجال فى الورع والفتوى والعلم والشجاعة وكان هؤلاء الأربعة هم:

١. الفقيه الورع أبو الحسن الأبدلاتى
٢. العالم المفسر محمد بن يانس
٣. المناظر البارع أبو مهدى النفوس
٤. الفارس الشجاع أيوب بن العباس

فخرج الأربعة صوب تيهيرت فى شوق إلى نصرة الحق وإغاثة الأهل فلما وصلوا تيهيرت ورأهم الإمام أربعة بدلاً من الأربعمائة الذى طلبهم انكسرت نفسه، ولكن بعد لقائه بهم تبدلت أحواله وسكنت نفسه، وبعث للواسلية بدعوتهم للاجتماع والمناظرة أو المبارزة عند اقتضاء الحال.

وبدا اللقاء بالمناظرة بين أبو مهدى الأباضى وعالم المعتزلة بتهيرت ولم يزل يناظره حتى أقحمه، عندئذ كثر الأباضية بنصرة أبى مهدى وغلبته. ثم تقدم فارس المعتزلة للميدان وأظهر من الفروسية ما حير العقول ثم تقدم أبو أيوب بن العباس وأظهر من الفروسية ما أنسى عمل رفيقه ثم كانت المبارزة الثنى خرج أبو أيوب

من شبارها متحصرا وترك رفيقه مجذلا على الرمال. ثم التحم القتال بين الجيشين والذي انتهى بانتصار الإمام عبد الوهاب بن رستم وانكسار شوكة الواسلية وخضوعهم للإمام، وقد أظهر الإمام لفتح بن عبد الوهاب شجاعة نادرة في القتال أهلكه بعد ذلك لتولى الإمامة بعد أبيه عبد الوهاب. وبعد استقرار الأمور وانتهاء الثورات ضد الإمامة الرسمية شرع الإمام عبد الوهاب في نشر المذهب في مختلف أنحاء المغرب العربي عن طريق نظام الحلقة وجلسات العلم وتطبيق قواعد العدل وأحكام الدين، وكان الإمام حريصا على تطبيق شرط الكفاءة والتقوى لتولى المناصب القيادية فساد الأمن واستقرت الأحوال.

ولما قصد الإمام عبد الوهاب طريقه إلى الحج نزل بجبل نفوسه ضيفا عليهم ولكنهم أخبروه بخطورة الذهاب إلى الأراضي الحجازية وتربص بنى العباس له فأترك الإمام صواب رأيهم وأفتوه بسقوط الحج عنه ومنهم من أفتاه بإرسال من يؤدي ذلك عنه. وطلب أهالي جبل نفوسه الدخول تحت إمامته وأن يولى عاملا من قبله فسر ذلك وقال لهم اختاروا من يليق بكم فاخاروا وزيره السمح بن عبد الأعلى الذي اعتذر لهم بحاجته إليه ولكنهم أبوا إلا هو فأنزروهم على نفسه وولاه عليهم.

ولما كان الإمام عبد الوهاب بجبل نفوسه طلبت منه قبيلة هواره مستغنية به أن ينصرهم على من عزم الاستيلاء عليهم فنصرهم. وعند رجوعه طلب أهل جبل دمر الدخول تحت إمرته فأنعم عليهم ذلك وولى عليهم من يسير أحوالهم. واستمر الإمام في عدله ونشاطه العلمي والمجاسي إلى أن وافاه الأجل بعد أن وطئ دعائم الإمامة بطنابلس وتبهرت حتى عام ١٩٥ هـ.

ذكر سليمان الباروني عن ابن الصغير، أن المرشح للإمامة الرسمية بعد الإمام عبد الوهاب وابنه أفلح حسب رأى حملة العلم وأهل الحل والعقد هو الإمام أبو اليقظان ابن أفلح ولكنه كان غائبا بسبب سجنه في بغداد بعد أن ألقى عليه القبض عند الحج بمكة من قبل بني العباس. فاجتمع الشراة وأهل الشورى مرة أخرى وبياعوا أخيه أبا بكر بن أفلح رغم قلة ورعه وسوء أحواله وميله إلى حياة الزرف فكان يواصل الشعراء والأدباء على غير عادة لئمة المذهب.

وكان بالمدينة رجل من وجهاء القوم يدعى ابن عرفة تزوج الإمام من أخته؛ كما تزوج هو أخت الإمام فأصبحا صهرين، فاكتسب ابن عرفة مكانة عند الإمام فقصده الناس والتف حوله العوام وفي هذه الأثناء رجع أبو اليقظان من المشرق بعد إطلاق سراحه من قبل أخو الخليفة العباسي والذي تولى الخلافة بعد وفاة أخيه وكان مسجوناً مع أبي اليقظان وقد أحكمت الصداقة بينهما في السجن. ولما وصل أبو اليقظان إلى تهرت لم يحرك ساكناً ولم يطالب بحق الإمامة ولكنه كان عوناً وناصرًا لأخيه أبي بكر في تسيير أمور الإمامة وتحقيق الاستقرار قدر الإمكان.

وعندما استفحل أمر ابن عرفة قصد الناس الإمام ونهبوه من خطرهم، فراقب الإمام حركات صهره وتوجس منه خيفة فلنشرار بعض جنائسته فاشاروا عليه بضرورة التخلص منه، ففقد ذلك سرا ثم ظهر الأمر واتهم الإمام بقتله، فقامت فتنة عظيمة في المدينة استمر في إخمادها محمد بن مصالة الأباضي حوالي سبع سنين. وانتهى الأمر بالمشاورة واختيار إمامة أبي اليقظان محمد بن أفلح لإنقاذ البلاد من الفتنة فاهتم أبو اليقظان ببناء الجيش من رجال جبل نفوسة، وإنهاء الصراع بين القبائل بالصلح وأعلن الإمام العفو العام وعدم مطالبة أحد بنفس أو مال. وأقام أبو اليقظان ميزان العدل بين الجميع وانتشر الأمن حتى أنهم كانوا يشبهون إمامته بإمامة جده عبد الرحمن



بن رستم. واستمر أبو اليقظان في إمامته مدة أربعين سنة من غير أن يحدث ما يكثر صفو الأمن حتى توفي عام ٢٨١هـ.

### إمامة أبي حاتم يوسف بن أبي يقظان الرستمي:

لما توفي الإمام أبو يقظان عام ٢٨١هـ سارع الناس ينادون بآبائه في شوارع المدينة إماماً من غير انتظار لما يقرره مجلس المشاورة والحكم، ولكنه أذعن لرغبة الجمهور وخاصة أن الإمام أبي حاتم كان على سيرة أبيه فكان على علم وورع وحزم في نفس الوقت. فلأجمع الناس على مبايعته ولم يعارض سوى عمه يعقوب الذي كان طامعاً في الإمامة.

وبعد قبول المبايعة للإمام أبي حاتم ساد الأمن والاستقرار وساد العدل، وكان الإمام محبوباً من الجميع، لكن عمه يعقوب لجأ إلى قبائل ومشايخ غير أباضية ممن أحسوا من الإمام بعض جفاء. وحاول الإمام أبو حاتم القضاء على الفتنة بنفي بعضهم ولكن الفتنة تزايدت واتسع أمرها حتى أجبر الإمام أبو حاتم على الخروج من المدينة ومبايعة عمه يعقوب.

وأعاد الإمام أبو حاتم بناء جيشه من مواليه من سكان البادية وحاول استرداد الإمامة بالقوة فقام بمحاصرة المدينة واستمر القتال بينهم مدة طويلة حتى سئم الناس منها وبدأت محاولات الصلح بينهما، وتم على مبايعة أبي حاتم وقبول توبة عمه يعقوب عن خطبته، فاستقرت الأحوال واستتب الأمر للإمام مدة أربع عشرة سنة.

وبموت الإمام أبي حاتم بن أبي اليقظان الرستمي عام ٢٩٦هـ انحسرت الإمامة العظمى الرستمية التي كانت قائمة على العدل وفرواع الإيمان والعلم واستمرت بتبهرت وجبل نفوسه ما يقرب من قرن ونصف من الزمان وانطوت صفحة إمامة الظهور الأباضية

المتمثلة في الإمامة الرسمية بعد أن سقطت الدولة الرستمية على يد أبي عبد الله الشيعي عام ٢٩٦ هـ وهجرة فلول الأباضية إلى سدراته ووارجلان، وبعدها إلى ميزاب. وظلوا سنوات طويلة هناك في إمامة الكتمان وفيها أسسوا مدينة لهم عام ٤٠٢ هـ كما أسسوا غرداية عام ٤٧٧ هـ تحت راية زعماء الأباضية الثلاث وهم: سليمان بن يحيى، وعيسى بن طوان، وأبو جمعة.

وتصف المصادر الأباضية الحديثة دور المدرسة الأباضية الحضارية عندما تبلور لديها فكر سياسي كامل عبرت عنه إمامة الظهور والشرأة والدفاع والكتمان، وأن إمامة الظهور كانت متمثلة في الإمامة الرستمية بالمغرب العربي خير تمثيل؛ لأن الإمام عبد الرحمن بن رستم يبيع لصلاحه وتقواه وأنه ممن لا عصبية له لتحميمه وأنه قبل وفاته جعل الإمامة ثوري من بعده كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولم يكن يعرف أن الإمامة من بعده ستستمر في أولاده مدة طويلة ويتصارع عليها الأنعة. ورغم هذه الوقائع فإن فرحات الجعبري في بحثه عن دور المدرسة الأباضية في الفقه والحضارة الإسلامية يقرر أنه لم يؤثر عن واحد من الأنعة أنه اتخذ ولياً للعهد يبايعه الناس قبل وفاة أبيه، إنما هي الأمة استأنست بهؤلاء الغرس فاستمرت على قبول إمامتهم لما فيهم من صلاح عدا ما وقع من الاضطراب في آخر العهد الرستمي عندما شاخت الدولة وأوشكت على الفناء، ومع ذلك فقد بقيت الثقة في هؤلاء إذ ما إن استقر آخر الأنعة في وارجلان حتى أقبل الناس ليبايعوه عوض أن يقتلوه كما يقع غالباً، إلا إنه رفض لإدراكه أن ذلك ليس في صالح الأمة ولو كان يتصرف تصرف الملوك لقبل مثل ذلك.

ويذكر بكير بن سعيد أعوش أن التاريخ يسجل للنوالة الرستمية اهتمامها بترويض مبادئ حرية العقيدة والتسامح مع سائر المذاهب مما

<sup>١</sup> - فرحات الجعبري: دور المدرسة الأباضية ص ١٠٠



التي كان غالبية سكانها على المذهب الأباضي وكان للأباضية بها دولة ملكية وإمامة مذهبية تابعة للإمامة في عمان، وكان لها دورها البارز في نشر الثقافة الإسلامية في جزر المحيط الهندي وسائر بلاد إفريقيا، فقد انحسرت الإمامة المذهبية بها بعد تدخل الدولة الاستعمارية وإعلان استقلالها إذ كانت سلطنة زنجبار تكون مع عمان قوة رادعة لحماية الثغور الإسلامية على ساحل المحيط الهندي.

### وفي ليبيا:

التي كان غالبية سكانها على المذهب الأباضي لفترة طويلة وطوال حكم الإمامة الرسمية فقد انحسر المذهب بها بعد انحسار إمامة الظهور الأباضية ولم يبق إلا في جبل نفوسة بعد أن كانت الإمامة والمذهب مستمران في ثلاثة أئمة بين ١٢٥ هـ إلى ١٥٥ هـ. وكان للليبيا في عهد الإمامة نشاط ثقافي واقتصادي ملموس منذ القرن الثالث الهجري وحتى القرن العاشر متمثلاً في علماء الأباضية وحملة العلم الذين كان لهم مؤلفاتهم في علوم الدين والفقه والتفسير ومسائل الشريعة، كما كان للليبيا في زمن الإمامة نشاط ثقافي واقتصادي واسع مع السودان وتشاد وغيرها من البلدان التي انتشر بها الإسلام.

### وفي تونس:

التي كان أغلب سكان المناطق الجنوبية بها على المذهب الأباضي، فقد انحسر بها ولم يبق إلا في جزيرة جربة الآن، بعد أن كان لعلماء المذهب دور علمي بارز متمثل في (جمعية العلماء الأباضية السبعة) التي شاركت في تأليف أكبر موسوعة في الفقه الأباضي، سميت بديوان الأشياخ، كما ساهموا في تأليف ديوان العزاية الذي اشترك في تأليفه عشرة من العلماء، وكان ذلك منذ

القرن الخامس الهجري. وقد ساهم علماء تونس من الأباضية في نشر الثقافة الإسلامية في العديد من البلاد الإفريقية مثل غانا ومالي.

وفي الجزائر:

التي كان أغلب سكانها على المذهب الأباضي طوال فترة الإمامة الرسمية بين ١٦٠ هـ إلى ٢٩٦ هـ. وتعاقد عليها ستة من كبار أئمة الأباضية الرسميين والتي امتد نفوذها وتأثيرها إلى غالبية المناطق الجزائرية وجنوب تونس والجناح الغربي للبيضا في جبل نفوسة. فقد انحسر المذهب في غالبية هذه المناطق ولما انقرضت الدولة الرسمية من تيهرت وسط الجزائر انحصرت الدعوى الأباضية في جنوبها حيث أقاموا هناك حضارة في نواحي وارجلان وسدراته وبلاد أريغ وجبال بني مصعب المصمعة الآن بوادي ميزاب وهي ولاية غرداية حالياً بالجنوب الجزائري. وفي هذه المناطق، كان للأباضية بها حضارة مطبوعة بطابع أباضي في مختلف جوانب الحياة الدينية والاجتماعية والاقتصادية.

وفي بلاد خراسان:

كان للأباضية تواجد ضعيف ورغم ذلك اشتهر بها أحد حملة العلم وهو أبو غاتم الخراساني صاحب المدونة، وقد انحسر المذهب من هذه المناطق تماماً هذا إلى جانب انحسار المذهب الذي كان متواجداً في بعض جزر البحر المتوسط مثل جزيرة الباليار، وفي إفريقية الموداء والتي ساهم في نشر المذهب بها الإمام أبو يعقوب يوسف الوارجلاني.

أما أسباب هذا الانحسار والضعف الذي أصاب المذهب الأباضي فيرجع إلى:

أولاً: الضربات المبررة والملاحقات المستمرة من جانب خلفاء بني أمية وبني العباس للإمامة الأباضية سواء في المشرق أو المغرب والتي عجلت بسقوط الإمامة الرسمية بتهمرت فانكسر المذهب وقلّ أتباعه في كثير من المناطق والدول كما سبق الإشارة إليه وذلك بسبب المعارضة المستمرة للأباضية لنظام الحكم الأموي والعباسي.

ثانياً: الصراع الدائم على الإمامة سواء من داخل حملة العلم وكبار الأئمة في المذهب أو من جانب بعض شيوخ القبائل الطامعين في الزعامة والإمامة.

ثالثاً: إميل إلى الترف خاصة في أحوال الاستقرار واستمرار الأمن وإعلان إمامة الظهور ومثاله تلك الحياة الرخدة التي سيطرت على سلوك أئمة الدولة الرسمية فقتلت فيهم القيم الخلقية المعالية، ومع ذلك تذكر المصادر الأباضية قيام هؤلاء الأئمة بدورهم العلمي في التأليف فقد ألف الإمام عبد الرحمن بن رستم تفسيراً للقرآن، كما ألف أبو اليقظان حفيده في مسائل الاستطاعة والقدر وغيرها. بالإضافة إلى العديد من الفتاوى التي نسبت إلى أئمة الدولة الرسمية عبد الرحمن وابنه عبد الوهاب وابنه أفلح.

رابعاً: كثرة الحروب والثورات المضادة للإمامة الأباضية سواء في المشرق أو في المغرب العربي. فعند نهاية القرن الثالث الهجري ضرب الأباضية ضربات مبررة منذ واقعة مائو عام ٢٨٢ هـ وحتى سقوط الدولة الرسمية عام ٢٩٦ هـ وكذلك في القرن الرابع الهجري عندما حاولوا استرجاع إمامة الظهور بثورة أبي القاسم الحاملي عام ٣٥٨ هـ وثورة أبي خزر عام ٣٨٠ هـ فلما انهزمت جيوش الأباضية تحولوا إلى إمامة الكتمان في القرن الخامس الهجري مع الشيخ أبي عبد الله محمد بن بكرت ٤٤٠ هـ.

خامساً: ضياع الكثير من الكتب والتأليف الأباضية بسبب الملاحقات السياسية والخلافات المذهبية ومضايقات الحكم الأموي والعباسي

حيث أحرقت الكثير من المكتبات الأباضية، وما تبقى من هذه الكتب لازال مجهولاً ومحفوطاً لدى الأفراد مخطوطاً مظنة الخوف من الضياع والتعصب المذهبي الاتفلاقي، كما أن الكتب الأباضية لا يزال نشرها مقصوراً على الجهود الذاتية أو بعض المؤسسات الثقافية في سلطنة عمان والجزائر وتونس.

سالمياً: إصابة أئمة الدولة الرسمية بالضعف والوهن نتيجة نفس الأسباب التي سبق ذكرها وغيرها من الأسباب، والتي جمعها قشار بلحاج في كتابه تاريخ المذهب الأباضي فقال: أصيبت الإمامة الرسمية بالهرم والضعف نتيجة الفتن والثورات، وضعف الوازع الديني لدى العديد من الولاة والأئمة من العائلة الرسمية، فلم يصبح حب الملك والتسلط هو المقصود بعد أن كان المقصود هو إقامة حدود الله ونشر العلم والدين الصحيح، بالإضافة إلى كثرة المعارك والحروب نتيجة الاختلاف الفكري والصراع القبلي والمذهبي.

ومثال ذلك عنده إصابة أهل جبل نفوسة بالضعف والوهن خاصة بعد موقعة مائو عام ٢٨٣هـ لأن جبل نفوسة كان الحصن الحصين للدولة الرسمية وفيه قالوا: إنما قام هذا الدين أي المذهب بمسيوف نفوسة وأموال مزاته، وقصة ذلك أن إبراهيم بن أحمد بن الأغلب عزم على غزو تيهرت وأصر على المرور بجبل نفوسة ولما سمع أهل الجبل ذلك عزموا على منعه خوفاً من تسلطه ونزوعه للإمامة العظمى، وكان عامل الإمام أفلح بن العباس مع بعض المشايخ قد ذكر هوا اعتراضه ورغم ذلك استعد جيش نفوسة لقتال إبراهيم بن الأغلب والفتى الجيوشان قرب قصر قديم يسمى "مائو" وتقاتلوا قتالاً شديداً انتهى بهزيمة أهل نفوسة وقد خسروا من رجالهم الأشداء نحو اثني عشر ألفاً منهم أربعمائة عالم فكان ذلك خسارة فادحة أدت إلى الضعف والانتكاس وكان ذلك حوالي ٢٨٣هـ ويشير قشار بلحاج إلى دور التسلط العسكري وروح الانتقام في انحسار

<sup>١</sup> - علي يحيى معمر: الأباضية مذهب إسلامي معتزل، ١٩٨٨، ص ١٠-١٢.

الإمامة الأباضية بقوله: ولما تسلط الحجازي على ثبهرت أحرق مكتبتها المعساة بالمعصومة وكان بها من تقاتس العلم والمعرفة، كما خرب عمرانها حتى انصرف الناس عنها.

وكان الإمام يعقوب بن أفلح قد سار إلى وارجلان ونزل بسدرائة على أبي صالح جفون بن يمران فطلبوا منه أن يبايعوه إماماً فقال قوائه الشهيرة: الجمل لا يستتر بالغنم. اذهبوا فقد زالت أيلكم مشيراً إلى الضعف والوهن الذي لا يستقيم معه أمر الإمامة وخاصة إمامة الظهور، واستمر في وارجلان حتى وافقه المنية عام ٣١٠هـ. ومن يومها أصبح الأباضية في مرحلة الكتمان أي التقية والسرية، فتحكمهم وتدير أمورهم بعض المشايخ في وارجلان وميزاب وجبل نفوسة الذي استمر دور المشايخ به حتى الحكم التركي بشمال إفريقيا، وكان أشهر هؤلاء المشايخ أبو عبد الله محمد بن الخير وأبو القاسم اليفطوري، وكان أبو يعقوب قبل وفاته قد توجس من ابنه أبي سليمان فحضر منه أهل وارجلان لأنه كان يطالع كتب أهل الخلاف ويقول بفتاوى متناقضة لما ذهب إليه أئمة الأباضية.<sup>١</sup>

مسابعا: تفرق الإمامة الأباضية واتقسام الأئمة: لقد تفرعت عن الأباضية العديد من الفرق نتيجة تعدد الآراء واختلاف الزعماء حول الإمامة والتقية وبعض الأصول السياسية والاعتقادية، وقد نشأت هذه الفرق عن انشقاق بعض أئمة المذهب حول وجوب إمامة الأفضل وجواز إمامة المفضول، وهذه الفرق هي النكارية والتفائية والخلفية والحسينية والعمرية والمساكية والفريسية، كما يذكر الأباضية بعض الفرق التي انتمت إليها أسماء ولم تنتسب إليها فعلاً ولم تلتزم بالأصول الأباضية مثل فرقة اليزيدية والحارثية والحفصية. وهي كالآتي:

<sup>١</sup> - قسار بلعاج: تاريخ المذهب الأباضي ص ١٦١



١. فرقة النكارية: تزعمها أبو قدامة يزيد بن فندين الذي كان على المذهب الأباضي وأحد علمائه زمن الدولة الرستمية بالمغرب العربي وكان يطمح في الإمامة العامة بعد وفاة الإمام عبد الرحمن بن رستم. وقد ظهرت بوادر الانشقاق عقب مبايعة الإمام عبد الوهاب بن رستم ليخلف أباه الإمام عبد الرحمن بن رستم إمام الأباضية بالمغرب ومؤسس الدولة الرستمية منذ عام ١٧٥ هـ فعندما أحس الإمام عبد الرحمن بقرب الأجل دعى إلى ترك الأمر شورى بين سبعة من علماء الأباضية وزعمائهم من بينهم ابنه عبد الوهاب وابن فندين الذي كان يرى أنه الأفضل والأحق بالإمامة لكنائته وعلمه.

وعند إجماع العلماء على إمامة عبد الوهاب ليخلف أبيه في إمامة الدعوة بالمغرب العربي، أنكر ابن فندين إمامة عبد الوهاب بعد مبايعته له، ووضع شرطين لصحة بيعته أولهما: أن لا يقضى عبد الوهاب أمراً دون مشورة من حملة العلم أو هيئة مخصوصة للمشورة. والثاني: أنه لا تجوز الخلافة للمفضول مع وجود الأفضل، وفي الأمة من هو أفضل من عبد الوهاب، يقصد نفسه. بعد تلك أشاع ابن فندين أن عبد الوهاب لم ينفذ شرط المشاورة وبالتالي لا تحقق إمامته، وأعلن ابن فندين إنكار إمامة عبد الوهاب مع جماعة من أصحابه قسموا بالنكارية.

وكان على رأسهم أبو قدامة ابن فندين وعبد الله بن يزيد الفزاري وعبد الله بن عبد العزيز وعمر بن محمد السدوسي وشعيب بن المعرف وحاتم بن منصور. وأطلق الأباضية على هؤلاء النكارية عدة أسماء منها: النكاث لأنهم نكثوا البيعة بغير حق، النجوية لأنهم كانوا يتناجون ويجمعون على الإثم والعدوان، الشغبية لأنهم أدخلوا بذلك شغباً في الدعوة الأباضية، والملحدة لأنهم ألحدوا في الأسماء والأحكام.

ورغم انشقاق ابن فندين وجماعته وغريب الآراء التي ردها وإنكار بيعة عبد الوهاب وإفلاته بأن إمامته باطلة واعتزاله المذهب

وتكوين فرقة خاصة به، فقد بعث علماء الأباضية بالمغرب بكتاب لأخذ مشورة علماء إباضية المشرق في البصرة وعمان في وقائع هذا الانشقاق ومدى صحةبيعة عبد الوهاب وجاء رد علماء الأباضية في المشرق بفيد صحة الإمامة لابن رستم وأن الشرط الذي طالب به ابن فندين باطل وأنه يجوز تولية رجل من المسلمين (الأباضية) إذا كان فيهم من هو أفضل منه أو أئقنه منه.

ولم يوافق ابن فندين على هذا الرأي وأثارها حرباً ضد عبد الوهاب بن رستم واعتزل المذهب وتكون فرقة خاصة به ووضع لها مبادئ وأصول، وقد انضم إليه شعيب بن المعروف الذي رأى ضرورة الخروج على معسكر السلطان فاتخذ من العنف وسيلة، فهاجموا مقر الإمامة على حين غرة وكان الإمام غائباً واستمر القتال بينهم وبين أهل العاصمة حتى قتل ابن فندين نفسه وفر شعيب إلى ليبيا حيث استمر في دعوته وإنكاره وأضاف إلى مبادئ ابن فندين بعض الآراء المعارضة لآراء أبي عبيدة الأباضي في أصل المذهب.

ومن آراء فرقة النكارية المخالفة للأصول الأباضية :

١. أن الإمامة لا تصح إذا خالف الإمام شرطاً من شروط البيعة.
٢. عدم جواز إمامة المفضول مع وجود الفاضل أو الأفضل.
٣. أن الإمامة غير مفترضة أي لا تجب بالرأي والمشورة.
٤. التقية جائزة في بعض المحرمات ومنها شرب الخمر.
٥. أن ولاية الله وعداوته تنقلب حسب الأحوال.
٦. أنه لا تقوم الحجة فيما يسع حتى يجتمع المسلمون بأسرهم .
٧. أن أسماء الله مخلوقة.
٨. أن صلاة الجمعة غير جائزة وراء الأئمة الجورة.
٩. أن الانتقال من الولاية إلى الوقوف جائز.
١٠. أن الله لا يأمر بالتواقل، وأنه يلزمنا العمل بالفرائض ولا يلزمنا العلم بها ولا من معرفتها شيء.
١١. أن الحرام المجهول حلال.

١٢. أن المشترك يدعى إلى جملة التوحيد وإلى البراءة من أحداث أهل الأهواء من أهل القبلة.

٢. فرقة النفاثية: تزعمها فرح بن نصر النفاثي وقيل أنه فرحان بن نصر النفوس المعروف بنفاث نسبة إلى قرية نفاثة القريبة من جبل نفوسة بليبيا. كان من أئمة العلم الذين حصلوا درجة عالية في العلم والتقوى على أيدي علماء الأباضية الأوائل أيام الدولة الرستمية في تاهرت وكان دائم الطمع في منصب الإمامة والولاية على جبل نفوسة. ولما صرفت عنه الولاية لغيره من العلماء سخط على الإمام أفلح بن عبد الوهاب بن رستم إمام الأباضية بالمغرب، وأخذ ينتقده ويطن في مجالسه ويثير الأقاويل والشائعات ضده ويردد أنه الأحق بالإمامة الأباضية، فأرسل إليه الإمام أفلح يأمره بالكف عما يقول والتوبة منه دون جدوى. وسميت جماعته بالنفاثية لأن جماعته ينفثون الانتقادات والشائعات ضد الدولة الرستمية علناً متحسين بمساندة أمراء الدولة العباسية.

قدم النفاث العديد من الآراء المخالفة للمذهب الأباضي وللمسنة النبوية منها:

١. أن النفاث هو الدهر.
٢. أن خطبة الجمعة ليست على الوجوب وأنها بدعة.
٣. أن ابن الأخ الشقيق أحق بالميراث من الأخ للابن.
٤. أن مهمة الإمام مراقبة العمال وجمع الحقوق الشرعية وتلبية مطالب بيت مال المسلمين من الرعايا.
٥. أن الإمام إذا لم يمنع رعيته من جور الجورة وظلمهم لا يحل له أن يأخذ الحقوق التي جعل الله عليهم لضعفه عنهم. وقد انتهت النفاثية بمجرد موت زعيمها وبسبب غلو آرائها وخروجها على الإجماع الشرعي، واندثرت مع النكارية.

٣. فرقة الخلقية: تزعمها خلف بن السمح بن أبي الخطاب المعافري الذي كان جده الإمام أبو الخطاب عبد الأعلى بن السمح المعافري،

من أوائل حملة العلم في الفكر الأباضي وإمام الأباضية على جبل نفوسة وما يجاوره من مناطق طرابلس وقابس وتونس، وكان ذلك أيام الإمام عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم فلما مات الإمام السمع قام جماعة من الناس وبايعوا ابنه خلفاً بغير إذن الإمام الأباضي عبد الوهاب الذي أمر بعزل خلف بن السمع والذي رفض الإذعان لقرار عزله فقصد إلى جبل نفوسة يتحصن به ويجمع الأتباع ولما قويت شوكته أعلن استقلال الإمامة في ليبيا عن إمارة الجزائر، وتأييده في هذا الرأي جمع غفير واشتعلت الحرب بين خلف وعبد الوهاب، ثم بينه وبين ابنه أفلح بن عبد الوهاب حتى استنطاق العباس بن أيوب أن يقضى على قلول جيش خلف قضاء تلماً، وبموت خلف ابن السمع انتهت جماعته التي كانت تنادي باستقلال الإمامة الليبية عن الجزائرية، ولم يكن للخليفة آراء خاصة في العقيدة والأصول.

٤. فرقة الحسينية: من أوائل الفرق التي تشابهت في الرأي مع الأباضية ولذلك نسبت إليها، تزعم هذه الفرقة أبو زياد أحمد بن الحسين الطرابلسي ابتداء من القرن الثالث الهجري، وكان أبو زياد عالماً بالأصول والفروع وقد اتفقت آراؤه مع آراء فرقة العميرية التي تزعمها عيسى بن صير: وبعد اتفاقهما اختلفا في العديد من الآراء فحسبت أحدهما على الأباضية ونسبت الأخرى إلى المعتزلة. وقالت فرقة الحسينية بآراء مخالفة للأباضية والإسلام وهذه الآراء تتشابه مع آراء النكارية، حتى أنها أوجبت محاربة الأباضية ومن غريب آراء الحسينية:

١. أنه يسمع الجبل بمحمد (صلى الله عليه وسلم).
٢. أنه لا يشرك من أنكر سوى الله من نبي أو كتاب أو معاد أو جنة أو نار.
٣. أن المعتولين مخطئون وهم من أفراق الأمة مشركون.
٤. أن الحب والرضا والولاية والعداوة والبغض والسخط من أفعال الله وليست بصفات له.
٥. أن الحرام المجهول يعاقب عليه.

٦. لا يجوز أن يبعث الله رسولا إلا بعلامة (رسالة أو معجزة) يتميز بها عن غيره ولا يكون له حجة إلا بها.

٥. فرقة السكاكية: أتباع عبد الله السكالك من منطقة لواته، كان إماما بارزا في العلم بالأصول إلى جانب مهارته وتجارته في صياغة المذهب. فأصبح جامعا للعلم والمال وحب الدنيا والظهور ف جذب بعلمه وماله الأتباع، ورددوا آراء مخالفة للمذهب وأصوله بل وإنكار السنة والإجماع والقياس، فحكم عليه وعلى أتباعه بالشرك، ومن غريب أرائه:

١. أن الدين كله من القرآن ولا اعتبار بالسنة.
  ٢. أن صلاة الجمعة والخميلة والأذان من البدع.
  ٣. أنه لا تجوز الصلاة إلا بما عرف تفسيره من القرآن.
- وتصدى علماء الأباضية له ولجماعته وحكموا عليهم بالشرك والتفارق وانتهت جماعته بموته.

٦. فرقة الفرثية: تزعمها أبو سليمان يعقوب بن أفلح من أرحلان تتلمذ على علماء الأباضية بالمغرب العربي، وكان محبا للظهور وكثرة الفتيا، حتى أنه أفتى بآراء عديدة مخالفة للمذهب الأباضي خاصة في أحكام الفقه وتحريم ما ليس بمحرم، وأباح ما حرمه الإسلام. فقبلا منه الأباضية ولكن أبا سليمان كان يعتبر آرائه من باب الاجتهاد والفتيا رغم غرابتها وخروجها عن أصول الدين والمذهب ومن هذه الآراء:

الافشاء بنجاسة حرق الجنب والحائض، وتحريم دم المروق ولو بعد غسل المذبح، وتحريم أكل الجنين وغيرها. وكانت الفرثية من الفرق العديدة التي انتميت إلى الإسلام وإلى الأباضية وليست منهما في شيء.

٧. فرقة الحفصية: تزعمها حفص بن أبي المقدام، وهو إمام الحفصية من الفرق الأباضية، ردد حفص العديد من آراء الخوارج في حقيقة الإيمان والكفر، ومن أرائه:

١. ضرورة إنكار الخلافة الراشدة لعثمان وعلى.
٢. أن علياً هو الحيران الذي جاء ذكره في القرآن في قوله تعالى: "كأذي استهوت الشياطين في الأرض حيران"<sup>١</sup>، وأن أصحابه الذين بدعوه إلى الهدى هم أهل التنهوان من الحكمة.
٣. أن علياً هو الذي أنزل الله فيه: "ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا"<sup>٢</sup>.
٤. أن عبد الرحمن بن ملجم قتل علي هو الذي أنزل الله فيه: "ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضاة الله"<sup>٣</sup>.
٥. أن بين الشرك والإيمان معرفة الله وحده، فمن عرف الله سبحانه ثم كفر بما سواه من رسول أو من جنة أو نار، أو عمل بجميع الخبائث والكبائر فهو كافر برئ من الشرك، وكذلك من اشتغل بمساير المحرمات من طعام أو شراب فهو كافر برئ من الشرك.
٦. من جهل الله سبحانه وأنكره فهو المشرك بحق.

٨. فرقة اليزيدية: هي من فرق الخوارج الغالية وأكثرها غلواً وخروجاً على الإسلام، تزعمها يزيد بن أبيه، وتسميه بعض المصادر إلى الأباضية لأنه يردد بعض الآراء المشابهة في الإمامة والتقية والولاية والبراءة، بالإضافة إلى أنه يتولى المحكمة الأول من الأباضية. هذا إلى جانب تأثر يزيد بظواهر الآراء الفارسية القديمة والمعتقدات البعيدة عن الإسلام، وعن الأباضية مثل: أن الله سيبعث رسولا من العجم وينزل معه كتاب جملة واحدة. وأن ملته ستكون الصابئة، وقد تبرأ الأباضية من اليزيدية ووصفوهم بأنهم أكثر الخوارج.

٩. فرقة الحارثية: تزعمها الحارث بن يزيد الأباضي الذي خرج عن أصول المذهب بأقواله في الإيمان والقدر، وكان الحارث أحد التلاميذ الذين طردهم الإمام أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة من

<sup>١</sup> - الآية: ٧١.

<sup>٢</sup> - سورة: ٧٧.

<sup>٣</sup> - سورة: ١٠١.

مجائس الأباضية في البصرة، بسبب إصرار الحارث على أقوال المعتزلة في القدر ومخالفته سائر علماء الأباضية. فهو يقول: أن الاستطاعة قبل الفعل وأن الإنسان خالق أفعال نفسه مع أن الأباضية ترى أن الله خالق أفعال العباد وأن الاستطاعة مع الفعل. كما يخالفهم في الولاية والبراءة وقول الحارثية بطاعة لا يراد بها الله تعالى وهي الولاية وهو رأي المعتزلة أي أن الإنسان قد يكون مطيعاً لله إذا فعل شيئاً أمر الله به وإن لم يقصد الله بذلك الفعل ولا أراد به<sup>١</sup>.

ثامناً: التشدد في تطبيق الأحكام الفقهية المخالفة في بعض مظاهرها لأحكام باقي الفرق والمذاهب، وعدم التقريب بينها دون تعطيل أو تفسير، مع التمسك بمرجعية فقهية واحدة هي مسند الإمام الربيع بن حبيب دون سواه، كذلك أقوال الأئمة والفقهاء الأوائل دون غيرهم.

تاسعاً: التمسك بموقف الأباضية الأوائل من الخلافة الراشدة عموماً وموقفهم من خلافة عثمان وعلى وعلى وجه الخصوص، بالإضافة إلى موقف معاوية بن أبي سفيان، وهو موقف شبيه بموقف الخوارج من التحكيم والمحكمة الأولى، والذي وضع الأباضية في جانب الخوارج وفي مواجهة باقي الفرق والمذاهب وفي مقدمتها السنة والشيع والأشعرية وأسعاب الاتجاهات السلفية قديماً وحديثاً.

عاشراً: الفصل بين المبادئ والأصول السياسية والاعتقادية وخاصة عند التطبيق، وهو ما ظهر واضحاً عند استعراض أحوال إمامة العلم والإمامة الأباضية الأولى والثانية، سواء تلك التي أعلنت باليمن وحضرموت أو تلك التي قامت بالشمال الإفريقي في ليبيا والجزائر

<sup>١</sup> - راجع وصف هذه الفرق وأصولها في :

\* أبو الحسن الأشعري: مقالات الإسلاميين، ج١، ص ١٤٩، ٢٠٥.

\* أبو العباس القزويني: طبقات المشايخ بالمغرب، الجزائر ١٩٧١، ج١، ص ٥٠٠، ٥١٠.

\* علم الفقهاء: الأباضية ومدى صلتها بالخوارج، دار المعارف ١٩٩٧، ١١٤، ١١١.

\* عبد القادر البغدادي: الفرق بين الفرق، ص ١٠٥، ١١٥.

\* علي بن يحيى معفر: الأباضية مذهب إسلامي مبتكر، ص ١٠، ١٨.

أيام الدولة الرستمية، وعدم الالتزام التام بمبدأ التقية خلال المراحل الأربعة التي تمر بها الإمامة الأباضية وهي: الكتمان والدفاع والشراف والظهور، والإصرار على استبعاد مبدأ التقية تماماً في وقت إمامة الظهور.

ولا شك أن مراجعة أسباب انحسار وضعف المذهب الأباضي من الباحثين المعاصرين والمهتمين بقضايا علم الكلام سوف يؤدي إلى وعى هؤلاء بالأسباب الحقيقية وراء الاختلاف المذهبي بين العقائد والمذاهب الكلامية المتعارضة، كما يؤدي إلى تصحيح بعض الأخطاء التي وقع فيها بعض هؤلاء الذين اهتموا بالفكر الأباضي في السنوات الأخيرة ولم يلاحظوا الاختلافات الجوهرية بين أصول ومبادئ الفكر الأباضي وبين باقي الفرق والمذاهب وفي مقدمتها الخوارج. هذا بالإضافة إلى العديد من الحقائق والمعلومات التي قمتها هذه الدراسة في إطار مبدأ التقريب بين المذاهب وظهور ما يسمى بعلم الكلام المعاصر.

ولقد كشفت هذه الدراسة عن الكثير من الحقائق الغائبة حول نشأة المذهب الأباضي وأسباب الاختلاف والتعارض بين المذاهب والفرق الكلامية والقضايا الفكرية التي شغلت بال رجال الفكر والدين على مدى التاريخ العربي وفي مقدمتها قضية الإمامة والتقية لما لها من أثر كبير في التحولات الفكرية التي عاصرت نشأة علم الكلام والفتنة الإسلامية منذ نشأته وحتى اليوم.



## المصادر والمراجع

١. أحمد أمين: فجر الإسلام. دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٧٩.
٢. أحمد حجازي السقا: الخوارج الحروريون. مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٨٠.
٣. أحمد درويش: جابر بن زيد (حياة من أجل العلم)، سلسلة أعلام العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩١.
٤. أحمد مهني مصلح وآخرون: هذه مبادئنا، رد على كتاب صابر طعيمة: الأباضية عقيدة ومذهب. مطابع النهضة، سلطنة عمان، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٥. الأشعري (أبو الحسن علي بن إسماعيل تـ ٣٢٠هـ): مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. دار النهضة المصرية، ط ٢، ١٣٨٩-١٩٦٩.
٦. أطفيش (قطب الأئمة محمد بن يوسف المصعبي أطفيش ١٨١٨-١٩١٤): شرح كتاب الفيل وشفاء العليل. دار الفتح، بيروت ١٩٧٢.
٧. أطفيش: الذهب الخالص المنوء بالعلم الفلص. المطبعة السلفية، القاهرة ط ١ البعث. قسنطينة ١٩٨٠.
٨. أطفيش: شرح عقيدة التوحيد. سلطنة عمان. وزارة التراث القومي ١٩٨٣.

٩. الباروني (الشيخ أبو الربيع سليمان بن عبد الله الباروني  
للفوسى ١٣٥٩-١٩٤٠): مختصر تاريخ الأباضية. ط٢،  
غرداية. الجزائر ١٩٨٠.
١٠. الباروني: الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الأباضية.  
المطبعة البارونية، القاهرة ١٣٢٥هـ.
١١. بحاز إبراهيم بكير: الدولة الرستمية. دراسة في الأوضاع  
الاقتصادية والحياة الفكرية. الجزائر ١٩٨٥.
١٢. بدر الدين هلال حمود اليمحدي: الأدلة المرضية في نحض  
ما نسب إلى الأباضية. مطابع النهضة، سلطنة عمان ١٩٨٨.
١٣. البرادى (أبو القاسم بن إبراهيم): الجواهر المنتقاة في إتمام ما  
أخل به كتاب الطبقات للدرجيني. القاهرة ١٨٨٥.
١٤. ابن بركة (أبو محمد عبد الله بن محمد المعروف بابن بركة  
العماني): الجامع في الفقه. تحقيق وتعليق عيسى الباروني،  
١٩٧١.
١٥. البغدادي (أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد —  
٤٢٩هـ): الفرق بين الفرق. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،  
مكتبة صبيح القاهرة. وطبعة أخرى دار المعرفة بيروت. وطبعة  
تحقيق لجنة إحياء التراث العربي. دار الأفاق الجديدة، بيروت  
١٩٨٢.

١٦. بكير بن سعيد أعوش: دراسات إسلامية في الأصول الأياضية. مطبعة البعث، الجزائر ١٩٨٢.
١٧. بكير بن سعيد أعوش: قطب الأئمة العلامة محمد بن يوسف أطفيش. حياته وأثره الفكرية. مكتبة الضامري، سلطنة عمان، ومكتبة الهلال، الجزائر ١٩٨٩.
١٨. بلحاج (محمد الشيخ بلحاج): وإن هذه أمتكم أمة واحدة على الحق والاستقامة. سلطنة عمان.
١٩. البهسوي (أبو الحسن علي بن محمد المعروف بأبي الحسن العماني): سيرة أبي الحسن في الإمامة. ضمن سيرة أهل عمان، أربعة أجزاء مخطوط. ولاية عرادية، الجزائر.
٢٠. التماريتي (سعيد التماريتي المعروف بابن تماريت الوهبي الجرجي ١٣٥٥-١٩٣٦): المسلك المحمود في معرفة الردود. تونس ١٣٢١هـ.
٢١. التلاتي (عمر بن رمضان التلاتي الجرجي ١١٨٧-١٧٧٣): نخبة المتين من أصول تبغورين فيما اتفقت عليه أئمة الحق في الأصول. طة القاهرة.
٢٢. الثميني (عبد العزيز بن إبراهيم الثميني المصعبي): كتاب معالم الدين. سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة. جزآن ١٩٨٦-١٤٠٧.

٢٣. الثعلبي: شرح القصيدة النونية للشيخ أبي نصر فتح. المطبعة العربية، غرداية، الجزائر ١٩٨١.
٢٤. الجعيري (فرحات بن علي): نظام العزاية عند الأباضية. المطبعة العصرية، تونس ١٩٧٥.
٢٥. الجعيري: العهد الحضاري للعقيدة الأباضية. مطبعة جامعة السلطان قابوس. سلطنة عمان ١٩٨٧.
٢٦. الجعيري: دور المدرسة الأباضية في الفقه والحضارة الإسلامية. بحث مقدم لندوة الفقه الإسلامي، جامعة السلطان قابوس ١٩٨٨.
٢٧. جلال عبد الحميد موسى: نشأة الأشعرية وتطورها. دار للكتاب اللبنانى، بيروت ١٩٧٥.
٢٨. الجنائى (يحيى بن أبى الخير أبو زكريا الجنائى): كتاب الوضع. تحقيق أبى إسحق أطفيش ج١ مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة ١٩٦٢.
٢٩. جودت عبد الكريم: العلاقات الخارجية للدولة الرسمية. الجزائر ١٩٨٤.
٣٠. الجوينى (أبو المعالى: عبد الملك الجوينى المعروف بإمام الحرمين): الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد. تحقيق محمد يوسف موسى وعلى عبد المنعم عبد الحميد. مطبعة السعادة (مكتبة الخانجي) القاهرة ١٩٥٠.

٣١. الجبطلی (أبو طاهر إسماعیل بن موسى تـ ٧٥٠هـ — - ١٣٥٠م): قواعد الإسلام. تعلیق بكلی عبد الرحمن بن عمر، المطبعة العربية، غرداية - الجزائر ١٩٧٦.
٣٢. الجبطلی: قناطر الخيرات. مكتبة ودية، القاهرة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م، طبعة سلطنة عمان. وزارة التراث القومي ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م.
٣٣. الحارثی (سالم بن حمد بن سليمان بن حميد الحارثی العماني): العقود الفضية فی أصول الأباضية. دار البقطة العربية، سوريا ١٩٧٤. وطبعة وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان ١٩٨٣.
٣٤. حسين مؤنس: معالم تاريخ المغرب والأندلس. دار مطابع المستقبل، القاهرة ١٩٨١.
٣٥. أبو حفص عمر بن جميع: مقدمة التوحيد. وبها شرحان لأبي العباس الشماخي، وأبي سليمان التلاتي. ط٢، المطبعة العربية. غرداية، الجزائر ١٩٧٣.
٣٦. خليفات (عوض محمد): نشأة الحركة الأباضية. سلطنة عمان ١٩٧٨.
٣٧. خليفات: الأصول التاريخية للفرق الأباضية. وزارة التراث القومي، سلطنة عمان ١٩٨٢.

٣٨. الخليلي (أحمد بن حمد الخليلي مفتي عام سلطنة عمان):  
جواهر التفسير أنوار من بيان التنزيل، مطبعة الألبان الحديثة،  
سلطنة عمان - مسقط ١٩٨٤.

٣٩. الخليلي: الحق الأدامغ، مطابع النهضة، سلطنة عمان ١٤٠٩ -  
١٩٨٩.

٤٠. الفرجيني (أبو العباس أحمد بن سعيد تـ ٦٧٠هـ): طبقات  
المشايخ بالمغرب جـ ١. تحقيق إبراهيم طلال، مطبعة البعث،  
قسنطينة - الجزائر ١٣٩٤ - ١٩٧٤.

٤١. ديوز (محمد علي تـ ١٩٨٠): تاريخ المغرب الكبير، دار  
إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٦٣.

٤٢. ديوز: نهضة الجزائر الحديثة، وثورتها المباركة، المطبعة  
التعاونية - الجزائر ١٩٦٥.

٤٣. الرازي (فخر الدين محمد بن عمر تـ ٦٠٦هـ): اعتقادات  
فرق المسلمين والمشركون، للنهضة المصرية ١٩٣٨.

٤٤. الرستاقى (أحمد بن سعيد بن علي بن مسعود الشقصي):  
منهج الطالبين وبلاغ الراغبين، تحقيق سالم بن حمود بن سليمان  
الحارثي، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة.

٤٥. الرواحي (أبو مسلم ناصر بن سالم بن عديم الرواحي تـ  
١٩٢٠): نثار الجواهر في علم الشرع الأزهر، مخطوط، سلطنة  
عمان.

٤٦. أبو زكريا (يحيى بن ليلى بكر): كتاب سير الأئمة وأخبارهم. تحقيق سيدة إسماعيل كاشف. دار المغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٢.

٤٧. أبو زهرة (محمد أحمد): تاريخ المذاهب الإسلامية. دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧١، وطبعة أخرى ١٩٨٠.

٤٨. السالمي: (نور الدين أبو محمد عبد الله بن حميد — ١٣٣٢هـ - ١٩٤١م): مشارق أنوار العقول. تصحيح وتعليق أحمد بن حمد الخليلي، وتحقيق عبد الرحمن عميرة. سلطنة عمان، ط١ ١٩٧٨، ط٢ ١٩٨٩.

٤٩. السالمي: اللمعة المرضية من أشعة الأباضية. وزارة التراث القومي، سلطنة عمان، ط٢ ١٩٨٣.

٥٠. السالمي: شرح طلعة الشمس. وزارة التراث القومي، سلطنة عمان ط٢ المطبعة الشرقية ومكتبتها ١٩٨٥.

٥١. السعدي (جميل بن خميس): قاموس الشريعة الحاوي طرقها الواسعة. نشر وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان ١٩٨٣.

٥٢. ابن سلام (المعروف بابن سلام الأباضي): الإسلام وتاريخه من وجهة نظر الأباضية. تحقيق شافرتز وسالم بن يعقوب. دار اقرأ ١٤٠٥ - ١٩٨٥.

٥٣. السبلي (سالم بن حمود بن شامس السبلي العماني): أصدق المذاهب في تمييز الأياضية من الخوارج، تحقيق سيدة إسماعيل كاشف، مطابع سجل العرب ١٩٧٩. نشر وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان.

٥٤. السبلي: إزالة الوعاء عن أتباع أبي الشعثاء، تحقيق سيدة إسماعيل كاشف، مطابع سجل العرب ١٩٧٩.

٥٥. الشماخي (الإمام أبو العباس أحمد بدر الدين): السير، مطبعة قسنطينة، الجزائر ١٣٠١هـ.

٥٦. الشماخي: مختصر العدل والإنصاف تصحيح يحيى بن سفيان ومحمد عبد الله، مكتبة الاستقامة، سلطنة عمان.

٥٧. الشهرستاني (أبو الفتح محمد بن عبد الكريم تـ ٥٤٨هـ): العلل والنحل، وبهامشه كتاب الفصل لأبن حزم، مطبعة السلام العالمية، القاهرة ١٩٥٦. وطبعة دار المشرق، بيروت ١٩٧٠، ودار المعرفة، بيروت ١٩٧٥.

٥٨. صالح باجية: الأياضية بالجريد في العصور الإسلامية الأولى، دار بوسلامة للنشر تونس ١٣٩٦ - ١٩٧٦.

٥٩. ابن الصغير: أخبار الأئمة الزمانيين تحقيق محمد ناصر وإبراهيم بحاز، الجزائر ١٩٨٦.

٦٠. الصوافي (صالح بن أحمد): الإمام جابر بن زيد، نشر وزارة التراث القومي، سلطنة عمان ١٩٨١، وطبعة أخرى ١٩٨٣.



٦١. عامر النجار: الأباضية ومدى صلتها بالخوارج. دار المعارف، القاهرة ١٩٩٣.
٦٢. عبد الله بن مداد: سيرة العلامة المحقق عبد الله بن مداد. وزارة التراث القومي، سلطنة عمان ١٩٨٤.
٦٣. عبد المطلب (رفعت فوزي): الخلافة والخوارج في المغرب العربي. القاهرة ١٩٧٣.
٦٤. عدون جهلان: الفكر السياسي عند الأباضية من خلال آراء الشيخ محمد بن يوسف أطفيش. ط٢ مكتبة الضامري، سلطنة عمان ١٩٩١.
٦٥. العقيلي (محمد رشيد): الأباضية في عمان وعلاقتها مع الدولة العباسية في عصرها الأول. وزارة التراث القومي والثقافة. سلطنة عمان ١٩٨٤.
٦٦. أبو عمار عبد الكافي الأباضي ث ٥٧٠هـ: كتاب الموجز في الكلام. حققه عمار الطالبي بعنوان آراء الخوارج الكلامية. الجزائر ١٩٧٨.
٦٧. عمر أبو النصر: الخوارج في الإسلام. مكتبة المعارف، ط٢ بيروت ١٩٥٦.
٦٨. عمرو خليفة النامي: أجوبة ابن خلفون لأبي يعقوب يوسف خلفون المزاني. دار الفتح، بيروت ١٩٧٤.
٦٩. عمرو خليفة النامي: تطور الفكر الأباضي. كمبردج ١٩٧١.

٧٠. أبو غلام الخراساني: المدونة الكبرى. ترتيب محمد أطفيش، تقديم سالم بن حمد الحارثي. دار البقعة العربية، بيروت ١٩٧٤. وطبعة أخرى نشر وزارة التراث القومي، سلطنة عمان ١٩٨٤.
٧١. الغزالي (على مصطفى): تاريخ الفرق الإسلامية ونشأة علم الكلام عند المسلمين. المكتبة الحسينية، القاهرة ١٩٤٨.
٧٢. الفوسطاني (أبو العباس أحمد بن بكر تـ ٥٠٤هـ): كتاب مسائل التوحيد مما لا يسع الناس جهله. مخطوط المكتبة البارونية، تونس.
٧٣. القاسمي (سلطان بن محمد القاسمي): تقسيم الإمبراطورية العمانية. مؤسسة البيان للصحافة والنشر، دبي ١٩٨٩.
٧٤. قشار بلحاج: تاريخ المذهب الأياضي، المسمى اللعبة المضبوطة في الأياضية. مكتبة الضامري، سلطنة عمان ١٩٩٠.
٧٥. القلهاتي (محمد بن سعيد الأزدي): الكشف والبيان. شرح وتحقيق سيدة إسماعيل كائف، مطابع مجل العرب، القاهرة. نشر سلطنة عمان ١٩٨٠.
٧٦. الكندي (سليمان بن محمد بن أحمد بن عبد الله الكندي تـ ١٣٣٧هـ): بداية الإمداد على غاية المراد في نظم الاعتقاد. المطابع العالمية، سلطنة عمان ١٩٨٦.

٧٧. اللواتي (لؤب بن سلام بن عمر اللواتي) : رسالة في نشأة الأباضية وأحوالهم بالمغرب العربي. مخطوط. مكتبة سالم بن يعقوب جربة، تونس.
٧٨. محمد بن بابي الشيخ بلحاج: القرآن والسنة عند الأباضية. المطبعة العربية، غرداية - الجزائر ١٩٨٤.
٧٩. محمد جلال شرف. نشأة الفكر السياسي وتطوره في الإسلام. دار النهضة، بيروت ١٩٨٢.
٨٠. محمد المبارك: نظام الإسلام، الحكم والدولة. دار الفكر، بيروت ١٩٨٠.
٨١. محمود إسماعيل عبد الرزاق: الخوارج في بلاد المغرب. الدار البيضاء، المغرب.
٨٢. محمود إسماعيل عبد الرزاق: الحركات السرية في الإسلام. رؤية عصرية. دار القلم، بيروت ١٩٨٣.
٨٣. معمر (على يحيى معمر ١٩١٥ - ١٩٧٩): الأباضية في موكب التاريخ. مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٦٤. طبعة أخرى دار الثقافة، بيروت ١٩٦٦.
٨٤. معمر: الأباضية بين الفرق الإسلامية. مكتبة وهبة ١٩٧٦، وطبعة الجزائر ١٩٨٧.
٨٥. معمر: الأباضية مذهب إسلامي معتدل. مطبعة الألوان الحديثة. ١٩٨٨.

٨٦. الملوثنائي (تبوغرين بن عيسى الملوثنوي): أصول الدين. تحقيق عمرو خليفة النامي، ونسخة أخرى نسخ عمر بن الحاج عمار الغرداوي ١١٨٢هـ.

٨٧. مهدي طالب هاشم: الحركة الإباضية في المشرق العربي. القاهرة ١٩٨١. ودار الاتحاد العربي، بغداد ١٩٨١.

٨٨. المونودي (أبو الأعلى): نظرية الإسلام السياسية. دار الفكر، دمشق ١٣٨٨هـ.

٨٩. الميلي (مبارك بن محمد الهالك الميلي): تاريخ الجزائر في القديم والحديث، طبع بدران وشركاه، بيروت ١٩٦٣.

٩٠. ناصف (منصور علي): إنتاج الجامع للأصول. دار الفكر العربي، بيروت ١٩٧٥.

٩١. الوارجلاني (أبو عمار عبد الكافي بن يعقوب، أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم تـ ٥٧٠هـ): العقيدة في معرفة التوحيد والفرائض، تونس ١٩٨٢.

٩٢. الوارجلاني: العدل والإنصاف في معرفة أصول الفقه والاختلاف. نشر وزارة التراث القومي - سلطنة عمان ١٩٨٤.

٩٣. الوارجلاني: الدليل لأهل العقول. المطبعة البارونية - القاهرة ١٣٠٦هـ.

٩٤. يحيى محمد بكوش. فقه الإمام جابر بن زيد. دار المغرب العربي. ١٤٠٧ - ١٩٨٦.

٩٥. يحيى محمد بكوش: مدرسة الإمام جابر بن زيد وأثرها في  
 الفقه الإسلامي. سلطنة عمان ١٩٨٨.
٩٦. يحيى هويدى: تاريخ فلسفة الإسلام في القارة الإفريقية. ج١  
 - القاهرة ١٩٦٦.
٩٧. التيسجنى (ضياء الدين عبد العزيز الثموني التيسجنى تـ  
 ١٢٢٣هـ - ١٨٠٨م): معالم الدين في الفلسفة وأصول الدين.  
 نسخ ١١٨٤هـ.

## المبحث الأول: الإمامة في الفكر الأباضي

٩	الفصل الأول: الإمامة ونشأة المذهب الأباضي
١٤	أولاً: الإمامة الأباضية الأولى
١٥	ثانياً: الإمامة الأباضية الثانية
١٩	الفصل الثاني: ثبوت الإمامة وأدلة وجوبها
١٩	أولاً: وجوب الإمامة الأباضية
٢٦	ثانياً: أدلة وجوب الإمامة الأباضية
٣١	الفصل الثالث: أنواع الإمامة الأباضية
٣٢	أولاً: إمامة الظهور
٣٥	ثانياً: إمامة الدفاع
٣٨	ثالثاً: إمامة الشراة
٤١	رابعاً: إمامة التكملة
٤٦	الفصل الرابع: شروط الإمامة الأباضية

## المبحث الثاني: التقية في الفكر الأباضي

٦١	الفصل الأول: التقية الدينية عند الأباضية
٦١	أولاً: التقية وأنواعها
٦٥	ثانياً: التقية بين الواجب والجائز والمستحيل

- ٦٩ ثالثاً: العلاقة بين الإمامة والتقية
- ٧٢ الفصل الثاني: التقية الأباضية والمذاهب الكلامية
- ٧٣ أولاً: شروط التقية عند الأباضية
- ٧٦ ثانياً: الاختلاف الأباضية في جواز التقية
- ٧٨ ثالثاً: موقف الفرق الكلامية من التقية الأباضية

## المبحث الثالث: تطبيقات على الإمامة الأباضية

- ٨٥ الفصل الأول: الإمامة الأباضية والخلافة الراشدة
- ٨٥ أولاً: موقف الأباضية من الخلافة الراشدة
- ٩٠ ثانياً: موقف الأباضية من خلافة عثمان وعلى
- ١٠٧ الفصل الثاني: الإمامة الأباضية بالمغرب العربي
- ١٠٧ أولاً: إمامة العلم
- ١٢٢ ثانياً: إمامة الظهور في المغرب العربي
- ١٣٣ ثالثاً: إحصال الإمامة الأباضية وأسبابه

- ١٤٧ المصادر والمراجع
- ١٦٠ الفهرس

